جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان:

استخدام منتجات الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية

دراسة حالة بنك أبو ظبي الأول

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبتين:

- سعد الله فائزة
- شربال كريمة

إشراف الأستاذ:

الدكتور: قيرة عمر

أعضاء لجنة المناقشة:

محصول نعمان	جامعة جـــيجل	رئيسا
د.قيرة عمر	جامعة جـــيجل	مشرفا ومقررا
ينون أمال	جامعة جـــيجل	مناقشا

السنة الجامعية 2021-2022م

جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان:

استخدام منتجات الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية

دراسة حالة بنك أبو ظبي الأول

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبتين:

- سعد الله فائزة
- شربال كريمة

إشراف الأستاذ:

الدكتور: قيرة عمر

أعضاء لجنة المناقشة:

محصول نعمان	جامعة جـــيجل	رئيسا
د.قيرة عمر	جامعة جـــيجل	مشرفا ومقررا
ينون أمال	جامعة جـــيجل	مناقشا

السنة الجامعية 2021-2022م

شكر وتقدير

قال الله تعالى:"لئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات نحمد الله عزوجل على النعمة التي منى بها علينا بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بانجاز هذا العمل

نتوجه بخالص شكرنا إلى جميع من ساعدنا في إعداد هذه المذكرة من قريب أو من بعيد ونخص بالشكر الأستاذ المشرف "قيرة عمر"لقبوله الإشراف على هذا العمل وتوجيهاته القيمة على هذا العمل

كما نتقدم بالشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة وكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير "جامعة جيجل" على كل الجهد الذي بدلوه من أجل تعليمنا

وفي الأخير نتقدم بجزيل الشكر لكل من وقف بجانبنا وقدم لنا يد المساعدة لانجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

من كانا ومزالا أملي في الحياة ومن دعماني بكل ما لديهما

أمي الغالية التي أعطتني الحنان و علمتني معنى الحياة، حفظها الله

أبي الغالي الذي مهما قلت عنه لا أستطيع الإيفاء بحقه

روح جدتي الطاهرة التي كانت فرحي في الحياة، رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه

أختي العزيزة رفيقة دربي "ميساء" متمنية لها التوفيق في حياتها

أخواتي"أمين، فتحي، رمزي" أدامهم الله سندا لي

عائلتي وأصدقائي وكل من شاركني في مساري الدراسي

و كل من لم تسعهم ورقتي ووسعهم قلبي

كريمـــة

إلى أمي و أبي...

أول أسبابي ونجاحي وأجمل نعم الله علي شكرا لأنكما كنتما معي في كل خطوة

إلى أغلى ما أملك في هذه الدنيا إلى من أفنى حياته كدا وجهدا في خدمتنا"أبي الغالي"

إلى نبع الحنان والحب التي أتمنى دوما رضاها علي"أمي الحبيبة"

إلى سندي ومصدر المودة والاحترام أشقائي"بشير،علاء، أيمن، كريم"

إلى سندي ورفيق دربي زوجي* * عماد* *

إلى عائلة زوجي

إلى كل من اعرفهم ولم يذكرهم قلمي أهدي مجهودي ونجاحي لهم

فائـــــزة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للهندسة المالية	
تمهيد	06
المبحث الأول:ماهية الهندسة المالية	07
المطلب الأول:نشأة الهندسة المالية وعوامل ظهورها	07
المطلب الثاني: مفهوم الهندسة المالية(تعريف+أهمية)	10
المطلب الثالث: أهداف الهندسة المالية	12
المبحث الثاني: مجالات وإستراتيجية الهندسة المالية وآثارها	14
المطلب الأول: مجالات الهندسة المالية	14
المطلب الثاني: استراتيجية الهندسة المالية	15
المطلب الثالث: اثار الهندسة المالية	16
المبحث الثالث: مشتقات الهندسة المالية	18
المطلب الأول: مفهوم المشتقات المالية	19
المطلب الثاني: أسواق المشتقات المالية والمتعاملون بها	21
المطلب الثالث: أنواع المشتقات المالية	22
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: إدارة المخاطر المالية	
تمهيد	32
المبحث الأول: ماهية الخطر	33
المطلب الأول: الخطر، تقييمه وأنواعه	33
المطلب الثاني: أساليب التعامل مع الخطر	37
المطلب الثالث: أهداف وإستراتيجية إدارة المخاطر	38

المبحث الثاني: ماهية المخاطر المالية	41
المطلب الأول: ماهية الخطر المالي	41
المطلب الثاني: تصنيفات المخاطر المالية	41
المطلب الثالث: التغطية والتحوط ضد المخاطر المالية	43
المبحث الثالث: منتجات الهندسة المالية وادارة المخاطر المالية	46
المطلب الأول: الهندسة المالية والمشتقات المالية	46
المطلب الثاني: الخيارات المالية، التوريق، التنويع لإدارة المخاطر المالية	47
المطلب الثالث: منتجات الهندسة المالية وعلاقتها بإدارة المخاطر المالية	51
خلاصة الفصل	54
الفصل الثالث: استخدام منتجات الهندسة المالية في ادارة المخاطر المالية ببنك أبو ظبي الأول	
تمهيد	56
المبحث الأول: تقديم بنك أبو ظبي الأول	57
المطلب الأول: تعريف بنك أبو ظبي الأول	57
المطلب الثاني: أهمية بنك أبو ظبي الأول	57
المطلب الثالث: فروع وهيكل ملكية بنك أبو ظبي الأول	58
المبحث الثاني: ادارة مخاطر الائتمان ببنك أبو ظبي الأول	61
المطلب الأول: المخاطر الائتمانية ببنك أبو ظبي الأول	61
المطلب الثاني: ادارة مخاطر الائتمان ببنك أبو ظبي الأول	71
المبحث الثالث: ادارة مخاطر السيولة والسوق ببنك أبو ظبي الأول	76
المطلب الأول: ادارة مخاطر السيولة ببنك أبو ظبي الأول	76
المطلب الثاني: ادارة مخاطر السوق	78
خلاصة الفصل	82
الخاتمة	84
قائمة المراجع	87
الملاحق	103
الملخص	108

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية	28
02	الشركات التابعة لبنك أبو ظبي الأول	58
03	المساهمون الرئيسيون في بنك أبو ظبي الأول(03 الجدول رقم	60
04	حجم التعرض للمخاطر الائتمانية ببنك أبوظبي الأول	64
05	تمركز المخاطر الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية	66
06	تمركز المخاطر الائتمانية حسب نوع الطرف الآخر	67
07	تمركز المخاطر الائتمانية حسب نوع القطاع الاقتصادي	69
08	المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمشتقات المالية	71
09	إجمالي المشتقات المالية للتحوط من مخاطر الائتمان ببنك أبو ظبي الأول	74
10	نسب تغطية الضمانات للقروض والسلفيات التي تعرضت للانخفاض الائتماني	75
11	استحقاق الموجودات ببنك أبوظبي الأول خلال الفترة (2019-2021)	76
12	استحقاق المطلوبات ببنك أبوظبي الأول خلال الفترة (2019-2021).	77
13	القيمة المعرضة لمخاطر- المحفظة التجارية - لبنك أبو ظبي الأول خلال الفترة (2019-2021).	79
14	القيمة المعرضة للمخاطر -المحفظة البنكية- لبنك أبو ظبي الأول خلال الفترة (2019-2021).	80

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أهمية الهندسة المالية وارتباطها بالإبداع المالي	20
02	تصنيفات المشتقات المالية	27
03	الأدوات المالية الجديدة للهندسة المالية	53
04	نسبة المساهمة في بنك أبو ظبي الأول حسب الجنسية	60
05	نسبة المساهمة في بنك أبو ظبي الأول حسب القطاع	61
06	حجم التعرض للمخاطر الائتمانية ببنك أبوظبي الأول للفترة (2019-2021).	65
07	تمركز المخاطر الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية	67
08	نسب توزيع المخاطر الائتمانية حسب نوع الطرف الآخر	68
09	نسب توزيع المخاطر الائتمانية حسب نوع القطاع	70
10	المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمشتقات المالية	71
11	آليات إدارة مخاطر الائتمان ببنك أبوظبي الأول	73
12	نسبة المشتقات المالية للتحوط من مخاطر الائتمان ببنك أبو ظبي	75
13	القيمة المعرضة للمخاطر –المحفظة التجارية–لبنك أبو ظبي الأول خلال (2019-2021).	79
14	القيمة المعرضة لمخاطر- المحفظة البنكية- لبنك أبو ظبي الأول خلال الفترة (2019-2021).	81

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	هيكل الملكية في نهاية ديسمبر 2020	103
02	**أقصى تعرض لمخاطر الإئتمان بدون مراعاة أي ضمانات او أدوات أخرى**	104
03	التركيز حسب المنطقة الجغرافية	105
04	تصنيف الاستثمارات وفقا للأطراف المقابلة	105
05	**مخاطر الائتمان على مستوى القطاع الاقتصادي**	106
06	فترات استحقاق الموجودات والمطلوبات	106
07	القيمة المعرضة للمخاطر – المحفظة التجارية–	107
08	القيمة المعرضة للمخاطر – المحفظة المصرفية–	107

مقدمة

الهندسة المالية نواة النظام المالي العالمي ومقياس لأداء الكيانات المالية وفعاليتها وكفاءتها، فالأمم التي تسعى لتحقيق كفاءة وزيادة في اقتصاديتها تنفق الأموال الطائلة لبناء بيئة مالية قائمة على الهندسة المالية التي من شأنها تعزيز السيولة المالية وتطوير الأدوات المالية وخلق قنوات ايرادية إضافية، لذلك كان الهدف الرئيسي والنهائي للهندسة المالية هو إيجاد المنتجات المالية الجديدة التي تساعد على جعل الأسواق أكثر تكاملا، كفاءة، أكثر سيولة وأكثر عمقا وبالتالي أكثر استقرارا.

لقد واجه الإنسان في سبيل استمراره وعيشه العديد من المخاطر والأزمات، التي تحد وتضعف من قدراته، فقد يترتب على وقوعها خسارة مالية أو معنوية. وتختلف هذه المخاطر من حيث طبيعتها ونوعيتها وحجم الخسارة المترتبة على تحقيقها حسب التطور الذي تشهده الحياة البشرية.

يتعرض العالم اليوم بكل مؤسساته وتنظيماته العامة والخاصة للعديد من المخاطر المالية، التي تكون مقبولة في النطاق المسموح به بكل تنظيم مؤسسي معين، وقد يبدو أن كثيرا ما تتفاقم هذه المخاطر لتتخطى هذا النطاق المسموح به، لتمثل إشكالية تستوجب ضرورة التعامل معها بمنظور وظيفي يسمى الآن منظور إدارة المخاطر المالية، الذي احتل مكان الصدارة في القرن الحادي والعشرين ورغم أن المخاطر المالية زادت حدتها في السنوات الأخيرة، الا أن طبيعة المخاطر وإدارتها ليست من المسائل المعاصرة.والأسواق المالية العالمية المتزايدة قد أثرت على المخاطر التي قد تنشأ مع الأحداث على بعد الاف الأميال بسبب أي علاقة لها بالسوق الداخلية.

الإشكالية:

انطلاقا مما سبق فان الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم منتجات الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية ببنك أبو ظبي الأول؟

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تشكل مضمون الفصول المتناولة في هذه الدراسة:

- ما المقصود بالهندسة المالية؟
- ما الهدف من استعمال منتجات الهندسة المالية؟
- ماهي أهم المخاطر التي يتعرض لها بنك أبو ظبي الأول؟
- فيما تتمثل أهم الأدوات التي يعتمد عليها بنك أبو ظبي الأول في ادارة المخاطر المالية؟

الفرضيات

انطلاقا من التساؤلات الفرعية السابقة وامكانية الاجابة عليها فان الدراسة تتطلب اختبار القروض التالية:

- الهندسة المالية هي التصميم ، التطويروالتنفيذ لمنتجات وأدوات مبتكرة من أجل حل مشاكل التمويل.
- يتم استعمال منتجات الهندسة المالية في التخفيض من المخاطر التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية.
- يتعرض بنك أبو ظبي الأول بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان.
- من أهم الأدوات التي يعتمد عليها بنك أبو ظبي الأول لإدارة المخاطر المالية هي المشتقات المالية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه يعالج أحد المواضيع الحديثة نسبيا في مجال الهندسة المالية، باعتباره موضوع مطروح على طاولة البحث والاستقصاء، وتستمد الدراسة أهميتها من الاضافات العلمية التي تقدمها لأنها تتناول قضية أساسية ألا وهي كيفية إدارة المخاطر المالية باستخدام منتجات الهندسة المالية، كما أن الابتكارات والابداعات المالية التي تظهر من حين لآخر هي الوجه الحقيقي للهندسة المالية، كونها دائما تبحث عن الابتكارات لإيجاد الحلول الجذرية للمخاطر التي تتعرض لها الادارة المالية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
- التعريف بالهندسة المالية من حيث استراتجياتها وأثار تطبيقها.
- التعريف بإدارة المخاطر المالية مع ابراز مختلف أنواعها.
- الوقوف على بعض منتجات الهندسة المالية وتحديد كيفية استخدامها في ادارة المخاطر المالية ببنك أبو ظبي الأول.
- توفير مرجع للمهتمين بموضوع المخاطر المالية بالاعتماد على منتجات الهندسة المالية للاستفادة منها.

أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع على مجموعة من الأسباب تنوعت بين الذاتية والموضوعية، ويمكن التطرق لها فيما يلي:

- تعتبر ادارة المخاطر من أهم المشاكل التي يبحث المفكرون دوما عن السبل والبرامج لمواجهتها.

- كما تعتبر المخاطر المالية هي النواة الأساسية لانطلاق الأزمات المالية في العالم الاقتصادي.
- حداثة الموضوع وقلة الدراسات التي تناولته، وارتباطه بتخصص الادارة المالية.
- الرغبة الذاتية لنا في دراسة المواضيع المتعلقة بالهندسة المالية.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على معرفة كيفية استخدام الهندسة المالية في ادارة المخاطر المالية، وذلك بالنسبة لبنك أبو ظبي الأول، وتحدد الدراسة من حيث المجال الزمني بالفترة الممتدة من (2019-2021).

المنهج المتبع

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال الوصف الدقيق لمفهوم الهندسة المالية ومنتجاتها، المخاطر المالية وكيفية إدارتها، بالإضافة إلى إظهار مدى قوة الهندسة المالية عن طريق منتجاتها على الحد أو التقليل من المخاطر المالية، وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال دراسة حالة "بنك أبو ظبي الأول".

الدراسات السابقة:

1-عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الاسلامية: مدخل الهندسة المالية الأكاديمية للدراسات الاجتماعية، الانسانية،العدد9-2012.

تناولت هذه الدراسة المخاطر التي تواجه الصناعة المالية عموما، والصناعة المالية الاسلامية خصوصا، كما عملت على توضيح الحاجة إلى منهج إسلامي لإدارة المخاطر واعتبرت أن مدخل الهندسة المالية هو مدخل حديث لإدارة المخاطر في المصاريف الاسلامية، وقد خلصت هذه الدراسة الى أن هناك نقصا كبيرا في أدوات ادارة المخاطر من خلال استخدام أدوات بيع دين أو التوريق الاسلامي، والمشتقات المالية الاسلامية في ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية.

2-المانسبع رابح أمين ،الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية العالمية 2007، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010، 3-2011:

قام الباحث من خلال هذا البحث بدراسة واقع صناعة الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية العالمية سنة2007، والذي قام بعرضه من خلال ابراز أهم جوانب الهندسة المالية التي تعتبر عملية تطويرية في عالم المال نظرا لمختلف الأدوات والتقنيات التي ساهمت في مساعدة المنشات الاستثمارية، فضلا على الأثر الذي أحدثته في التفكير الاستراتيجي للمؤسسات المالية والمصرفية وظهور المراكز المالية العالمية.

3- حورية قبايلي، إدارة المخاطر الائتمانية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد5 العدد1، جامعة الجزائر3: تناولت الباحثة في هذه الدراسة الى ادارة المخاطر الائتمانية وأهميتها في تحقيق النمو والتطور لأعمال البنوك، وتوصلت الدراسة الى أن البنوك تواجه مخاطر مالية متنوعة ومتفاوتة في درجة خطورتها وكيفية دراسة وادارة المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنوك وضمان استقرارها في السوق، كما أن أي عمل بنكي مهما كانت البيئة التي يعمل فيها يحمل في طياته الكثير من المخاطر كونه يعمل بالاقتراض ومنح الائتمان، لذلك ينبغي مراعاة بعض الاجراءات المصرفية فيما يتعلق بمنح الائتمان، كما يتوجب على البنوك استخدام سياسة صارمة لمراجعة اجراءات التسديد مع الزبائن المتأخرين أو المماطلين عن التسديد.

صعوبات الدراسة:

واجهنا في اعدادنا لهذه الدراسة مجموعة من الصعوبات نذكر أهمها:

-قصر المدة الزمنية المحددة لهذه الدراسة.

-الهندسة المالية من المواضيع الواسعة التي تطلب بحث معمق ودقيق نظرا لّأهميتها وحداثتها في ادارة المخاطر المالية.

-من خلال اطلاعنا على هذا الموضوع توصلنا إلى أنه لا يتم التعامل بالهندسة المالية من طرف البنوك الجزائرية هذا ما جعلنا نواجه صعوبة كبيرة في الجانب التطبيقي لذا اخترنا بنك أبو ظبي الأول كموضوع للدراسة الميدانية.

هيكل الدراسة:

لدراسة موضوع بحثنا دراسة كافية تناولنا الموضوع في قسمين:

القسم الأول: القسم النظري يتكون من فصلين، الفصل الأول تم التطرق فيه الى الهندسة المالية ومختلف تعاريفها، استراتيجيتها، ومنتجات الهندسة المالية بالخصوص المشتقات المالية. أما الفصل الثاني فخصص للإطار النظري للمخاطر المالية، وتحديد كيفية استخدام منتجات الهندسة المالية في ادارة المخاطر المالية.

القسم الثاني: فقد قمنا من خلاله بإسقاط دراستنا النظرية على بنك أبو ظبي الأول، وذلك بالتعرف على البنك محل الدراسة من نشأته وتعريفه وأهميته وفروعه ونسبة المساهمة فيه...الخ، ومنتجات الهندسة المالية المستخدمة فيه، كذلك عرض مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق التي يواجهها وتحليلها، وبيان الأساليب التحوطية المستخدمة في ادارتها.

الفصل الأول

الإطار النظري للهندسة المالية

تمهيد

المبحث الأول:ماهية الهندسة المالية

المبحث الثاني: مجالات وإستراتيجية الهندسة المالية وآثارها

المبحث الثالث: مشتقات الهندسة المالية

خلاصة

تمهيد:

شهدت أسواق المال العالمية تحولات جذرية كتحرير الأسعار والتطور السريع والمستمر لتكنولوجيا المعلومات والاتصال NTIC وتغير القوانين والتنظيمات في الأسواق العالمية ورفع الحواجز بينها، حيث أدت هذه التحولات إلى بروز المخاطر وانتشارها مما دفع المتعاملين إلى البحث عن أدوات للتغطية والتحوط ضد المخاطر، وتعتبر الهندسة المالية إحدى أهم الابتكارات التي تم استخدامها لهذا الغرض، خاصة أنها تشمل أدوات تلبي عدة أغراض كما أن أدواتها يتم تداولها في عدة أسواق.

ولتقديم الإطار النظري للهندسة المالية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول:** أساسيات حول الهندسة المالية.
- **المبحث الثاني:** إستراتيجية الهندسة المالية.
- **المبحث الثالث:** منتجات الهندسة المالية.

المبحث الأول: أساسيات حول الهندسة المالية

يعتبر مفهوم الهندسة المالية من المفاهيم المتجددة في مجال التعاملات المالية الرامية إلى صناعة مصرفية جديدة تتماشى مع متطلبات متعامليها الماليين.

وتلعب الهندسة المالية دورا محوريا في تطوير المنتجات والأدوات المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية، ولقد أصبحت ترتكز بشكل كبير على تقديم مساعدة فعالة لتحقيق أهداف ذات بعد استراتيجي.

المطلب الأول: نشأة الهندسة المالية وعوامل ظهورها

سنتناول في هذا المطلب نشأة الهندسة المالية وسنقوم بالتعرف على العوامل التي أدت لظهورها.

الفرع الأول: نشأة الهندسة المالية

يعود ظهور مصطلح الهندسة المالية وبروزه إلى ثمانيات القرن الماضي، وذلك مع ازدياد وتوسع وانتشار الأدوات المالية المشتقة، وعلى الرغم من ذلك، فإن مفهوم الهندسة المالية وتطبيقاتها يعتبر من أقدم من ذلك بكثير على الرغم من أنها لم تكن متداولة كمصطلح[1].

في مطلع الثمانينات بدأت بورصة وول ستريت بالاستعانة ببعض الأكاديميين من ذوي الشهرة الذائعة أمثال: Richard Roll،FichecBalack وذلك من أجل تطوير منتجات أسواق المال، وكلما زاد تعقيد هذه المنتجات كلما زادت الاستعانة بالأكاديميين، وفي هذه الفترة حاولت وول ستريت العبث بالعالم بابتكارات رياضية ولكنها عديمة الفائدة، غير أنه مع ارتفاع كفاءة السوق لم يعد الخداع ممكنا في المدى الطويل، وفي منتصف الثمانينات أخذت هذه العملية أكثر استساغة وظهر مصطلح "الهندسة المالية" "Financial Engineering"[2].

ولقد ساهمت العديد من العوامل في نمو الهندسة المالية كتقلب أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، حيث أن بورصة وول ستريت للأوراق المالية قد استفادت من البحوث والدراسات التي تقوم بها المؤسسات الأكاديمية، ضف إلى ذلك تطور الحاسوب الذي أدى دورا كبيرا في تقدم صناعة الهندسة المالية.

ولقد أشار هاري ماركويتز في استخدامه لمصطلح الهندسة المالية إلى كيفية استخدام الهندسة المالية وذلك من خلال استخدام الطرق المثلى في معالجة هذه المشكلات والأزمات التي تصيب المحافظ الاستثمارية، بالإضافة إلى إدخال أجهزة حاسوب في تطوير الهندسة المالية وذلك بداية من عام 1960 حيث تم إدخال

---

[1]–محمد عبد الحميد عبد الحي،" **استخدام تقنيات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية**"، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص2.

[2]–سمير عبد الحميد رضوان، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها**"، ط1، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص ص92–93.

برامج الحاسوب في تطوير الهندسة المالية وتصميم هذه البرامج خصيصا بغرض متابعة الأعمال والعمليات المالية، كما أن برامج الحاسوب عملتا على مساعدة المحللين الماليين في مجال الهندسة المالية وذلك عن طريق تزويدهم بالنتائج التي تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة[1].

الفرع الثاني: عوامل ظهور الهندسة المالية

إن السبب الرئيسي وراء ظهور الهندسة المالية ونشوءها هو تقديم المساعدة لمؤسسات الأعمال، من خلال توفير حلول مبتكرة ومبدعة لتجاوز القيود والعراقيل التي تحول دون تحقيقها لأهدافها الاقتصادية كالربح والسيولة وتقليل المخاطرة، سواء كانت هذه القيود تشريعية مفروضة من قبل البلد أو السوق المالي مثل منع عقود أو تعاملات معينة، أو قيود تقنية مثل صعوبة نقل المنتجات، أو اجتماعية مثل تفضيل نوع من المنتجات المالية على حساب الأنواع الأخرى مع الإشارة إلى هذه القيود قد تكون مكلفة لمؤسسات الأعمال[2].

ومن أهم العوامل التي ساعدت على ظهور الهندسة المالية في ما يلي[3]:

- أدى تنوع أدوات الاستثمار إلى زيادة السيولة وتقديم فرص جديدة للتمويل عن طريق جذب مستثمرين جدد.
- إيجاد أدوات إدارة المخاطر، والتي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقا لتفضيلات المستثمرين للمخاطر.

وهناك عدة نظريات حاولت تفسير أسباب ظهور الهندسة المالية التقليدية، ولكنها تتمحور حول ذات الفكرة المتآتية من القول (الحاجة أم الاختراع)، فالحاجة لتجاوز القيود التي تجابه أهداف اقتصادية معينة تدفع المتعاملين للبحث عن حلول مبتكرة للمشكلات، ومن أهم العوامل التي ساعدت على ظهورها مايلي[4]:

أولا: الاحتياجات المختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل: تقوم الوسائط المالية من مصارف ومؤسسات تأمين واستثمار وسماسرة، بتسهيل تحويل الأموال من وحدات الفوائض النقدية لوحدات العجز المالي.

ثانيا: تقنية المعلومات ومفهوم السوق العريض: لقد أثرت تقنية الحاسوب على القطاع المالي بصورة كاملة كبيرة، مثل كيفية عمل التحويلات النقدية بين العملاء، ولكن ظهور شبكات الاتصالات ساعد على تحويل الأسواق العالمية المترامية الأطراف إلى سوق مالي كبير، تتلاشى فيه الحواجز الزمنية والمكانية ويصل مداه إلى

---

[1]–نشأة الهندسة المالية، نقلا عن الموقع//https://www.mafahem.com، تم الإطلاع عليه يوم 1أفريل 2022، على الساعة 20:30

[2]–سامي إبراهيم السويلم، "**صناعة الهندسة المالية**"، نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، السعودية، 2000، ص ص5–6.

[3] -إخلاص باقر هاشم النجار، "**الهندسة المالية الإسلامية**"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2019، ص20.

[4]- مرجع سبق ذكره، ص ص20 -21

وصول المعلومة المرسلة، ونظرا إلى أن هناك احتياجات في أجزاء مختلفة من العالم المترابط بالشبكة العنكبوتية فقد أصبح من أسهل تصميم الاحتياجات ومقابلتها بالاعتماد على قاعدة واسعة من المشاركين في هذا السوق العالمي، وكلما زاد عدد المشاركين، كلما تمكن مبتكروا الأوراق المالية من العمل بصورة اقتصادية مقبولة، وكلما ابتكروا أداة جديدة وجدوا من يطلبها ويقبلها.

ثالثا: ظهور مفهومي الكفاءة والفعالية: يعني مفهوم الفعالية في السوق المالية مدى قدرة السوق على استيعاب احتياجات المشاركين فيه، بينما تعني الكفاءة قدرة السوق على استيعاب الاحتياجات بأقل تكلفة وأعلى إيراد ممكن، وبسرعة ودقة عاليتين وهذين المعيارين يأخذان أهمية كبيرة في حالة توسع قاعدة المشاركين، ولذلك نجد أدوات مالية مثل (أسعار الفائدة) تحل محل طرق تمويل قديمة مثل إعادة تمويل القروض.

ومما ورد نستنتج صفوة القول بأن الأدوات المبتكرة تقلل تكاليف المعاملات بين الوحدات المختلفة، وأنه يمكن عن طريقها خلق أنواع جديدة من الأوراق المالية، وبذلك يمكن مقاسمة المخاطر بطرق جديدة يمكن أن تتغلب على كثير من العوامل الخارجية المؤثرة مثل تغير قوانين الضرائب والقوانين المنظمة لعمل الأسواق المالية في دولة دون أخرى.

رابعا: تطور النظرية المالية: أصبحت الهندسة المالية الحديثة ممكنة بعد التقدم الذي حققته النظرية المالية، مما ينعكس إيجابا على تقييم الأوراق المالية والعلاقة بين أنواعها المختلفة.

خامسا: زيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة: أدت زيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة للأسهم، المستقبليات، والمبادلات، والابتكارات في تقنية المعلومات والاتصالات إلى تخفيض تكاليف التجارة والأدوات المالية التقليدية بشكل كبير جدا، ومن ثم زيادة مجالات استخدام الهندسة المالية بشكل كبير، وكنتيجة لذلك أصبح من الممكن إنتاج عقود مالية بحسب الطلب وبتكاليف متدنية، بشكل يشمل توليفة واسعة من الحاجات الاستثمارية والحاجة إلى إدارة المخاطر التي تواجه منشآت الأعمال.

سادسا: زيادة المخاطر والحاجة إلى إدارتها: بعد التوجه العالمي لتعويم أسعار الصرف ورفع الحواجز أمام تدفقات رأس المال عبر الحدود والتطور الهائل في سرعة الاتصال والانتقال، والتحول الاقتصادي من اقتصاديات كثيفة العمالة إلى اقتصاديات كثيفة المعرفة، أدى إلى تقلبات غير متوقعة في السوق الاقتصادية العالمية، تستوجب استخدام أدوات مالية جديدة مجابهة المخاطر المالية.

سابعا: محاولة الاستفادة من النظام المالي: يعبر النظام المالي عن الهيئات والأعوان والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال مدة زمنية معينة بالحصول على موارد التمويل، والآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم وتتوقف فاعلية النظام المالي على قدرته على تعبئة الادخار وضمان أفضل تخصيص للموارد.

المطلب الثاني: مفهوم الهندسة المالية

سنحاول في هذا المطلب تقديم تعريف للهندسة المالية وتحديد أهمية الهندسة المالية.

الفرع الأول: تعريف الهندسة المالية

هناك عدة تعاريف للهندسة المالية ونذكر من بينها:

تعريف الجمعية الدولية للمهندسين الماليين: " تتضمن الهندسة المالية التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة والاستغلال الأمثل للفرص المتوقعة"[1].

كما تعرف بأنها: "التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وعمليات مبتكرة وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل" [2].

وتعرف أيضا: "هي إحدى فروع علوم تخمين المخاطر أو علم قياس المخاطر، الهندسة المالية مجال تستغل فيه معارف وكفاءات المجالات الأخرى وأهمها الرياضيات والاقتصاد والمعلوماتية لدراسة المعلومات بطريقة علمية عميقة تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية دون المغامرة والتعرض لأخطار تقلبات الأسواق البورصية"[3].

والتعاريف المقدمة تشير إلى أن الهندسة المالية تتضمن ثلاثة أنواع من الأنشطة[4]:

1. ابتكار أدوات مالية جديدة مثل بطاقات الائتمان.
2. ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف كعمليات التبادل التجاري من خلال الشبكة العالمية والتجارة الإلكترونية.
3. ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون، أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلاءم الظروف المحيطة بالمشروع.

كما عرفها Finnerty الهندسة المالية بأنها: "التصميم والتطوير لأدوات وآليات مالية مبتكرة والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل".

انطلاقا من التعاريف المقدمة للهندسة المالية فإنها تعني التصميم والتطوير والتنفيذ لمنتجات وأدوات مبتكرة من أجل حل مشاكل التمويل، وتتميز الأدوات المبتكرة بأنها تحقيق مستوى أفضل عن الكفاءة والفعالية لا تستطيع الأدوات الأخرى تحقيقها.

---

[1]– جليل كاظم العارضي، علي عبودي نعمة الجبوري، "**الهندسة المالية وأدواتها المشتقة (مفاهيم نظرية وتطبيقية)**"، ط1، الدار المنهجية للنشر، عمان، 2016، ص19.

[2]–سامي بن إبراهيم السويلم، "**التحوط في التمويل الإسلامي**"، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2007، ص105.

[3]–نقلا عن موقع: //https://ar.m.wikipedia.org على الساعة 9.12.

[4]–سمير عبد الحميد رضوان،مرجع سبق ذكره. ص91.

الفرع الثاني: أهمية الهندسة المالية

تكمن أهمية الهندسة المالية في كونها أداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات وتقنيات جديدة، لذلك تحتاج المؤسسات المالية إلى الاحتفاظ بمجموعة من المنتجات والآليات الجديدة التي تمكنها من إدارة السيولة وتحقيق المرونة، بالإضافة إلى الحد من المخاطر المصاحبة لوظائفها المالية، وتكمن أهمية الهندسة المالية فيما يلي[1] :

أولا: إدارة المخاطر :

إن المقصود بإدارة المخاطر هو العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان ما يلي:

- إن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة المالية.
- أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة المخاطر.
- أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.
- أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.
- أن حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة المالية منسجمة مع مستوى المخاطر.

يتضح من خلال هذا التعريف أن إدارة المخاطر لها أهمية كبيرة في المؤسسات المالية، حيث تمكنها من تجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تخلفها مختلف أنواع المخاطر المالية، وذلك من خلال مجموعة من العمليات التي من شأنها الحد من هذه المخاطر.

ثانيا: إدارة السيولة :

نظرا لأهمية السيولة في أداء مختلف العمليات والأنشطة في المؤسسات وضرورة وفاء هذه الأخيرة بمختلف الالتزامات في الوقت المحدد، وجب عليها أن توليها أهمية خاصة لأن نقص السيولة أو وجود فائض فيها لا يخدم المؤسسة حيث تهدف إدارة السيولة في المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها إلى الآتي:

- المحافظة على استمرار المؤسسة المالية في أداء وظيفتها على أحسن وجه والحد من مخاطر العسر المالي.
- التأكد من قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها وتحصيل الذمم والتمويلات والاستثمارات في تاريخ استحقاقها.

[1]–ساسية جدي، "**دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة الإسلامية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص أسواق مالية وبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014–2015، ص ص37–40.

- حماية الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة، عدم تعريض المؤسسة المالية لمخاطرة كبيرة على المدى الطويل.
- تقوية ثقة المتعاملين مع المؤسسة المالية وبالتالي استمرارهم في التعامل معها وذلك من خلال الإدارة الجيدة لمجوداتهم.
- تسيير الأوراق المالية وبيع الأصول دون تحمل الخسارة.
- توريق الأصول بغرض إصدار صكوك لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتغطية جزء من العجز.

ثالثا: المنافسة المالية :

تعمل المؤسسات المالية على دفع عجلة الابتكار المالي من أجل استحداث منتجات مالية جديدة أو تطوير منتجات مالية قائمة بهدف تلبية مختلف الاحتياجات التمويلية والمتجددة لعملائها، واغتنام مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة لها، ولم يتحقق ذلك إلا إذا كانت تشكيلة منتجاتها متنوعة تمكنها من استقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء وهو ما من شأنه أن يساعد على مواجهة المنافسة البيئية التي تنشط فيها، وبالتالي تحقيق البقاء والاستمرارية.

رابعا: تجاوز القيود القانونية :

تنشط المؤسسات المالية في بيئة تفرض الكثير من القيود القانونية والتنظيمية وهو الأمر الذي جعلها تفكر في إيجاد حلول لتجاوزها، وكان ذلك من خلال استخدام الهندسة المالية.

المطلب الثالث: أهداف الهندسة المالية

تسعى الهندسة المالية إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية تتمثل في[1] :

الفرع الأول: التحوط hedgin

إن المقصود من التحوط هو التقليل من المخاطر التي يمكن أن تحدث، أو هو " الاحتماء من خطر تقلبات الأسعار، سواء كانت أسعار المواد الأولية والبضائع، أم أسعار صرف العملات، أم أسعار الأوراق المالية" وذلك من خلال مجموعة من المنتجات المالية التي جاءت بها الهندسة المالية.

إن الهدف الأساسي من عملية التحوط هو إدارة المخاطر والتحكم فيها، ويكون ذلك من خلال استخدام مجموعة من الأساليب التي تتركز في مجملها على التنويع في الأصول المالية، أو نقل المخاطر إلى أطراف

[1] أمال لعمش، "**دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص69.

أخرى من خلال الاستثمار في منتجات مبتكرة لهذا الغرض، أو عن طريق اجتناب هذه المخاطر كلية كما هو معمول به في التأمين.

وللتحوط من مختلف المخاطر التي تواجه المستثمرين، هناك إستراتيجيتين لذلك هما:

1- إستراتيجية التحوط باستخدام مركز قصير الأجل slorthedge

حيث تسمح هذه الإستراتيجية للمستثمر بأن يبيع أصلا ماليا أو سلعة وفق عقد ينفذ مستقبلا، فيتجنب مخاطر انخفاض الأسعار من خلال الاحتفاظ بمركز قصير في السوق المستقبلي ويحقق ذلك الربح المتمثل في الفرق بين السعر السوقي للأصل أثناء التنفيذ (السعر المنخفض) وسعر البيع المتفق عليه (السعر المرتفع).

يعتبر البيع على المكشوف مثالا لذلك، حيث يقوم من خلاله المستثمر الذي يتوقع انخفاض القيمة السوقية لأوراق مالية معينة، بافتراض تلك الأوراق المالية من السمسار، من أجل بيعها في الوقت الحاضر، على أن يقوم بشرائها عند انخفاض قيمتها، ثم تسليمها للمقرض في الوقت المتفق عليه، وبالتالي سيستفيد المستثمر من قيمة الفرق بين ثمن بيع الورقة المالية وثمن شرائها.

2- إستراتيجية التحوط باستخدام مركز طويل الأجلlong hedge

حيث تسمح هذه الإستراتيجية للمستثمر بأن يشتري أصلا ماليا أو سلعة وفق عقد ينفذ مستقبلا، فيتجنب مخاطر ارتفاع الأسعار من خلال الاحتفاظ بمركز طويل الأجل في السوق المستقبلي، ويحقق بذلك الربح المتمثل في الفرق بين السعر السوقي لأصل أثناء التنفيذ (السعر المرتفع) وسعر البيع المتفق عليه في العقد (السعر المنخفض).

الفرع الثاني: المضاربة speculation

تعتبر المضاربة عملية تداول الأوراق المالية بهدف تحقيق الربح من توقع الأسعار في المستقبل، اعتمادا على المعلومات التي يجمعها المضارب ويحللها أو في بعض الأحيان يصنعها.

أو هي: "بيع أو شراء صوريين لا بغرض الاستثمار، ولكن الاستفادة من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للأوراق المالية في الأجل القصيرة جدا، إذ انخفض بشدة معدل الارتباط بين القيمة السوقية للأوراق المالية من ناحية وبين القيمة الحقيقية من الناحية الأخرى".

ويختلف المضاربون باختلاف توقعاتهم بشأن أسعار الأصول المالية المتداولة، فنجد المضارب على الصعود bullish، وهو المضارب الذي يعتقد أن الأسعار تأخذ اتجاها تصاعديا، فيقوم بشراء أوراق مالية في

الوقت الحاضر على أن يبيعها بسعر مرتفع مستقبلا محققا ربحا من الفرق بين السعرين، أما المضارب على الهبوط bearish فهو الذي يعتقد أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض، فيقوم ببيع الأوراق المالية في الحاضر على أمل شراءها بسعر أقل في المستقبل.

الفرع الثالث: المراجحة: Arbitrage

تعتبر المراجحة من بين العمليات التي تمكن بعض المستثمرين من الحصول على أرباح لا يمكن لأي كان أن يحصل عليها، وذلك بسبب عدم توازن في السوق، حيث يقوم المستثمر بشراء السلعة ذات السعر المنخفض في السوق، ثم يبيعها في سوق آخر تكون فيه هذه السلعة مرتفعة الثمن، وهو بذلك يستفيد من الفرق بين السعرين،وهذه العملية كفيلة بإرجاع السوق إلى حالة التوازن بسبب حدوث ارتفاع في الأسعار المنخفضة، وانخفاض الأسعار المرتفعة.

وتهدف الهندسة المالية من خلال عملية المراجعة إلى ابتكار فرص مراجحة خالية من المخاطر في ظل سوق تتميز بعدم الكفاءة، بمعنى وجود تباين في الأسعار بين مختلف الأسواق، وبرغم ما تحتوي هذه العملية من مخاطر إلا أنها تعتبر فرصة لزيادة معدلات العائد لا المتوقعة وتخفيض تكلفة التمويل إلى مستوى معين من المخاطرة.

المبحث الثاني: مجالات واستراتيجيات الهندسة المالية وآثارها

لقد اتضح من خلال المبحث السابق مدى أهمية الهندسة المالية باعتبارها عملية تطويرية، وسنتطرق في هذا البحث إلى مجالات الهندسة المالية واستراتيجيات التعامل بها والآثار التي تنجم من خلال العمل بها.

المطلب الأول: مجالات الهندسة المالية

تعمل الهندسة المالية على تصميم وتشغيل ومراقبة التدفقات النقدية وشبه النقدية باستخدام الأدوات الكمية والحاسوب والنماذج الاقتصادية والمحاسبية لاتخاذ القرارات المناسبة، وتغطي الهندسة المالية المجالات التالية[1]:

1- الخدمات المالية للمصارف ومؤسسات الادخار والإقراض.
2- تخطيط الخدمات المالية للأفراد وإعداد المخطط المالي القانوني.
3- نشاط الاستثمارات إدارة محافظ الأوراق المالية والتحليل المالي والقانوني.
4- تقديم الخدمات المالية للمكاتب والشركات العقارية وأمناء الاستثمار والتأمين ومكاتب التثمين.
5- إدارة الأعمال المالية والتجارية لغرض الربح أو لغير ذلك.
6- تغطية مخاطر عمليات المراجحة (الاستفادة من فرق السعر لأصل معين).

[1]- إخلاص باقر هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 28.

7- تطوير عمليات التسوية والأدوات الأساسية للأسواق المالية.

انطلاقا من تعريف الهندسة المالية، فهي تعني بتصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول خلاقة ومبدعة للمشكلات المالية في ظل هذا الإطار يتحدد نطاق الهندسة المالية بثلاث مجالات رئيسية هي [1]:

المجال الأول: يتمثل في ابتكار أدوات مالية مستحدثة، وتقديم أنواع مبتكرة من السندات أو الأسهم الممتازة والعادية وعقود المبادلة، التي تغطي احتياجات منشآت الأعمال.

المجال الثاني: فيتمثل في ابتكار عمليات مالية جديدة من شأنها أن تخفض تكاليف، مثال ذلك التسجيل من على الرف، والتداول الإلكتروني للأوراق المالية، وابتكار فكرة سمسار الخصم هذا فضلا عن الأساليب المبتكرة الاستخدام الكفء للموارد المالية.

المجال الثالث: المتمثل في ابتكار حلول خلاقة ومبدعة للمشكلات المالية التي تواجه منشآت الأعمال، مثال ذلك ابتكار إستراتيجيات جديدة لإدارة مخاطر الاستثمار، أو أنماط جديدة لإعادة هيكلة منشآت الأعمال للتغلب على مشكلات قائمة، ومن الأمثلة على ذلك عملية تحويل الشركة من نمط المساهمة إلى نمط الملكية الخاصة، وتنمية استراتيجيات دفاعية تستخدمها إدارة المنشأة في مواجهة محاولات السيطرة العدوانية من أطراف أخرى.

المطلب الثاني: إستراتيجية الهندسة المالية

لوضع إستراتيجية للهندسة المالية يتوجب أخذ العناية بالتشغيل الفعال لمصادر واستعمالات الأموال فضلا عن التشغيل الديناميكي للمنتجات المالية الجديدة عن طريق الصفقات التي تعقد لأوامر تنفيذ في المستقبل، وتركز إستراتيجية الهندسة المالية علىما يلي [2]:

1- تحديد عناصر القوة الداخلية للمشروع (الأصول المادية والمالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل، أصول متغيرة وأصول ثابتة، وحقوق ملكية وخصوم قصيرة الأجل وطويلة الأجل).
2- تحديد فرص الاستثمار والتمويل في أسواق المال وخارج أسواق المال والتي تحقق جذب وربط إمكانيات المشروع بتلك الفرص.
3- تجنب التهديدات والمخاطر المالية في الأدوات المالية مثل: تذبذب أسعار الفائدة على السندات والقروض وتغيرات أسعار الصرف والمخاطر الأخرى.

---

[1]- عبد الكريم أحمد قندوز، "**الهندسة المالية وإضراب النظام المالي العالمي**"، مؤتمر كلية العلوم الإدارية الرابع، جامعة الكويت، 15-16 ديسمبر2010، ص7.

[2]- هاشم فوزي العابدي، جليل كاظم العارضي، "**الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على إستراتيجيات الخيارات المالية**"، ط2، دار الوارق للنشر والتوزيع، الأردن،2008، ص43.

4- الاستفادة من تغيرات الأسعار في أسواق المال في تعديل محفظة الاستثمار لزيادة العائد وخفض المخاطر.

5- بناء وإعادة بناء المنظومات المالية في الأجل القصير والأجل الطويل بصفة دورية في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية بسوق المال والبيئة المحيطة وتشمل:

أ. **إدارة المنظومة المالية اليومية:** وتخص الأوراق المالية والنقدية وأوراق القبض وأوراق الدفع والمقاصة وتبديل السندات والأسهم والفائدة العالية بأقل منها وفروق أسعار العملات، وتهدف المنظومة المالية اليومية إلى الاستفادة من القيمة الزمنية للنقود وتذبذبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة والتسويات والمقاصات هذا يزيد من التدفقات المالية الداخلية عن التدفقات المالية الخارجية.

ب. **إدارة المنظومة المالية قصيرة الأجل:** تهدف إلى ربط تمويل الأصول المتداولة من مصادر تمويل قصيرة الأجل والإدارة المثالية لكل بنود الأصول المتداولة والخصوم المتداولة كما تهدف تلك المنظومة إلى الاستفادة من اتجاهات التغير في أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومعدلات التضخم خلال العام الواحد.

ت. **إدارة المنظومة المالية الطويلة الأجل:** لضمان تمويل الأصول الثابتة (الاستثمارات المادية) من مصادر تمويل طويلة الأجل (حقوق الملكية، الأسهم العادية والممتازة، الخصوم، القروض الطويلة ومتوسطة الأجل، الاستثمارات في الأصول الثابتة كالآلات والمعدات والأراضي والمباني والسيارات وغيرها تحتاج إلى إدارة فعالة في:

- اختيار فرص الاستثمار وقياس العائد.
- تحديد تكلفة التمويل.
- تحديد مخصصات الاندثار.

وفقا لذلك يمكن تحديد مفهوم إستراتيجية الهندسة المالية على أنها خطة طويلة الأجل تأخذ بالحسبان كافة المقومات الداخلية من نقاط قوة وضعف في المراكز المالية التي تتحدد مداخل أنواعها وكذلك تأخذ البيئة الخارجية بكل متغيراتها وبالتركيز أساسا على الجوانب والمؤثرات المالية[1].

المطلب الثالث: أثار الهندسة المالية

تختلف وتتعدد أثار الهندسة المالية على المتغيرات الاقتصادية حسب مدى تأثير صناعة الابتكار المالي عليها، ويمكننا تقسيم آثار الهندسة المالية إلى ما يلي[2]:

[1] مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2] ساسية جدي، مرجع سبق ذكره، ص48.

أولا: الهندسة المالية والسياسة النقدية: يعتبر مينسكي "Minsky" من أوائل اللذين درسوا أثر الابتكار المالي على فعالية السياسة النقدية، وهو يرى بأن الابتكارات المالية يمكن أن تؤدي إلى ضعف أثرها الاقتصادي وذلك للاعتبارات التالية:

- يضعف الأداء الاحتياطي الإلزامي ومعدل الفائدة ونظرا لقدرة المؤسسات المالية على ابتكار أدوات تمكنها من تجاوز القيود السياسية النقدية مثل عمليات " إعادة الشراء" لحل مشكلة الاحتياطي الإلزامي.
- يمكن للبنوك الاقتراض من سوق العملات الأجنبية أو غيرها والحصول على السيولة دون حجز الاحتياطي الإلزامي والنتيجة هي نقص فعالية السياسة النقدية وضعف أثرها الاقتصادي.
- صعوبة مراقبة كل ما يحيط بالابتكار المالي وتوقع نتائجه من الناحية العلمية، لأنه عملية مستمرة تضيف عنصر عدم اليقين إلى البيئة الاقتصادية والوسط الذي تعمل فيه البنوك المركزية، حيث تتحتم إلى أخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث في الابتكار المالي.
- إن بعض الابتكارات المالية قد تغير من الطريقة التي يتأثر بها الاقتصاد نتيجة عمل السياسة النقدية، كما يحتمل أن تؤدي إلى التأثير على محتوى ومدلولات المؤشرات التي يستخدمها البنك المركزي للرقابة.
- الابتكار المالي سلاح ذو حدين: فهو نافع ومفيد عندما يحقق المصالح المشروعة (رفع الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية)، زيادة الرفاهية حيث هذه الأخيرة تعادل أو تغطي ما قد يحدث من عدم الاستقرار، لكن إذا الابتكار من والايجابيات وكان المقصود منه مجرد تجاوز الأنظمة وتخطي السياسات لزيادة الربحية فسوف يؤدي ذلك لعدم الاستقرار.
- حينما تتبنى البنوك المركزية سياسات تدعم هذا النوع من الابتكارات سوف يزداد الأمر سوءا ومثالها موقف الإتحاد الاحتياطي الأمريكي من صندوق التحوط (LCTM) الذي تعثر عام 1998 حيث قرر التدخل لإنقاذه بالتعاون مع 14 من المؤسسات بتسهيل تمويلي يقدر بحوالي 3.6 مليار دولار لمنعه من الإفلاس.

وهكذا تصبح المؤسسات المسؤولة عن استقرار الاقتصاد هي نفسها التي تعيق تحقيق هدفها، وهكذا يمكن القول بأن الابتكار يساعد في زيادة كفاءة النظام المالي وفي نفس الوقت يعقد الوسط الذي تعمل فيه السياسة النقدية.

ثانيا: الهندسة المالية والنمو الاقتصادي في المؤسسات المالية: إن الهندسة المالية هي الخروج عن السائد المستقر بابتكارها ومن تم هي سبب لحدوث قدر من عدم الاستقرار وهذا لا يعني بالضرورة أنها عمل سلبي بل هي سلاح ذو حدين، فبالنسبة للنمو الاقتصادي فهي تحقق النمو الاقتصادي إذا التزمت بمبادئها الأساسية:

- تطوير منتجات وأدوات قادرة على إدارة المخاطر بكفاءة.
- تقليل تكاليف المعاملات وخلق مراكز كبيرة الحجم في المعاملات وبكلفة أقل.

- تعزيز فرص تحقيق الأرباح وتحسين سيولة السوق بصورة عامة والمتعاملين بأدوات الهندسة المالية بصفة خاصة.

أما بالنسبة للمؤسسات المالية فقد ساهم التطور المذهل في تقنية المعلومة والأدوات التمويلية إلى تراجع الفوارق بين المؤسسات المالية المختلفة وقل دور الوساطة المالية فتراجع دور المصارف ويتأكد هذا الاتجاه في ظل الاندماجات بين أنواع مختلفة من المؤسسات المالية حتى تصبح محصلة الدمج ذوبان الفوارق بين المؤسسات ونظرا للقيود القانونية التي فرضت على المصارف نشأت الحاجة لتجاوز القيود وصارت البنوك تعتمد على أنشطة مالية تغاير أصل نشاطها المصرفي كالخدمات المالية مقابل رسوم مقطوعة أو بطاقات الائتمان .....إلخ.

ثالثا: الهندسة المالية والأسواق المالية: لقد سمحت ابتكارات الهندسة المالية بتقسيم الأسواق المالية حسب نوعيتها وطبيعة الأوراق المالية (تقليدية أو حديثة) وتواريخ استحقاقها إلى أسواق النقد وأسواق رأس المال. حيث أن سوق المشتقات المالية كان شبه معدوم قبل السبعينات من القرن الماضي لكنه تم بطريقة مضاعفة في مطلع القرن الواحد والعشرين بعدما أقر الكونغرس الأمريكي تشريعا عام 2000م يمنع تقييد وتنظيم أسواق المشتقات وقد تضاعف حجمها بأكثر من ستة مرات فانتقل من 100 تريليون دولار في 1998 إلى 330 سنة 2005 إلى 600 سنة 2008 وهكذا تمكن طالبوا الاستثمار من المتاجرة في الأوراق المحلية والدولية.

ونمت هذه الأسواق في الدول المتقدمة وحتى الناشئة ويمكن تفسير اتجاه المستثمرين نحو أسواق المال العالمية لعدة مميزات سواء من حيث العائد أو من حيث الخطر والكفاءة.

ولقد ساعدت العولمة في تسارع ثورة المنتجات المالية الجديدة نظرا لعالمية الأسواق والتحرير المتسارع لرؤوس الأموال وتحرير الأسواق فضلا عن التنافس المحوم بين المؤسسات المالية وتسابقها على الابتكارات المالية.

ولهذا السبب يرى الباحثين من ضرورة الارتقاء بوعي المستثمرين من خلال تأسيس مؤسسات أمن مالي لتقييم الأدوات الاستثمارية المعروضة كما تشرح هذه المؤسسات الآثار التي تترتب عن الأزمات التي نشأت من جراء سوء استعمال هذه الأدوات الحديثة، وتوفير كل المعلومات الضرورية واللازمة.

المبحث الثالث: استخدام منتجات الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية

تعد المشتقات المالية التي ظهرت في الأسواق المالية إحدى ثمرات ما يعرف باسم الهندسة المالية، أي تصميم وابتكار الأدوات المالية، وتطوير القائم منها، وقد استمدت المشتقات المالية هذا الاسم لكون قيمتها مشتقة من شيء آخر، أي ذات قيمة سوقية في الأصل.

المطلب الأول: مفهوم المشتقات المالية

سنتناول في هذا المطلب تقديم أهم التعاريف المقدمة للمشتقات المالية وسنقوم بتحديد أهميتها.

الفرع الأول: تعريف المشتقات المالية

لقد تعددت تعاريف المشتقات المالية انطلاقا من تعقدها وأهميتها وتوسع نطاق استعمالها، سنقوم بعرض بعضها فيما يلي:

التعريف الأول[1]:

تعرف المشتقات المالية بأنها أدوات مالية تشتق قيمتها من الأسعار الحاضرة للأصول المالية الأصلية، أو العينية محل التعاقد مثل السندات والأسهم والنقد الأجنبي والذهب وغيرها من السلع.

وعرّف بنك التسويات الدولية المشتقات المالية على أنها عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، لكنها لا تقتضي أو تتطلب استثمار الأصل المالي لهذه الأصول، وكعقد بين الطرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد فإن أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمر غير ضروري.

التعريف الثاني[2]:

هي عبارة عن عقود مالية تتعلق بفقرات (ببنود) خارج الميزانية، وتتحدد قيمتها بقيم واحد أو أكثر من الموجودات (الأصول) أو الأدوات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها.

هي أدوات لتبادل المخاطر لا تعدو أن تكون في جوهرها عقد تأمين: طرف يدفع رسوما مقابل أن يتعهد الطرف الآخر بأن يدفع له قيمة الدين المؤمن عليه حال عجز المدين عن السداد.

الفرع الثاني: أهمية المشتقات المالية

تبرز أهمية المشتقات المالية من خلال الخصائص المتعلقة بها، وطرق التعامل بها، ويمكن تلخيص أهمية هذه المشتقات فيما يلي[3]:

---

[1]- طلال مزيد العرادة، "**مخاطر استخدام المشتقات المالية على أداء الشركات المساهمة في سوق الكويت للأوراق المالية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2013-2014، ص ص13-14.

[2]- السيدمتولي عبد القادر، "**الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير**"، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص238.

[3]- حاكم الربحي وآخرون، "**المشتقات المالية (عقود المستقبليات، الخيارات، المبادلات)**"، ط1، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص21.

- ابتداع طرق جديدة لفهم وقياس إدارة المخاطر المالية والتي يمكن من خلالها عزم أو إدارة المخاطر المعتقدة التي تتجمع سوية في الأدوات المالية التقليدية بحيث يمكن إدارة كل المخاطر بشكل مستقل وبكفاءة أعلى.
- دعم الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية للعملاء بما يخدم أغراضهم في بناء محافظ أكثر تنويعا، الأمر الذي من شأنه زيادة قاعدة عملاء هذه المؤسسات.
- تعزيز الإيرادات والأرباح الناجمة عن تنويع محافظ المؤسسات المالية من الأدوات المشتقة من عوائد استثمارية ورسوم وعمولات وخدمات وغيرها، وذلك من خلال قيام المصارف بعمليات التحوط والمضاربة وصناع الأسواق وتكوين المراكز المالية.
- تقليل التكاليف لكل المصدرين والمستثمرين في الأدوات المشتقة مع رفع عوائد الاستثمار المتاحة لهم وتقليل مخاطر الخسارة.

الشكل رقم (01): أهمية الهندسة المالية وارتباطها بالإبداع المالي

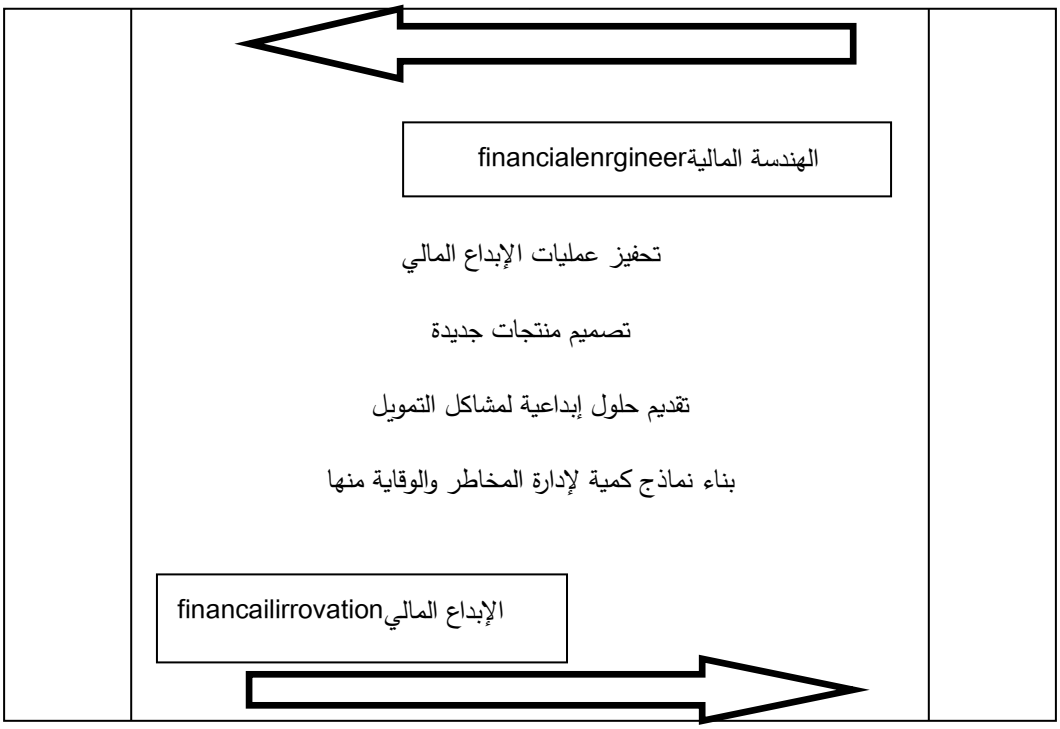

المصدر: محمد عبد الحميد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص11.

المطلب الثاني: أسواق المشتقات المالية والمتعاملون بها

سنتناول في هذا المطلب أسواق المشتقات المالية وكذلك سنقوم بذكر المتعاملون بالمشتقات المالية.

الفرع الأول: أسواق المشتقات المالية

يتم التعامل مع أدوات المشتقات المالية من خلال أسواق المشتقات المالية، وهذه الأخيرة تكون إما منظمة أو غير منظمة.

أولا: الأسواق المنظمة: وتعرف هذه السوق "بالسوق الآجلة للبورصة، وهي سوق تتصف بتوحيد شروط التعامل في عقود المشتقات، كالشروط المتعلقة بالتسليم، بوضع الحد الأقصى لعقود المضاربة الذي يمكن أن يحوزه العميل الواحد بالنسبة لكل أصل....إلخ[1].

إضافة إلى السوق المنظمة تكون مجهزة بغرفة مقاصة تسمح بتنظيم سيولة العقود وتتضمن تغطية مخاطر الطرفين وتخلق هذه التغطية من خلال هامش مبدئي يمثل نسبة من قيمة العقد تتراوح بين 3% إلى 5% تودع لدى غرفة المقاصة، للإشارة فإنه لا يتم التعامل مع هذه السوق إلا من طرف متعاملين معتمدين تحكمهم قواعد التداول المحدد من طرف البورصة، ومن المشتقات التي يمكن تداولها في هذه الأسواق هي عقود الخيارات والمستقبلية[2].

ثانيا: أسواق غير منظمة: على عكس السوق المنظمة، السوق غير المنظمة تحكمها عمليات غير منظمة، هذه العمليات التي تتم في مقصورة الأسواق غير المنظمة، هي الأكثر تعبيرا للنظام المالي الدولي بالنظر لكونها لا تخضع لرقابته، ولأي هامش ضمان ولا تملك غرفة مقاصة، وتتداول أيضا في مقصورتها العقود المستقبلية والعقود الآجلة ومنتجات أخرى أكثر تعقيد (الخيارات، المبادلات.....).

كما أن العمليات في السوق غير نمطية، بل يتخذ قرارها بشكل مشترك بالاتفاق بين الطرفين المعنيين، بمعنى مهيكلة حسب إدارة الطرفين المعنيين، ويعتبر ذلك أمرا ايجابيا بالنسبة للمتدخل الذي حددت العملية على مقاسه، في حين يعتبر ذلك أمرا سلبيا تتميز بها هذه الأسواق عاملة، ومن المشتقات التي يمكن تداولها في هذه الأسواق العقود المستقبلية والعقود الآجلة والمنتجات الأخرى أكثر تعقيدا (الخيارات والمبادلات)[3].

---

[1]– هاشم فوزي العابدي، جليل كاظم العارضي،مرجع سبق ذكره، ص58.

[2]–سيد طه، "**عمليات بورصة الأوراق المالية الفورية والآجلة من الوجهة القانونية**"، ط1، دار الناظرة العربية، 2001، مصر، ص466.

[3]– سمير محسن، "**المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005–2006، ص ص41–42.

الفرع الثاني: المتعاملون في أسواق المشتقات المالية

يمكن تصنيف المتعاملين في أسواق المشتقات المالية إلى:

1- **المتحوطون:** تهتم هذه الشريحة المتعاملة في الأصول المالية بتخفيض المخاطر الناشئة عن التغيرات السريعة الحادة في السوق، الأسعار السوقية للأدوات المالية إذ أن المشتقات تسمح بتحقيق مستوى تأكد يتفوق على الأوراق المالية الأصلية، ولكن ذلك لا يعني ضمان كامل.

2- **المضاربون:** هم أولائك الذين يرغبون في الكسب السريع، يغامرون بأموالهم في بورصات البضائع والأوراق المالية لغرض الاستفادة من فوارق الأسعار، ويمكن تعريف المضاربة على أنها ليست سعي المضارب بالامتلاك أو تمليك أو تسلم أو تسليم، فالمضارب هو التاجر الذي يأمل في الربح من حركة الأسعار للأداء محل تعامله وأنه لا مصلحة للمضارب في تسليم أو تسلم العقد محل التعاقد[1].

3- **المراجحون:** وهم شريحة استثمارية تقوم بالتعامل بالمشتقات المالية، عندما يكون هناك فرق سعري لأصل معين بين سوقين أو أكثر، إذ تشتري من السوق المنخفض الأسعار وتبيع في سوق آخر مرتفع الأسعار وتحقق ربح عديم المخاطرة، ومعظم عمليات بيع وشراء العملات تدخل هذه التعاملات، وساعد التطور التكنولوجي في إتمام هذه الصفقات بسرعة. وفي هذا النوع من المضاربة يتم تنفيذ أو تثبيت ربح عديم المخاطرة عن طريق الدخول بشكل متزامن في المعاملات في سوقين أو أكثر، حيث تكون المضاربة ممكنة عندما يصبح هناك عدم توافق (أو عدم توازن) بين سعر عمليات التسليم الآجل لأصل ما والسعر النقدي[2].

المطلب الثالث: أنواع المشتقات المالية

تضم المشتقات المالية مجموعة واسعة من العقود المالية التي تتنوع وفقا لطبيعتها ومخاطر آجالها، ومن خلال هذا المطلب سنتناول أهم المشتقات المالية المتعامل بها في الأسواق المالية والتي تدور حول العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيارات والمبادلات.

الفرع الأول: العقود المستقبلية

أولا: تعريف العقود المستقبلية: هي عقود لشراء السلع أو أصول مالية يتم استلامها أو تسليمها في وقت محدد في المستقبل ويتيح لأحد أطراف العقد شراء أو بيع أصل معين إلى طرف آخر بسعر محدد متفق عليه مسبقا يسمى بالسعر المستقبلي على أن يتم التسليم أو تنفيذ الاتفاق في تاريخ لاحق هو تاريخ استحقاق العقد. ويعرف

[1]-سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ص33-34.

[2]-طارق عبد العال حماد، "**حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص32.

أيضا أنه: " اتفاقية بين مستثمر ومؤسسة تقاس لاستلام أو تسليم أصل معين في وقت لاحق مستقبلا وبسعر محدد سلفا [1].

وبهذا التعريف يكون العقد المستقبلي بين طرفين أحدهما مشتري العقد والآخر بائعا له، ويكون التعامل بالعقود المستقبلية على الأصول الحقيقية والأوراق المالية ومؤشرات السوق المالي.

ويساهم الوسطاء في إبرام العقود المستقبلية ويكون تداولها بطريقة المزاد المفتوح إذ يقوم الوكلاء عادة بتنظيم التسويات بين طرفي العقد، ويتم دفع ما نسبته 15% من قيمة العقد كهامش لدى الوسيط يتم تسويته بعد إجراء التسويات اليومية التي تحدث على الأسعار وهذه التغيرات في الأسعار تنعكس على رصيد كل منهما[2].

ثانيا: أنواع العقود المستقبلية :

تتعدد أنواع العقود المستقبلية حسب نوع الموضوع العقد أو الشيء المتعاقد عليه وهكذا نجد[3]:

1- **عقود المستقبليات المالية Financial Futures:** وفيها يتم التعامل على بيع أو شراء كمية محددة من الأوراق المالية.
2- **عقود مستقبليات المحاصيل الزراعية Agriculturaicommoditiesfutuerscontracts:** وفيها يتم بيع وشراء كمية محددة من المحاصيل الزراعية.
3- **عقود المستقبليات المعادن الثمينة ومواد الخام Metalsandmineral Futures contracts:** ويتم فيها التعاقد على بيع أو شراء كمية محددة من المعادن الثمينة والمواد الخام.
4- **عقود مستقبليات العملات الأجنبية Foreigncureecies Futures contracts:** ويتم التعاقد فيها على بيع أو شراء كمية محددة من العملة الأجنبية.

الفرع الثاني: العقود الآجلة

أولا: تعريف العقود الآجلة: العقد الآجل هو[4]:

- "العقد الآجل هو اتفاقية تعاقدية بين مشتري وبائع لمبادلة أصل ينفذ في تاريخ لاحق. والمشتري والبائع يحددان السعر والكمية عند التعاقد ولكن التسليم والتسلم لسند يستحق بعد 20 عاما مقابل الثمن النقدي قد لا يتم".

---

[1]- دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، صص411-412.

[2]-مرجع سبق ذكره، ص 412.

[3]- مصطفى يوسف كافي، **بورصة الأوراق المالية**، ط1، دار المؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009، ص 171.

[4]-سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ص207-208.

- عرف صندوق النقد الدولي العقد الآجل: " بمقتضى العقد الآجل يتفق الطرفان على تسليم الأصل محل التعاقد سواء كان حقيقيا أو ماليا، بكميات معينة وفي تاريخ معين، وبسعر تعاقد متفق عليه، والعقود الآجلة ليست عقود مالية شرطية لأنها تنطوي على التزام بتسوية العقد في تاريخ معين".
- العقد الآجل هو عقد ثنائي خاص مؤجل تنفيذه والذي يقتضي تسليم كمية معينة من الملكية بسعر محدد في تاريخ محدد في المستقبل، ولا يطالب أطراف العقد بإيداع أي ضمان".

ثانيا: أنواع العقود الآجلة :

وتنقسم العقود الآجلة إلى نوعين رئيسيين هما[1]:

1- **عقود أسعار الفائدة:** وتستخدم هذه العقود في الحماية من تقلبات أسعار الفائدة، حيث يتم الاتفاق على دفع أو استلام المبالغ المترتبة على الفرق بين معدل فائدة ينتظر سريانه في تاريخ تسوية العقد ومعدل الفائدة المتفق عليه بين طرفي العقد.
2- **عقود أسعار الصرف:** وهي اتفاق بين طرفين لشراء أو بيع كمية معينة من عملة مقابل عملة أخرى وذلك بتاريخ آجل، وتستخدم هذه العقود للحماية ضد مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، وتستخدم البنوك العقود الآجلة من أجل توفير سيولة نقدية من عملة غير متوفرة لدى البنك.

الفرع الثالث: عقود الخيارات

أولا: تعريف عقود الخيار: يمكن تعريف عقود الخيار كما يلي[2]:

يتمثل الخيار في عقد بين طرفين أحدهما مشتري الخيار والآخر بائع أو محرر لخيار، وبموجبه يكون للطرف الأول أي للمشتري الحق في أن يشتري (إذا ما رغب) من الطرف الثاني أي المحرر أو أن يبيع (إذا ما رغب) للطرف الثاني أصلا معينا بسعر معين وفي تاريخ معين أو خلال فترة زمنية معينة حسب الاتفاق. وذلك مقابل أن يقوم الطرف الأول المشتري بدفع علاوة أو مكافأة معينة للطرف الثاني.

وتسري عقود الخيار عادة على الأوراق المالية كالأسهم والسندات وكذلك على مؤشرات الأسواق المالية كما تسري أيضا على العملات الأجنبية. ووفقا للمفهوم المشار إليه أعلاه تشمل عقود الخيار بالإضافة إلى طرفيه مجموعة من العناصر الأساسية مثل:

---

[1]- همت محمد عصام الدين السويفي، "**مشكلات ومخاطر المشتقات المالية وعوامل الحد منها**"، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد، المجلد 22، العدد 31، مصر، 2021، ص ص372-373.

[2]-محمد مطر، "**إدارة الاستثمارات**"، ط5، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص298-299.

1. تاريخ التعاقد.
2. نوع الأصل محل التعاقد.
3. كمية العقود وكمية الأصل في كل عقد.
4. سعر التنفيذ.
5. تاريخ التنفيذ.
6. قيمة العلاوة والمكافأة.

ثانيا: أنواع عقود الخيار :

لعقود الخيارات عدة أنواع فيما يلي نذكر أهم هذه الأنواع[1]:

- **الأنواع الرئيسية:**
  - خيارات الشراء
  - خيارات البيع
  - الضمانات
- **حسب تاريخ تنفيذ العقد :**
  - عقود الاختيار الأمريكية
  - عقود الاختيار الأوروبية
- **حسب التغطية:**
  - مغطاة
  - غير مغطاة
- **حسب الربحية:**
  - مربحة
  - غير مربحة
  - متعادلة(متكافئة)

[1]– طارق عبد العال حماد ،المشتقات المالية (المفاهيم، ادارة المخاطر،المحاسبة)، الجزء 5،الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص 43.

الفرع الرابع: عقود المبادلات

أولا: تعريف عقود المبادلات: تعرف عقود المبادلة بأنها سلسلة من العقود لاحقة التنفيد حيث يتم تسوية عقد المبادلة على فترات دورية (شهرية،ربع سنوية،نصف سنوية...) و عقد المبادلة ملزم لطرفي العقد على عكس هو معروف في عقود الاختيار، كما أن التحصيلات أو المدفوعات (الأباح أو الخسائر) لا يتم تسويتها يوميا كما هو الحال في العقود المستقبلية، يضاف إلى ذلك أن عقد المبادلة لا يتم تسويته مرة واحدة كما هو الحال في العقود لاحقة التنفيذ، ولذلك يعرف عقد المبادلة بأنه سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ[1].

- هي عبارة عن اتفاقيات خاصة بين طرفين لتبادل التدفقات النقدية في المستقبل.

ثانيا: أنواع عقود المبادلة :

ومن أهم الأنواع ما يلي[2]:

1- **مبادلة معدلات الفائدة:** تتضمن مبادلة تدفق نقدي لعملة مقابل تدفق نقدي لعملة أخرى، مبادلة معدلات الفائدة هي اتفاق بين طرفين (واحد على الأقل من الطرفين عادة يكون بنكا أو مؤسسة مالية أخرى) على تبادل دفع الفوائد، بعملة واحدة متفق عليها، لمبلغ أساسي افتراضي خلال فترة زمنية متفق عليها، وهذا العقد إذا تم لا يمكن تداوله بحرية.
2- **مبادلة العملات:** عقد مبادلة العملة هي عملية بيع حاضر لعملة مقابل عملية شراء لأجل هذه العملة وهي عملية تتضمن تحرير عقد بين متزامنين أحدهما عقد شراء والآخر عقد بيع وقيمة كل من العقدين واحدة إلا أن تاريخ استحقاقها مختلف، ويفصل بينهما فترة زمنية، تهدف عقود مبادلة العملات إلى تغطية مخاطر تقلبات محتملة مستقبلا في أسعار صرف العملات.
3- **مبادلة حقوق الملكية:** هو عقد لمبادلة توزيعات أرباح الأسهم والمكاسب الرأس مالية المحققة على مؤشر لأسهم ما بسعر فائدة ثابت بآخر سعر فائدة متغير (عائم).
4- **مبادلة السلع:** هو عقد مبادلة بين طرفين يتم الاتفاق بينهما على مبادلة كمية معينة من السلع وتبادل قيمتها.

[1] - محمد صالح الحناوي، طارق مصطفى الشهاوي، "**مبادئ وأساسيات الاستثمار**"، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2013، ص315.

[2]- دهمت محمد عصام الدين السويفي، مرجع سبق ذكره، ص375.

الشكل رقم (02): تصنيفات المشتقات المالية

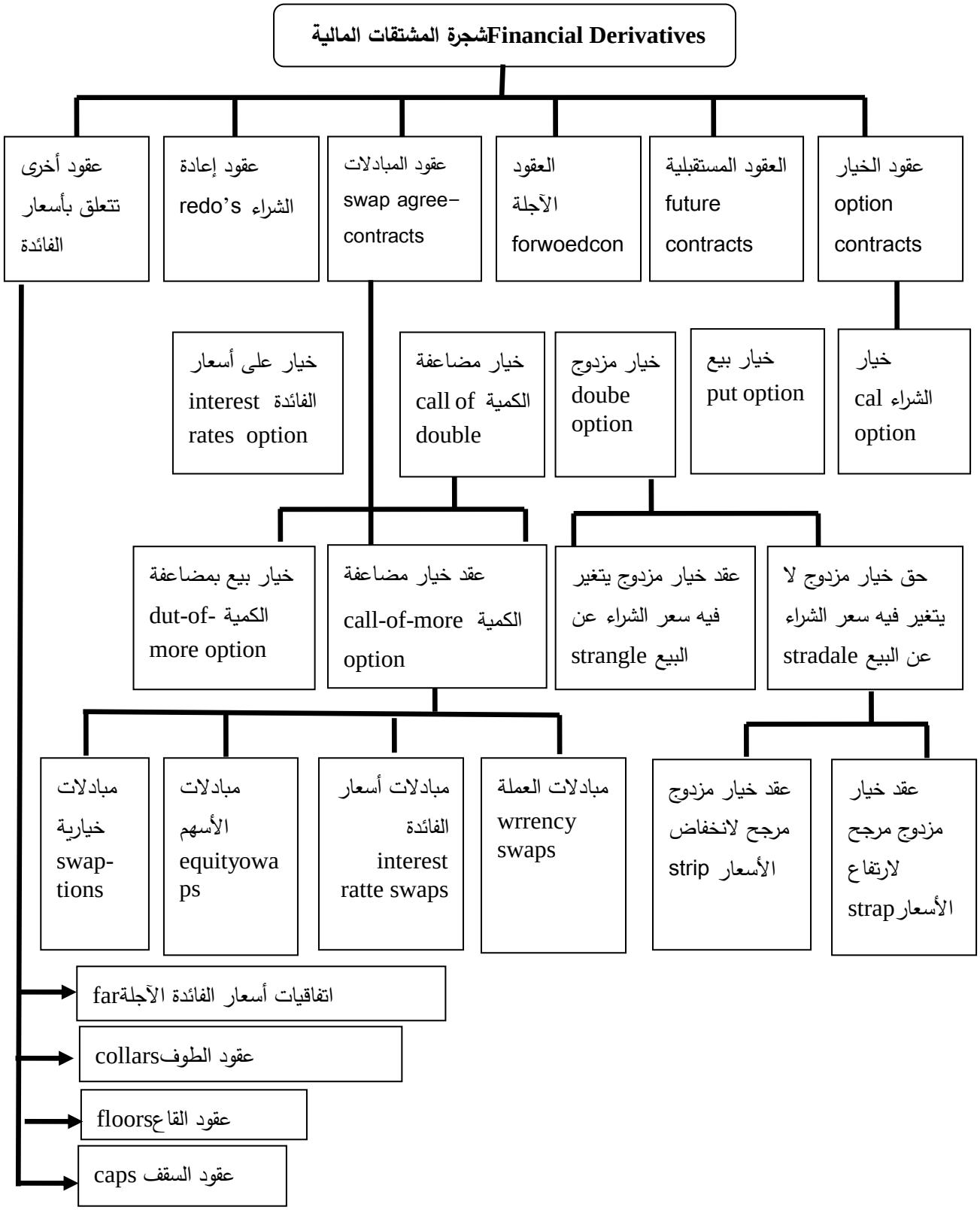

المصدر: سمير عبد الحميد رضوان، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها**، ط1، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2005، ص 14.

الفرع الخامس: الاختلافات بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية

الجدول رقم(01) مقارنة بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية :

وجه المقارنة	العقود الآجلة	العقود المستقبلية
نوع العقود	شخصية ويتم التوصل إليها بالتفاوض بين أطراف العقد.	نمطية وتتداول في سوق منظمة وهي البورصة .
ثبات السعر المحدد في العقد	يظل السعر الثابت خلال فترة العقد، ويتم دفع المبلغ الإجمالي من المشتري إلى البائع في نهاية مدة العقد.	يتم مراقبة الأسعار بصفة يومية وهذا يعني أن سعر العقد سوف يعدل كل يوم حسب السعر المستقبلي لمتغيرات الشيء محل العقد، ولذلك فإن تسوية نقدية فعلية سوف تحدث بين البائع والمشتري استجابة للملاحظات التحركات السوقية في أسعار العقد.
تسليم الأصل محل التعاقد كلا من العقود المستقبلية شروط ومواصفات للتسليم	يتم انهاء العقد بالتسليم عادة	لا يتم عادة انهاء العقد بتسليم العقد أو الشيء موضوع العقد، وفي حقيقة الأمر فإن نسبة لا تتجاوز 2% من العقود المتداولة يتم انهاءها بالتسليم.
تسوية المكاسب والخسائر لأطراف العقد	لا يتم مراقبة التحركات السوقية بصورة يومية ولذلك لا توجد تدفقات نقدية قصيرة، كما لا توجد متطلبات لهامش مبدئي	يتم مراقبة التحركات السوقية في نهاية كل يوم تعامل، ولذلك فإن العقود المستقبلية يترتب عليها تدفقات نقدية قصيرة الأجل. حيث يتطلب الأمر ايداع هامش لمبلغ من المال، لكل من المشتري والبائع، وهذا الهامش سوف يعكس التحركات السعرية لأصل موضوع العقد، فمع كل تغير في السعر يحقق أحد أطراف مكسب يضاف للهامش ويجوز سحبه، ويحقق الطرف الآخر خسارة يجب ايداعها مرة أخرى ليصل الهامش للحد المطلوب.
ضمانات تنفيذ الالتزامات الوارد في	-نوايا أطراف العقد الملاءة التي يتمتعون بها.	غرفة المقاصة تكون هي الطرف الآخر من أي عقد مستقبلي، تكون غرفة المقاصة هي البائع له وأيضا

العقد	-عادة ما تبرم هذه العقود ما بين مؤسستين ماليتين أو مؤسسة مالية وأحد عملاءها (شركة أو جهة ...) -لا يمكن تصفية العقد قبل استحقاقه إلا لدى طرفيه وبمرافقتها.	كل بائع تكون هي المشتري منه.
المزايا	-مرونة في التفاوض على أي شروط مرغوبة من طرفي العقد -سهولة الاستخدام.	-تنطوي على مخاطرة ائتمان قليلة مقارنة مع العقود الآجلة. -تكون أكثر سيولة من العقود الآجلة، فأي طرف إذ رغب في تصفية موقفه في أي يوم يستطيع أن يدخل في مركز عكس مركزه الأصلي فإذا كان قد دخل كمشتري في العقد يستطيع أن يصفي مركزه بالدخول كبائع في عقد مماثل والعكس صحيح.
العيوب	-يتعرض أطراف العقد الآجل لمخاطر الائتمان والتي تنتج عن عدم قدرة أحد طرفي العقد على الوفاء بالتزاماته. -أقل سيولة، حيث لا يتمكن أي طرف من الخروج من العقد إلا بايجاد آخر يحل محله ويقبله الطرف الآخر.	-لأن العقود نمطية ومحددة الشروط بواسطة البورصة، لذلك لا يمكن تطويعها لتلبية رغبات أطراف العقد.

المصدر: طارق عبد العال حماد، "**المشتقات المالية (المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة)**"، ط5، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص ص112-114.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال ما تناولناه في هذا الفصل، أن ما شاهدته الأسواق المالية من تغيرات ومخاطر مصاحبة لها، أدى لضرورة البحث عن منتجات جديدة، وقد تحقق ذلك من خلال الهندسة المالية التي تمكننا من ابتكار منتجات مالية جديدة وذلك لتحقيق أهم أهدافها المتمثلة في التحوط وإدارة المخاطر, وتكمن أهمية الهندسة المالية في كونها مصدر الإبتكار التي تحتاجها المؤسسات المالية، من خلال الدور الذي تلعبه في تصميم وتطوير وتنفيذ لأدوات مالية مبتكرة وصياغة حلول إبداعية لمخاطر معينة، من خلال أدوات تعرف بالمشتقات المالية والمتمثلة في العقود المستقبلية والآجلة وعقود الخيارات والمبادلات، وهي عقود مالية يتم تداولها في أسواق منظمة وأسواق غير منظمة من خلالها يتم التسيير الأفضل لأنشطة المؤسسات المالية والمصرفية وإدارة المخاطر المتعلقة بها.

الفصل الثاني

إدارة المخاطر المالية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الخطر

المبحث الثاني: ماهية المخاطر المالية

المبحث الثالث: منتجات الهندسة المالية وإدارة المخاطر المالية

خلاصة

تمهيد:

تنشط المؤسسة الاقتصادية في بيئة متقلبة وهذا ما يهدد استقرارها وجعلها عرضة لمختلف المخاطر التي تهدد إنجاز أهدافها، وقد لجأ الإنسان إلى وسائل عديدة لمواجهة المخاطر وإدارتها ، ولقد حث الدين الإسلامي على مواجهة المخاطر. يقول الله تعالى في كتابه الكريم في سورة يوسف " يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (48).

إن لإدارة المخاطر أهمية كبيرة في مواجهتها، فالإنسان دائم السعي إلى استخدام أساليب علمية حديثة لمواجهة المخاطر، كما أن البحوث دائمة ومستمرة في سبيل البحث عن سبل ورسائل لمواجهة المخاطر الجديدة التي يواجها الإنسان بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي.

يعتبر الخطر من أهم المشاكل التي تؤثر على المؤسسة تأثيرا فعالا، لذا لابد من تحديد قياس ومتابعة هذه المخاطر، أي إدارتها وبالتالي الحد أو التقليل منها، فمن بين المخاطر التي تواجه المؤسسات الاقتصادية هناك الخطر المالي، وهذا الأخير يعني أنه هنالك فرصة لحدوث خسارة مالية، فالمخاطر المالية بالمعنى الواسع ترتبط فقط بتمويل الديون في تمويل احتياجات المؤسسة أو التوقف عن سداد الالتزامات المالية، أو التقلبات في أسعار الأصول المالية، أو أسعار الفائدة ....إلخ.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا العمل والذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث، خصص الأول منها ماهية الخطر، باعتباره احتمال وقع خسائر غير منتظرة وغير مخطط لها، أما المبحث الثاني وقد تضمن المخاطر المالية وهي متنوعة منها (مخاطر السوق، مخاطر السيولة...)، أما المبحث الثالث خصص لاستخدام منتجات الهندسة المالية في إدارة المخاطر مالية.

المبحث الأول: ماهية الخطر

يعتبر الخطر جزء لا يتجزأ من النشاط الإنساني مهما كانت طبيعته، وهي في النشاط الاقتصادي أشد جلاء وأكثر وضوحا، وقد استمر الخطر في التزايد مع التنوع الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية، بل وأصبحت صفة ملازمة للاقتصاديات المعاصرة، وهذا التلازم بين النشاط الاقتصادي والخطر يجعل التخلص من الخطر بشكل نهائي أمرا غير ممكن، لكن ذلك لا يعني بالضرورة عدم إمكانية التعامل معها وفق مجموعة من السياسات والإستراتيجيات التي تجعل آثارها ونتائجها متحكم فيها إلى حد بعيد.

المطلب الأول: الخطر، تقييمه وأنواعه

تتناول في هذا المطلب مفهوم الخطر، كيم يتم تقييمه وأنواعه.

الفرع الأول: مفهوم الخطر

لقد تطور علم المالية الحديث على صعيد واسع خلال العقود الأخيرة مدخلا مفهوما جديدا في نماذجه، تمثل في الخطر، وفيما يلي بعض التعاريف التي اتفق عليها الاقتصاديون في تعريف الخطر:

التعريف الأول:

يقصد به" التعرض إلى ظرف معاكس أو "حالة" تكون فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس للنتيجة المرغوبة، المتوقعة أو المأمولة، حيث يخضع لمجموعة من الظروف الخارجية ما يؤدي إلى إمكانية حدوث خسائر مادية[1].

يعرف أيضا: " احتمال حدوث ضرر أو إصابة أو عائق أو خسارة أو أي حدث سلبي آخر ينتج عن نقاط ضعف خارجية أو داخلية، ويمكن تجنب ذلك من خلال إجراء وقائي ".

التعريف الثاني:

يعرف "الخطر المرتبط بمشروع معين مبدئيا بأن درجة الاختلافات في تدفعه النقدي عن تدفق نقدي مقدر أو متوقع"[2].

ومن هنا نجد أن كل هذه التعاريف تتفق في مجملها في تحديد مفهوم الخطر على أنه:

---

[1] – طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 16.

[2]– محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 253.

"الخطر هو حدث يمس المؤسسة، تتولد عنه إمكانية لوقوع خسائر بسبب حالة من اللاتأكد للنتائج المتوقعة في المستقبل، التي قد تكون مخالفة للنتائج المحكمة من طرف المستثمر عند الشروع في استثماره[1] .

الفرع الثاني: تقييم الخطر

بعد أن يتم التعرف على الخطر يجب أن يقوم مدير المخاطر بتقييمها ويتضمن ذلك قياس حجم المحتمل للخسارة واحتمال حدوث تلك الخسارة تم ترتيب أولويات العمل، وعادة ما تتصف المخاطر ضمن ثلاث مجموعات[1] .

- **المخاطر الحرجة:** كل ظروف التعرض للخسارة التي تكون فيها الخسائر المحتملة كارثية وسوف ينتج عنها الإفلاس.
- **المخاطر الهامة:** ظروف التعرض للمخاطرة التي لن ينتج عن خسائرها المحتملة الإفلاس، ولكنها سوف تستلزم من المنظمة الاقتراض لمواصلة العمليات.
- **المخاطر الأقل أهمية:** ظروف التعرض للمخاطرة التي يمكن تعويض الخسارة المحتملة الناتجة عنها بالاعتماد على الأصول الحالية للمنظمة أو دخلها دون أن يتسبب ذلك في ضائقة المالية.

الفرع الثالث: أنواع الخطر

تواجه المؤسسات والشركات العديد من المخاطر التي تهدد بقائها في السوق. وفيما يلي نذكر بعض الأنواع الرئيسية [2]:

1. مخاطر قانونية legal risk:

تنشأ من خلال الالتزامات القانونية والتنظيمية، بما في ذلك مخاطر العقود والتقاضي المرفوع ضد المنظمة، حيث أن الطرف المقابل في معاملة ما لن يكون مسؤولا عن الوفاء بالتزاماته بموجب القانون، قد تنشأ هذه الصعوبات عن عدد من الأسباب، أحد أكثرها شيوعا، هو أن المعاملة لم تكن موثقة جيدا بما يكفي لتكون قابله للتنفيذ من الناحية القانونية.

[1]– منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 222.

[2]– طارق عبد العالي حماد، مرجع سبق ذكره، ص 61

[3]– نقلا عن الموقع // 04acadmy.com // : https تم الإطلاع عليه يوم 22 أفريل 2022 ، على الساعة 10:15.

أمثلة على المخاطر القانونية:

- المخاطر التنظيمية regulatory risk
- مخاطر الامتثال compliance risk
- التزامات غير تعاقدية non contractual obligations
- مخاطر النزاع dispute risk
- مخاطر السمعة reputational risk

2. مخاطر تنظيمية organizational risks

يوجد هذا النوع من المخاطر بسبب وجود شكوك داخلية مستمرة في كل شيء له صلة بالعملية التنظيمية، والمخاطر التنظيمية لها تأثير على جميع الجوانب الشركة، على سبيل المثال تتغلغل المخاطر التنظيمية في الجوانب المادية للشركة، الإستراتيجية، السمعة، القانونية، والتشغيلية.

أمثلة على المخاطر التنظيمية:

- المبادئ الأساسية للمشروع لم تكن بالوضوح الكافي.
- المتطلبات الموضوعة عن قبل المدير أو العميل أو غيرهم يوجد بها نقص.
- خطة الجودة لم تكن موضوعة بشكل صحيح مما جعلها غير واضحة.

3. المخاطر المالية: financial risks

تعد نوع من أنواع المخاطر المختلفة المرتبطة بالتمويل بما في ذلك المعاملات المالية التي تشمل قروض الشركة المعرضة للخطر التخلف عن السداد، غالبا ما يفهم أنه يشمل فقط الجانب السلبي، مما يعني احتمال الخسارة المالية للمساهمين أو المستثمرين أو غيرهم من أصحاب المصالح المالية.

تحدث المخاطر المالية بسبب تحركات السوق ويمكن أن تتضمن حركات السوق مجموعة من العوامل، هناك العديد من العوامل الخطر المحددة، التي يمكن تصنيفها على أنها مخاطر مالية.

بناء على ذلك يمكن تصنيف المخاطر المالية إلى أنواع مختلفة.

أمثلة المخاطر المالية:

- مخاطر الاستثمار.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر الائتمان.
- مخاطر التشغيلية.
- مخاطر التضخم.
- مخاطر سعر الفائدة.
- مخاطر كفاية رأس المال.
- مخاطر سعر الصرف.
- مخاطر التمويل.

4. مخاطر اجتماعية social risks

تتضمن المخاطر الاجتماعية لأي عمل تلك الإجراءات التي تؤثر على المجتمعات من حولهم. ومن الأمثلة على ذلك قضايا العمل وانتهاكات حقوق الإنسان داخل القوى العاملة والفساد على أيدي مسؤولي الشركة، يمكن أن تكون قضايا الصحة العامة مصدر قلق أيضا لأنها يمكن أن تؤثر على التغيب عن الروح المعنوية للعاملين. يمكن أن تكون عدم اليقين السياسي خطرا اجتماعيا إذا لم تكن لدى الشركة فهم جيد لهيكل السلطة المحلي ومنهم وسطاء القوة، استخدام الأراضي هو حجز عشرة أخر مرتبط بالسياسة.

على سبيل المثال، يمكن أن تواجه الأعمال التي تحاول فتح موقع جديد مشكلات في تقسيم المناطق مع مجلس تخطيط المجتمع المحلي.

أمثلة عن المخاطر الاجتماعية:

- يحدث سوء التقدير عند أخذ بمعايير التقييم المجتمعي والمبالغة فيها خلال تنفيذ المشروع.
- التأثير الناتج عن الأحداث السياسية في البلاد من مظاهرات على سبيل المثال.

- التقدير الخاطئ للاحتياجات اللازمة لاستكمال المشاريع من وسائل نقل المعدات والموارد الضرورية وخلافه.

5. مخاطر سياسية political risks

ترتبط هذه المخاطر بالتغيرات التي تحدث في سياسات البلد أو قوانين العمل أو لوائح الاستثمار، تشمل العوامل المؤثرة الأخرى العلاقات الدولية وأي حالة أخرى قد يكون لها تأثير على اقتصاد بلد معين، قد تتعرض المؤسسات لهذا النوع من المخاطر، حيث تتعرض عوائد الاستثمار لاهتزازات قوية نتيجة للتغيرات السياسية أو عدم الاستقرار في أي بلد، قد ينجم عدم الاستقرار الذي يؤثر على عوائد الاستثمار عن تغيير في الحكومة آو الهيئات التشريعية أو صانعي السياسة الخارجية الآخرين آو السيطرة العسكرية.

تؤثر القرارات السياسية التي يتخذها الزعماء الحكوميون على ربحية وخط سير عمل العديد من الشركات.

أمثلة على المخاطر السياسية:

- الضرائب.
- تقييم العملة.
- التعريفات التجارية أو الحواجز.
- الاستثمار.
- مستويات الأجور وقوانين العمل.
- الإرهاب وأعمال الشغب والانقلابات والحروب الأهلية والحروب الدولية.
- الانتخابات السياسية التي قد تغير الحكومة الحاكمة بشكل كبير على قدرة الشركات على العمل.

المطلب الثاني: أساليب التعامل مع الخطر

هناك ثلاثة أساليب يمكن استخدامها في التعامل مع الخاطرة، هي[1]:

1. **تجنب الخطر**: يرفض الفرد أو المؤسسة أحيانا قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثل تجنب الاستثمار في وعاء إدخاري معين وتفضيل وعاء إدخاري آخر أقل خطورة، وعدم شراء سيارة لتجنب حوادث السيارات، ومن أمثلة ذلك في المؤسسات المالية امتناع البنك عن منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.

[1]- سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 314-315

ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر، إلا أنه قد يحرم المجتمع من إنتاج السلع أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة، هذا بالإضافة إلى صعوبة تجنب بعض الأخطار مثل تفضيل السير على الأقدام لمسافات كبيرة لتجنب أخطار الطيران، ورغم أن تجنب الخطر هو أحد أساليب مواجهة الخطر، إلا أنه يعد أسلوبا سلبيا وليس ايجابيا في التعامل مع الأخطار، ولأن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع الأخطار بطريقة ايجابية، فإن هذا الأسلوب يعد أسلوبا غير مناسب في التعامل مع كثير من الأخطار .

2. **التقليل من الخطر:** في هذا الأسلوب فإن المؤسسة المالية ولتقليل الخطر تقوم برصد سلوك القروض من أجل معرفة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا، وتقليل خطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميما لذلك العرض، كما يمكن التعامل مع المخاطر بالاشتراك مع الآخرين في تحملها، وهذا هو أحد البواعث على استثمار الناس في صناديق الاستثمار لأنها تمكن من تفتيت المخاطر وإتاحة الفرصة للفرد ليشترك مع عدد كبير من أمثاله وهو المساهمون في الصندوق في تحمل المخاطر.
3. **نقل المخاطرة:** إن شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) يبدي استعداده لتحملها مقابل ثمن.

المطلب الثالث: أهداف وإستراتيجية إدارة المخاطر

لإدارة المخاطر أهداف لوجودها وإستراتيجية لطريقة عملها في هذا المبحث سنتناول كلا من أهداف وإستراتيجية إدارة المخاطر.

الفرع الأول: أهداف إدارة المخاطر

قد ثبت من خلال تطبيقات إدارة المخاطر أن طرق ومناهج إدارة الخطر تختلف من مؤسسة إلى أخرى وتعكس هذه الجزئية حقيقة أن أهداف إدارة المخاطر تختلف أيضا من مؤسسة إلى أخرى ويمكن وتقسيم أهداف المؤسسة المرتبطة بالإدارة إلى أهداف ما قبل الخسارة، وأهداف ما بعد الخسارة بحيث[1]:

تتمثل أهداف ما قبل الخسارة في كل من الاقتصاد وتقليل التوتر أداء الالتزامات المفروضة خارجيا المسؤولية الاجتماعية.

أما الأهداف ما بعد الخسارة فتتمثل في كل من: البقاء، مواصلة النشاط، استقرار الأرباح استمرارية النمو والمسؤولية الاجتماعية.

[1]- طارق عبد العال حماد،مرجع سبق ذكره، ص 36.

ويتمثل الهدف الأساسي لإدارة المخاطر في المحافظة على قيم المؤسسة وتحسينها لجعلها ذات مردودية دائمة من خلال تحديد جملة المخاطر المؤثرة في الاستراتيجيات المرسومة قصد التحكم والمحافظة على أدني مستوى معين للخسارة المحتملة، لذلك فإن إدارة المخاطر تساعد على فهم الجوانب الإيجابية والسلبية.

المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على المؤسسة، فهي تزيد من احتمال النجاح وتخفض كلا من احتمال الفشل وعدم التأكد من تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة، وهذا ما يجعل وظيفة إدارة المخاطر تلعب دورا حيويا في المؤسسة.

ومن الأهداف نذكر أيضا[1]:

- زيادة احتمالات النجاح وتخفيض كل من احتمالات الفشل وعدم التأكد من تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة.
- إضافة أقصى قيمة مضافة ومستدامة لكل أنشطة المؤسسة المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح كل الأطراف ذات المصلحة في المنشأة.
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة والأعمال التي ترتبط بأصول المؤسسة كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها، وتقويم إدارة المؤسسة العمليات التي تقوم بها يوميا.

الفرع الثاني: إستراتيجية إدارة الخطر

باستقرار الكتابات المالية العديدة التي تطرقت إلى موضوع إدارة الخطر يمكن تحديد ثلاث إستراتيجيات [2]:

1. **إستراتيجية ترك الموقف مفتوح:** يقصد بذلك الاحتفاظ بمستوى الخطر على ما هو عليه، ويمكن أن تعتمد الشركة على هذه الإستراتيجية حينما يكون مستوى الخطر منخفض لا يبرر تكلفة المتوقعة لإرادته، ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسة قبول الخطر.
2. **إستراتيجية تحمل المخاطر المحسوبة:** ويقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها المنشأة، والتي ترغب المنشأة في تحمل أكثر منها، ثم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدنية المخاطر بالمنشأة حتى هذا المستوى المقبول، يندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسة تخفيض الخطر مثل التنويع في خطوط

[1]– سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ص، 307– 308

[2]– نسيمة بروال، **إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع إستراتيجية مالية، جامعة أم البواقي الجزائر، 2010 _2011 ص 101.

منتجات الشركة (هيكل الاستثمار) والتغير في مستوى الرافعة التشغيلية تبعا لظروف الشركة والتغير في مستوى الرافعة المالية (الهيكل التمويل) واستخدام الأدوات المالية المشتقة للحماية ضد مخاطر الأسعار.

3. **إستراتيجية تغطية كل خطر:** ويقصد بذلك تحديد مصدر الخطر بالنسبة للشركة، أي تدنية الخطر إلى الصفر، ويندرج تحت هذه الإستراتيجية تحويل الخطر مثل التغطية الكاملة أو التأمين ضد الخطر باستخدام أدوات الهندسة المالية، تحويل الخطر المالي على الطرف الثالث بواسطة عقود التأمين، والتجنب التام الأنشطة التي ينشأ عنها الخطر.

وقد تستخدم عمليات إعادة الهيكلة بشكل خاص لأجل إنقاذ المؤسسة من حالة فشل مالي ما، إلى أنها أصبحت إحدى استراتيجيات المالية الرئيسية المختلفة من الثمانينات وحتى الآن ويمكن تقسيم عملية إعادة الهيكلة المالية للمنشآت إلى مجموعتين:

- **إعادة الهيكلة الأصول**

وتسمى أيضا هندسة الأصول وهي تتضمن الأساليب المالية التي تغير من هيكلة أصول المنشأة لأجل تحقيق الاستخدام الأعلى قيمة لموارد المنشأة، أو لتوفير الضرائب أو التخلص من التدفق الزائد بدفعة إلى المساهمين وتجري إعادة هيكلة الأصول بواسطة عمليات البيع المختلفة، مثل بيع جزء من الأصول، أو طرح الأسهم على إحدى الشركات التابعة إلى سوق المال الاكتتاب العام.

أو فصل شركة تابعة بأحد الأساليب، أو من خلال عمليات التصفية وقد تقوم الشركة بإعادة هيكلة وحدات النشاط بالاعتماد على إستراتيجية النمو، سواء الاستحواذ، أو بالمشروعات المشتركة.

- **إعادة هيكلة التمويل:**

وترتكز هذه الإستراتيجية على تغيير هيكل الملكية بالمنشأة، وذلك من أجل إدارة المخاطر المالية، وخاصة تدنية خطر الإفلاس، أو مشكلة تكاليف الوكالة المرتبطة بخصائص هيكل الخصوم ورأس المال الخاص بالمؤسسة ويمكن تنفيذ إستراتيجية إعادة هيكل التمويل المؤسسة بطريقة أو أكثر من الطرق التالية:

- طرح شكل جديد من التمويل الأقل خطورة على المؤسسة مثل سندات قابلة للتحويل، القابلة للاستدعاء أو الأسهم الممتازة بدلا من السنوات العادية.
- استبدال الأوراق المالية الحالية ذات خصائص مختلفة.
- إعادة شراء الأسهم نقدا من السوق المفتوح.

المبحث الثاني: المخاطر المالية

تنشأ المخاطر المالية من النشاطات الاقتصادية، وقد استمرت المخاطر المالية في التزايد مع التنوع الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية، بل أصبحت صفة ملازمة للاقتصاديات المعاصرة، وهذا التلازم بين النشاط الاقتصادي والمخاطرة يجعل التخلص منها بشكل نهائي أمر غير ممكن، لكن ذلك لا يعني بالضرورة عدم إمكانية التعامل معها وفق مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تجعل أثارها ونتائجها متحكم فيها إلى حد بعيد.

المطلب الأول: ماهية الخطر المالي

يعرف الخطر المالي بأنه:" تلك الذبذبات التي تصيب نتيجة الاستغلال بعد الضريبة، أي التذبذبات في العائد المتاح للمساهمين (حملة الأسهم العادية) بسبب استخدام مصادر تمويل ذات التكلفة الثابتة المتمثلة في فوائد القروض، وتوزيعات الأسهم الممتازة" [1].

ويرى طارق عبد العال حماد أن:" المخاطر المالية تتعلق أساسا بالهيكل رأس المال وقدرة المؤسسة على مواجهة التزامات والمصاريف الثابتة، وتتعلق بعوامل السيولة القصيرة، والقدرة على سداد الالتزامات الطويلة[1].

كما تتعلق المخاطر المالية أساسا بهيكل رأس المال وقدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات والمصاريف الثابتة، وتتعلق بعوامل السيولة القصيرة، والقدرة على سداد الالتزامات الطويلة، انطلاقا مما سبق نصل إلى أن الخطر المالي هو ارتفاع في المخاطر الاستغلال (بسبب الاستدانة) أو هو عبارة عن خسائر المحتملة في الأسواق المالية نتيجة عدم قدرة الأصول الجارية على تغطية الالتزامات، أو نتيجة التغيير في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا، فالخطر المالي يرتبط أيضا باستخدام الديون في تمويل احتياجات المؤسسة، أو بتقلب الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية [2].

المطلب الثاني: تصنيفات المخاطر المالية

تعددت المخاطر المالية وعلى هذا المطلب سنعرض أهم تصنيفات هذه المخاطر وتتمثل أبرز المخاطر المالية فيما يلي[3]:

---

[1]– منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، مدخل المكتب العربي الحديث**، الطبعة الخامسة، 2003، ص 262.

[2]– طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 366

[3]– محمد علي محمد علي، " **إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية (مدخل لتغطية القيم)**، رسالة مقدمة للحصول على الدكتورة في الفلسفة في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2005، ص 05 .

[4] – عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 231.

1. مخاطر معدل الفائدة :

يرتبط هنا الخطر بمخاطر تغير معدلات الفائدة وأسعار الصرف، ينتج عن عرض وطلب الأسواق المالية، فهو يعبر من أموال عارضي وطالبي رؤوس الأموال في السوق على المدى الطويل، فكلما زاد الخطر كلما زادت قيمة العائد المحقق ومنه ارتفاع معدل الفائدة لاحتمال مواجهة نشاط المؤسسة كمصاعب مالية قد تتسبب في انخفاض القيمة السوقية لأوراقها المالية في الأسواق المالية (البورصة) والعكس، فإذا كان احتمال الخطر منخفض فإن معدل الفائدة سينخفض لينتج عنه ازدهار في نشاط المؤسسة ما يدفع بأسعار أوراقها المالية للارتفاع.

وأما عن المدى القصير، فإن سعر الفائدة يتحدد وفق معدل تدخل البنك المركزي في سوق مابين البنوك، فسعر الفائدة هوالمقابل الذي يمنحه البنك للحصول على قرض أو يدفعه البنك للحصول على ودائع فمعدل الفائدة يكون ثابتا أو متغيرا تبعا لحجم العمليات المصرفية.

ويتحدد خطر سعر الفائدة بالنسبة للبنك عندما يكون هذا الأخير يملك أولا أو خصوصا بمعدلات فائدة ثابتة أو معدلات متغيرة، وهذا الخطر له تأثير بالغ على المؤسسة المالية وهذا من خلال العلاقة العكسية بين معدل الفائدة وقيمة الأصل المالي.

2. مخاطر الائتمان:

يمثل الائتمان مبلغ من المال سيتم دفعه في تاريخ محدد مستقبلا مقابل منافع تم استلامها قبل ذلك ولذلك فإن خطر الائتمان يعود إلى عدم التسوية الجزئية أو النهائية لدفعات معينة والخسائر المحتملة نتيجة رفض العملاء للتسديد وعدم قدرتهم عن تسديد الدين بالكامل وفي الوقت المحدد.

3. مخاطر السيولة:

تعبر عن عدم قدرة البنك على مواجهة المحسوبات من الودائع، ومواجهة سداد الالتزامات المستخدمة، وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تأخير، وذلك نتيجة الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض أو ودائع جديدة.

4. مخاطر رأس المال:

ويرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث، وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين، ولهذا تهتم البنوك المركزية دائما بكفاية رأس المال بالنسبة المصاريف، حيث تعتبر ضمان الحقوق المودعين والدائنين.

5. مخاطر سعر الصرف:

يرجع هذا الخطر إلى الخسارة المحتملة من جراء التغيرات في سعر الصرف العملات، سواء المكونة لأرصدة البنك أو التي تم بواسطتها تقديم القروض، مما يؤدي أو تذبذب القيمة الحقيقية عند حلول آجاله، كما يمكن أن ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات النقدية التي تتخذها السلطات النقدية، كإجراء تحقيق في قيمة العملة.

المطلب الثالث: التغطية والتحوط ضد المخاطر المالية

سنتناول في هذا المطلب مفهوم التغطية و مفهوم التحوط وسنقوم بتقديم استراتجية التحوط ضد المخاطر.

الفرع الأول: مفهوم التغطية

هي مركز مؤقت بديل عن مركز سوف يأخذه المستمر مستقبلا على أصل معين، كما يمكن تعريفها بأنها أسلوب لحماية قيمة أصل ما يملكه المستثمر إلى أن يتم تصفيته.

تعريف يكشف عن صورتين للتغطية [1]:

الصورة الأولى هي المستثمر الذي يرغب في شراء أصل مالي معين، ولا يملك الموارد اللازمة، وإن كانت ستتاح في المستقبل، غير أنه يخشى أن يرتفع سعر ذلك الأصل إذا ما انتظر حتى تتوافر تلك الموارد، هذا المستمر يمكنه إبرام عقد مشتقات يضمن له التعاقد على الأصل من الآن بسعر متفق عليه، على أن يتم التنفيذ الفعلي عندما تتوافر له الأموال المطلوبة، هذه هي الصورة الأولى.

أما الصورة الثانية فتتمثل في حالة مستثمر يمتلك أصل مالي معين ويخطط لبيعه في تاريخ لاحق،

في الوقت الذي يخشى فيه انخفاض سعره عند ما يعين ذلك الوقت. هذا المستثمر يمكنه إبرام عقد على أحد المشتقات لبيع الأصل مستقبلا بسعر يتفق عليه عند إبرام العقد، أما عقود المشتقات المستخدمة في التغطية فهي أساسا العقود الآجلة، والعقود المستقبلية، عقودا اختيارات، وعقود المبادلة.

[1]- منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات**، الجزء 2، منشأة المعارف . الإسكندرية ، 2003 ، ص65.

الفرع الثاني: مفهوم التحوط [1]

عرف اتحاد المصارف العربية بأنه:" فن إدارة مخاطر الأسعار من خلال أحد مراكز عكسية عند التعامل في أدوات المشتقات."

بينما عرفه صندوق النقد الدولي أنه: " وسيلة لتقليل مخاطرة مالية بطلب مركز في إحدى الأدوات يعوض به – جزئيا أو كليا – مخاطرة تقترن بمركز آخر".

أما موسوعة التمويل المصرفي من منظور تطبيقي فعرفت التحوط بما يلي:" التحوط هو شراء أو بيع عقد أجل في مقابل شراء أو بيع سابق لكمية متساوية من نفس السلعة، أو كمية معادلة السلعة أخرى والتي تترك أسعارها في اتجاه موازلها".

أما جوزيف سينكي فقد تناول مفهوم التحوط بالمعنى العام إذ عرف التحوط بالآتي:" التحوط هو أن تحمي نفسك من الخسارة ".

بينما عرف شانس الآتي: "التحوط هو العملية التي يبحث من خلالها أحد المستثمرين عن حماية مركز له في السوق الحاضرة باستخدام مركز مضاد باستخدام المشتقات ".

أما Desmond فقد حرص على تناول جوهر التحوط دون الحاجة في الخوض في تفاصيله إلا ما اقتضت الضرورة، ولذا فإنه يعرفه كالآتي: "إن جوهر التحوط هو تقليل حجم المخاطرة وتحويلها من خلال العقود المستقبلية إلى مشاركين آخرين في السوق".

وفي تعريف آخر لشانس أيضا:" فالتحوط في هذا التعريف هو عملية يتم تصميمها لتقليل – أو في بعض الحالات – تصفية المخاطرة ".

وآخر التعريفات التي وقع عليها اختيار الباحث هو التعريف التالي: يعرف التحوط على أنه إزالة الآثار السلبية التي تصاحب التطورات غير الملائمة في أسعار الصرف، أسعار الفائدة، أو قيم أصول المستثمر فيها، أو الحد منها إلى أدنى درجة ممكنة.

[1]- سمير عبد الحميد رضوان،مرجع سبق ذكره، ص ص 317 – 319 .

الفرع الثالث: إستراتيجية التحوط من المخاطر

هناك عدد من الاستراتيجيات التي يتم استخدامها للتحوط ضد المخاطر، أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن وأهم تلك الاستراتيجيات الإستراتيجيتان الآتيتين[1]:

1. **إستراتيجية التحوط القصير Short Hedge**
2. **إستراتيجية التحول الطويل Long Hedge**

سنحاول من خلال استعراض هاتين الاستراتيجيين إزالة وجوه الخلط والالتباس الذي شاع بين كثير من الممارسين والدارسين سواء بسواء من حيث الدلالة ووجوه الاستخدام.

يدور استخدام مصطلح التحوط القصير والتحوط الطويل، أو المركز القصير والطويل حول مسألة التسليم marking delivery or accepting delivery فإنها كنا بصدد التسلم فثمة مركز الطويل، وإذا ما كنا بصدد التسليم فثمة مركز قصير.

1 . التحوط القصير Short Hed:

فالشخص الذي يمتلك سلعة أو أحد الأصول ويخشى انخفاض سعر هذه السلعة أو هذا الأصل، فإنه سوف يأخذ في الاعتبار التحوط ضد انخفاض السعر من خلال الاحتفاظ بمركز قصير في بورصة العقود المستقبلية short position future فإذا انخفض السعر في السوق الحاضر sport market، فإن السعر سوف ينخفض أيضا في البورصة العقود المستقبلية، ويطلق على هذا التحوط، التحوط القصير لأن المتحوط يحتفظ بمركز قصير في المستقبليات.

2. التحوط الطويل LongHadye:

ويطلق عليه أيضا اسم التحوط التوقعي لأن المتحوط يتوقع شراء سلعة أو أصل نقدي من خلال السوق الحاضرة في تاريخ لاحق، ويستهدف هذا النوع من التحوط تجميد أو تثبيت سعر الشراء، ويستخدم التحوط الطويل لحماية المستثمر ضد انخفاض أسعار الفائدة.

فالشخص الذي يخطط لشراء سلعة ما في تاريخ مستقبلي لاحق وهو يخشى أية زيادة في سعر السلعة، قد يقوم بشراء عقد مستقبلي، فإذا ارتفع سعر السلعة، فإن السعر في بورصة العقود المستقبلية سوف يرتفع أيضا

[1]- سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ص، 317 – 319.

وينتج ربحا سوف يعوض ولو جزئيا التكلفة المالية لشراء السلعة، وهدا ما يسار إليه بالتحوط الطويل لأن المتحوط يحتفظ بمركز طويل في سوق المستقبلياتfuturemarket.

المبحث الثالث: استخدام منتجات الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية

تعتبر الهندسة المالية العملية المناسبة التي يتم من خلالها العمل على إيجاد طرق وأدوات جديدة، تلبي حاجات المستثمرين التي عجزت الطرق والأدوات التقليدية على تلبيتها، إضافة إلى المساعدة في إدارة المخاطر والتحوط ضدها.

المطلب الأول: الهندسة المالية والمشتقات المالية

يتمثل جوهر أدوات الهندسة المالية فيما يعرف بالمشتقات المالية والتي تشمل مجموعة من العقود المالية التي تتنوع وفق طبيعتها، مخاطرها... وتشمل هذه المشتقات العقود الآجلة، والعقود المستقبلية، عقود الخيارات وعقود المبادلة.

الفرع الأول: مفهوم الهندسة المالية ومفهوم المشتقات المالية

لقد تطرقنا في الفصل السابق لمفهوم كل من الهندسة المالية والمشتقات المالية، سوف نتطرق المفهومين في هذا الفصل باختصار.

1. تعريف الهندسة المالية:

الهندسة المالية هي إحدى الأنشطة المبتكرة التي تتداخل فيها العديد من الجوانب المالية، القانونية، التقنية، الجبائية، والتنظيمية، من أجل سد حاجيات كل من مؤسسات الأعمال، أسواق رأس المال والمستثمرون وتستخدم في مجالين هما:

- دراسة، تطوير وتقديم الحلول في سوق المال (البورصة والسوق النقدي).
- دراسة، تطوير وتقديم الحلول فيما يخص التوازن المالي للشركات [1].

2. تعريف المشتقات المالية:

المشتقات المالية عبارة عن عقود مالية تتعلق ببنود خارج الميزانية وتحدد قيمتها بقيمة واحدة أو أكثر من الأصول أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها " [2].

[1] –عمر قيرة، **الهندسة المالية وإدارة مخاطر تميع رأس المال في المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة شركات مؤشر cac45** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباسي سطيف– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2018/2017.

[2] –سمير الحميد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 58.

الفرع الثاني: المشتقات المالية وإدارة المخاطر

يجدر بنا أن ننوه إلى ضرورة التفرقة بين استخدام المشتقات المالية كأداة للاحتياط من المخاطر، وبين استخدام المشتقات كأداة لإدارة المخاطر.

إن استخدام المشتقات كأداة لإدارة المخاطر إنها تعني استبدال أحد المخاطر القائمة بمخاطر جديدة تكون أقل تكلفة وأكثر مرونة مما يمكن للمؤسسات المالية والمصرفية من تحقيق الأرباح أو تجنب الخسائر، بينها نجد أن استخدام المشتقات كأداة للاحتياط من المخاطر إنما يعنى تعليل التعرض لنوع من أنواع المخاطر مقابل التخلي عن بعض الفرص لتحقيق الأرباح.

إن استخدام المشتقات كأداة لإدارة المخاطر يستوجب إتباع عدة خطوات نوجزها فيما يلي[3]:

- تحديد أنواع المخاطر التي يمكن أن تواجهها الشركة وبالتالي التعرف على مسبباتها.
- حصر المخاطر الناجمة عن أعمال الشركة.
- اختيار ما يناسب من أدوات المشتقات لمواجهة هذه المخاطر وإدارتها بما يحقق الربح.
- وضع نظام فعال لمراقبة أداة استخدام المشتقات التي تم اختيارها، مع العمل على وضع تنبؤات لنتائجها المستقبلية.

المطلب الثاني: الخيارات المالية، التوريق، التنويع لإدارة المخاطر المالية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم تعريف مختصر للخيارات المالية لأننا قمنا بتعريفها في الفصل السابق، وسنقوم بتعريف كل من التوريق، والتنويع واستخدامهم في التحوط من المخاطر المالية.

الفرع الأول: الخيارات المالية لإدارة المخاطر المالية

1-مفهوم الخيار المالي: هو عقد بين طرفين: المشتري ومحرر، ويعطي العقد للمشتري الحق أن يشتري من المحرر أو أن يبيع إلى المحرر عدد من وحدات أصل حقيقي أومالي بسعر يتفق عليه لحظة توقيع العقد، على أن يتم التنفيذ في تاريخ لاحق، يطلق عليه تاريخ التنفيذ أو انتهاء الصلاحية وللمشتري الحق في عدم تنفيذ العقد، إذا كان التنفيذ في غير صالحه. وذلك من خلال تعويض يدفعه للمحرر يطلق عليه مكافأة أو علاوة، هي عبارة عن مبلغ يدفعه المشتري في مقابل حق الخيار في

[1]– شقيري نوري موسى، **إدارة المشتقات المالية "الهندسة المالية "** دار المسيرة عمان، الأردن، 2015، ص33.

تنفيذ أو عدم تنفيذ العقد. وحيث أن المشتري يحصل على هذا الحق مند لحظة توقيع العقد، ويخسر المكافأ في نفس اللحظة[1].

2-استراتيجية التحوط للخيارات المالية[2]:

إن الغرض الأساسي للخيارهو إدارة المخاطر ولاسيما التحوط من المخاطر عن طريق نقلها إلى أطراف أخرى، إلا أن استعمالات هذه الخيارات قد توسعت بصورة كبيرة أصبحت تستعمل الأغراض للاستثمار والمضاربة، وعموما إن التحوط هو توفير الحماية من خسائرمحتملة، وفي الأسواق المالية يرتكز مفهوم التحوط على تقليل أو منع المخاطر نتيجة التقلبات السعرية. إن القيام بالتغطية يعني اتخاذ مركز لموازنة بعض أنواع المخاطر. وعندما تطبق هذا المفهوم على الخيارات فإن الخطر هو عدم التأكد حول قيمة أو معدل الفائدة للورقة المالية المستقبلية والتي تم تحرير الخيار عليها، فالتغطية ليست سلوك أو تصرف في أرباح شادة متوقعة، بل إن التغطية تغير الخطر المتأصل أو الملازم للأصل المراد امتلاكه، أو هي نقل أو ترحيل مؤقت لخطر محتمل في السوق إلى جهات أخرى مستعدة لتحمله من خلال إنشاء مراكز معينة تكون مضادة لمراكز قائمة لدى المتعامل في أسواق أخرى، حيث يكون الهدف من العملية الحفاظ على القيمة السوقية لموجود معين أو تثبيت الكلفة القائمة لإلتزام معين، أو الحد من الخسائر التي تنطوي عليها مخاطر الاستثمار خلال مدة محددة.

الفرع الثاني: التوريق لإدارة المخاطر المالية

1- تعريف التوريق: التوريق هو تحويل القروض من كونها قروض مباشرة إلى أوراق مديونية متنوعة ولاسيما السندات[1].

التوريق هو إصلاح يستعمل عندما يتم تحويل أصول مالية غير سائلة مثل القروض والأصول الأخرى غير السائلة إلى أوراق مالية، قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية ومالية ذات تدفقات نقدية متوقعة، ولا تستند إلى مجرد القدرة على المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين[2] .

---

[1]- منير إبراهيم هندي، **إدارة المخاطر: عقود الخيارات**، ط1، منشأة المعارف، مصر، 2007، ص ص5-6.

[2]- هاشم فوزي العابدي، جليل كاظم العارضي، مرجع سبق ذكره، ص281.

[3]- محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي: دراسة تطبيقية للنشاط الائتمان وأهم محدداته**، مؤسسة المعارف، لبنان، 2002، ص48.

[4]- مدحت صادق، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب، مصر، 2001، ص237.

ومنه نستنتج أن التوريق هو تحويل القروض وأدوات الدين غير السائلة إلى أوراق مالية سائلة قابلة للتداول في أسواق المال، حيث تتدخل مؤسسة إقراض من خلال بيع مجموعة ديون متجانسة لهيئة خاصة تتكفل بتمويل المبادلة عن طريق إصدار أوراق مالية موجهة للمستثمرين.

2. استخدام التوريق في التحوط وإدارة المخاطر المالية

يستخدم التوريق كاستراتيجية أساسية للتحوط ضد المخاطر، خاصة مخاطر السيولة ومخاطر الإفلاس، ويمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي[3]:

- رفع كفاءة الدورة المالية والانتاجية ومعدل دورانها، عن طريق تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة لإعادة توظيفها مرة أخرى، مما يساعد على توسيع حجم الأعمال للمؤسسات بدون الحاجة إلى زيادة حقوق الملكية.
- تسهيل تدفق التمويل لعمليات الائتمان بضمان الرهون العقارية، وبشروط وأسعار أفضل وفترات سداد أطول.
- تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة، وتنويع المعروض فيها من منتجات مالية وتنشيط سوق تداول السندات، وخلق علاقات ارتباطية تمويلية بين قطاعات أخرى كقطاع السكن وسوق الأوراق المالية.
- رفع مقدرة البنوك على التمويل عن طريق رفع نسبة رأس المال بها، بدليل أن التوريق يسمح بتحويل الديون إلى سندات بالإضافة إلى توفير المزيد من السيولة المتأتية من عمليات التوريق.
- أداة تمويلية جد تنافسية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)، حيث أن تكلفة التوريق بالنسبة لها تتراوح ما بين 3.3% و5% وهي أقل بكثير من تكلفة الإقراض المصرفي.
- تقليل مخاطر الائتمان للأصول، من خلال توزيع المخاطر المالية على قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة.
- إنحسار احتمالات تعرض المستثمرون الأخطاء المالية، وإنعاش سوق الديون الراكدة.
- تخفيف وطأة المديونية، مما يساعد في تحقيق معدلات أعلى لكفاية رأس المال.
- تنشيط السوق الأولية في بعض القطاعات الاقتصادية مثل العقارات والسيارات وبطاقات الائتمان، كما أن انخفاض سعر الفائدة يمكن أن يوفر مناخا مناسبا للقيام بنشاط التوريق.

[1] - بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، 2009-2010، ص ص340-341.

- التوريق أداة تساعد على الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنه يتطلب العديد من الإجراءات، ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض، مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق لانجاح التمويل.

الفرع الثالث: التنويع لإدارة المخاطر المالية

1. التنويع والمحفظة المالية:

أ- التنويع: إن التنويع في الاستثمارات يؤدي إلى تخفيض المخاطر إلا أنه يؤدي إلى إزالة هذه المخاطر أو القضاء عليها. وتمثل مجالات تنويع الاستثمار فيما يلي[1]:

- أنواع الأوراق المالية التي يجوز الاستثمار فيها، وقيمة الاستثمار في كل نوع.
- مستوى جودة الأوراق المالية، حيث ترتبط مباشرة مع النسبة المقبولة من المخاطر، فعند الرغبة وعدم قبول مخاطر عادلة فإنه يلزم شراء أوراق مالية جيدة المستوى.
- تواريخ الاستحقاق، فيجب أن تتماشى تواريخ استحقاق السندات مع احتياجات التدفق النقدي ومتطلبات السيولة، فهناك مشكلة عدم توافق تواريخ استحقاق الودائع مع تواريخ استحقاق القروض.

وعند إدارة المحفظة يجب مراعاة درجة الإرتباط بين عوائد الأوراق المالية المكونة للمحفظة إذ أن تقليل المخاطر التي تتعرض لها هذه العوائد يتم من خلال اختيار أوراق مالية لا يوجد ارتباط بين عوائدها، فكلما زاد الارتباط بين عوائد الأوراق المالية المكونة للمحفظة ارتفعت نسبة المخاطرة فيها.

ب . المحفظة المالية: تعرف المحفظة المالية على أنها " مجموعة اختيارات من الأوراق المالية، تشكل مزيجا متجانسا من هذه الأوراق، يتم اختيارها بعناية ودقة فائقة لتحقيق مجموعة من الأهداف والغايات، لذلك نجدها تتكون من عدد مناسب من الأوراق المالية تتباين وتختلف من حيث القيمة، معدل العائد المتولد عنها، ومدة استحقاقها"[1].

والمحفظة المالية هي: " مصطلح يطلق على مجموع ما يملكه الفرد من الأسهم والسندات، والهدف من امتلاك هذه المحفظة هو تنمية القيمة السوقية لها، وتحقيق التوظيف الأمثل لما تمثله هذه الأصول من أموال"[2].

---

[1]– محمد محمود عبد ربه محمد، **طريقك إلى البورصة: مخاطر الاعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييمك للاستثمارات في سوق الأوراق المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص32.

[2] - محسن أحمد الخضيري، **كيف تتعلم البورصة في 24 ساعة**، غيراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص65.

[3] - سيد سالم عرفة، **دار المخاطر الاستثمارية**، ط1، دار الراية، عمان، 2009، ص73.

ومنه نستنتج أن المحفظة المالية هي عبارة عن توليفة لمجموعة من الأوراق المالية (أسهم، سندات، مشتقات مالية، الودائع.....إلخ) تختار هذه المجموعة بعناية ودقة، تتباين الأوراق المالية المكونة للمحفظة من حيث القيمة، معدل العائد المتولد عنها، مدة استحقاقها، وتخضع لإدارة شخص مسؤول عنها يسمى مدير المحفظة.

2. التنويع الساذج أو البسيط: يتلخص مفهوم التنويع الساذج أو البسيط في المثل القائل لا تضع كل ما تملكه من بيض في سلة واحدة. ويقوم التنويع الساذج على فكرة أن المحفظة التي تشمل على ثلاث ورقات مالية تصدرها ثلاث مؤسسات مختلفة، هي أكثر تنويعا من محفظة تشمل على ورقتين ماليتين تصدرهما مؤسستين مختلفتين، والمحفظة التي تشمل على أربع ورقات مالية تصدرها أربع مؤسسات مختلقة، وهي أكثر تنويعا من محفظة تشتمل على ثلاثة ورقات مالية تصدرها ثلاث مؤسسات...إلخ[3].

3. تنويع تواريخ الاستحقاق: توجد علاقة بين أسعار الفائدة في السوق وبين القيمة السوقية للسندات، ويتم اتباع سياسة تنويع رشيدة بشأن توزيع الأموال المتعثرة في المحفظة بين السندات طويلة الأجل وسندات طويلة الأجل وسندات قصيرة الأجل، وتوجد ثلاث أنواع من ذلك النوع من التنويع وهي الأسلوب الهجومي، أسلوب تدرج تواريخ الاستحقاق، وأسلوب التركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل والطويلة واستبعاد متوسطة الأجل[1].

4. التنويع الدولي: يقصد به الاستثمار في أصول ومنتجات مالية أجنبية بما فيها النقد الأجنبي والعملات، وذلك للتحوط من مخاطر تقلب أسعار الأصول المالية في سوق المال المحلي[2].

المطلب الثالث: منتجات الهندسة المالية وعلاقتها بإدارة المخاطر

يستخدم اصطلاح الهندسة المالية أحيانا على أنه مرادف لاصطلاح إدارة المخاطر، وعليه سواء كانت المهمة هي إدارة المخاطر أو هندسة المخاطر، فإنه يقصد بها المخاطر في مجال الإدارة (المخاطر الإستراتيجية) وهي مخاطر السعر التي تؤثر بالضرورة ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، على مستوى أداء المنشأة، ويأتي في مقدمة المخاطر الإستراتيجية، مخاطر تغير سعر الفائدة، ومخاطر تغير سعر الصرف، ومخاطر تغير أسعار السلع، وقد بلغت تلك المخاطر شأنا عظيما في سبعينات القرن الماضي، فبعد أن كانت مخاطر تغير أسعار السلع هي المكون الأساسي للمخاطر الإستراتيجية ظهرت في السبعينيات من القرن 20

[1]- منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال الاستثمار**، ط1، منشأة المعارف، مصر، 1996، ص255.

[2]- منير إبراهيم هندي، **إدارة المنشآت المالية**، دار المعارف، مصر، 1994، ص ص229-236.

[3]- سيف الدين قحارية، **إدارة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2012-2013، ص16.

مخاطر تغير أسعار الفائدة ومخاطر تغير أسعار الصرف، كما أصبحت مخاطر تغير أسعار البترول ذات شأن، وهي كلها مخاطر قد تركت بصماتها على أداء منشآت الأعمال[3].

تعتبر المخاطرة عنصرا موجودا بوضوح في أي مسألة متعلقة باتخاذ قرار مالي، وبالتالي فإن أي عملية ابتكارية متعلقة بتطوير أدوات وعمليات أو الحصول على حلول في مجال التمويل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تسوية المخاطرة، بناء على ما سبق يتضح لنا أنه هناك علاقة بين الهندسة المالية وإدارة المخاطر المالية حيث يكمن النظر إلى هذه العلاقة بين كلا الجانبين أنها تأتي من منحنين يتمثلان في ما يلي[1]:

1. الهندسة المالية هي مدخل لإدارة المخاطر.
2. أن الهندسة المالية تتضمن العديد من المظاهر المختلفة والمتعلقة بالإدارة المالية بها في ذلك إدارة المخاطر.

وتتجسد فلسفة الهندسة المالية في مجال إدارة المخاطر من خلال تطوير مجموعة من الأدوات الجديدة تساعد المتعاملين في الأسواق المالية على التكيف مع الظروف فائقة التعقيد وسريعة التغيير التي تتسم بها هذه الأسواق في الوقت الحاضر، وتؤدي هذه الظروف إلى فقدان الدقة والموضوعية في إمكانية التنبؤ باتجاه ومقدار تحرك المتغيرات المالية المؤثرة في عمل المنشآت، ومن ثم زيادة حالة عدم التأكد والتي تعني زيادة المخاطر التي تواجهها هذه المنشآت[1].

ومن هنا تظهر أهمية الهندسة المالية كأداة مناسبة لإيجاد الحلول التي يتم من خلالها معرفة كيفية إدارة المخاطر، والعمل على إيجاد طرق جديدة لعملية التمويل حيث تساعد على إمكانية التحوط للمخاطر المالية وكيفية إدارة المحافظ وذلك للمساهمة في ترابط الأسواق المالية.

وهنالك يجب التأكيد على أن جميع الأدوات الجديدة والتقليدية عبارة عن وسائل لشراء أو بيع مخاطر مستقبلية، وتساعد تلك الأدوات المالية على سيولة الأسواق وتستعملها البنوك كضمانات ضد المخاطر المالية كما أن تلك الأدوات عبارة عن وسائل لتحقيق أرباح المستثمرين مقابل تحمل مخاطر محسوبة[2].

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

---

[1] - منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر (الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات)**، الجزء الثاني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص ص 77-78.

[2] محمد عبد الحميد عبد الحي،مرجع سبق ذكره،ص 7.

[3] - هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[4] - النجار فريد ، **البورصات والهندسة المالية**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1999، ص 34.

الشكل رقم (03) :الأدوات المالية الجديدة للهندسة المالية .

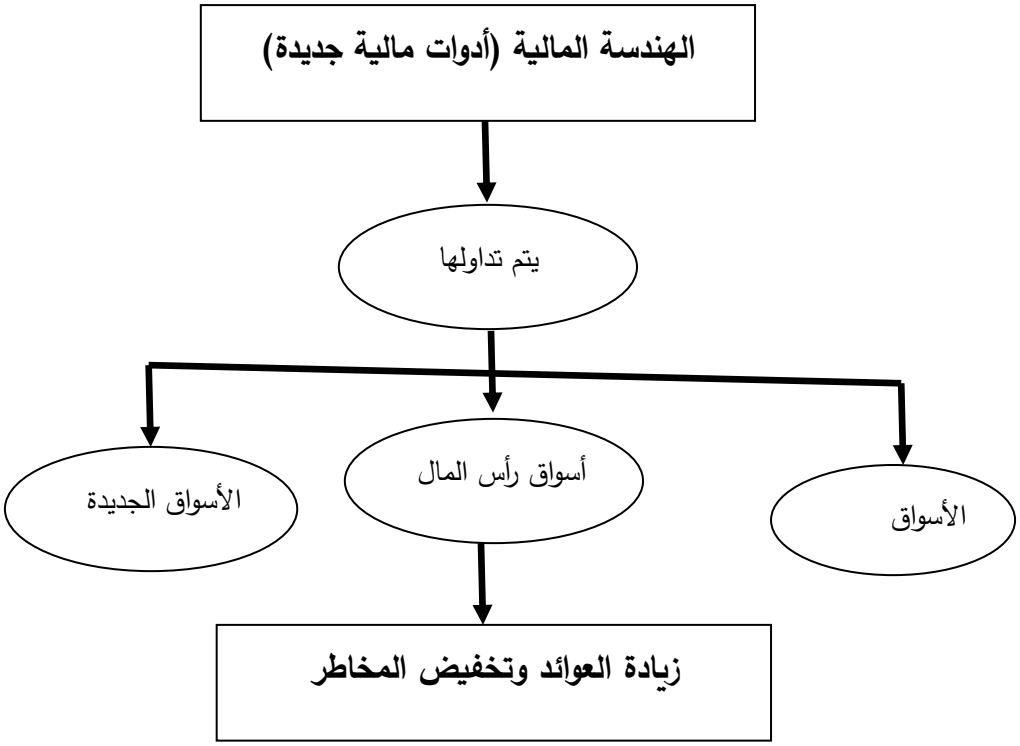

المصدر: من إعداد الطالبتين.

- شربال كريمة
- سعدالله فائزة

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال ما تناولناه في هذا الفصل أن ما شاهدته الأسواق المالية من تغيرات ومخاطر مصاحبة لها، أدى لضرورة البحث عن منتجات جديدة، وقد تحقق ذلك من خلال الهندسة المالية التي تمكننا من ابتكار منتجات وتقنيات مالية جديدة وذلك لتحقيق أهم أهدافها، المتمثلة في التحوط وإدارة المخاطرة والمضاربة والمراجحة، وتكمن أهمية الهندسة المالية في كونها مصدر الابتكار التي تحتاجها المؤسسات المالية، من خلال الدور الذي تلعبه في تصميم وتطوير وتنفيذ لأدوات مالية مبتكرة وصياغة حلول ابداعية لمخاطر معينة، من خلال أدوات تعرف بالمشتقات المالية والمتمثلة في العقود المستقبلية والآجلة وعقود الخيارات والمبادلات، وهي عقود مالية يتم تداولها في أسواق منظمة وأسواق غير منظمة من خلالها يتم التسيير الأفضل لأنشطة المؤسسات المالية والمصرفية وإدارة المخاطر المتعلقة بها.

.

الفصل الثالث

استخدام منتجات الهندسة المالية في ادارة المخاطر المالية ببنك أبو ظبي الأول

تمهيد

المبحث الأول: تقديم بنك أبو ظبي الأول

المبحث الثاني: إدارة مخاطر الائتمان ببنك أبو ظبي الأول

المبحث الثالث: إدارة مخاطر السيولة والسوق ببنك أبو ظبي الأول

خلاصة

تمهيد:

لقد تناولنا في الفصلين النظريين كل من الهندسة المالية وإدارة المخاطر المالية، التي تعتبر من أكثر المواضيع أهمية بالنسبة للمؤسسات المالية بصفة خاصة. وحتى تكون دراستنا هذه ذات دلالة سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجوانب النظرية على الواقع من خلال دراسة بنك أبو ظبي. سنتطرق إلى تجربة هذا البنك لإبراز المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر السوق وكيفية إدارتها وذلك باستعمال منتجات الهندسة المالية والمتمثلة في المشتقات المالية.

ويتضمن هذا الفصل العناصر التالية:

- **المبحث الأول:** تقديم بنك أبو ظبي الأول.
- **المبحث الثاني:** إدارة مخاطر الائتمان ببنك أبو ظبي.
- **المبحث الثالث:** إدارة مخاطر السيولة والسوق ببنك أبو ظبي.

المبحث الأول: تقديم بنك أبو ظبي الأول

يعد بنك أبو ظبي الأول أكبر بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة وأحد أكبر وأكثر المؤسسات المالية يتم أمانا في العالم، حيث يقدم مجموعة واسعة من الحلول والمنتجات والخدمات والتجارب المصرفية المصممة خصيصا لتناسب احتياجات عملائه في جميع أنحاء العالم ضمن مختلف مجموعات الأعمال المصرفية الرائدة التي تشمل الخدمات المصرفية للشركات والأفراد والاستثمار.

المطلب الأول: تعريف بنك أبو ظبي الأول FAB

هو بنك يعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، تنشأ عن طريق دمج بنك الخليج الأول وبنك أبو ضبي الوطني، تم الاندماج من خلال إصدار 1254 سهم جديد لبنك أبو ضبي الوطني مقابل سهم واحد في بنك الخليج الأول، وعند إغلاق العمل في 30 مارس 2017الذي تم بعده إلغاءإدراج أسهم بنك الخليج الأول من سوق أبو ظبي للأوراق المالية ،بتاريخ 25أفريل 2017، تمت الموافقة على اقتراح تغيير اسم البنك المندمج إلى بنك أبو ظبي الأول وتسجيله مكتب في مبنى "بنك أبو ظبي الأول"، وتمثل هذه مرحلة انتقالية ومسيرة جديدة للبنك، حيث يلتزم فيها البنك بوضع عملاته على رأس قائمة أولوياته ومساندتهم للنمو معا. ويواصل البنك استثماراته في الكفاءات البشرية والحلول التكنولوجية لتوفير أفضل تجربة مصرفية للعملاء، ودعم طموحات النمو للمساهمين والعملاء والموظفين عبر البلدان التي يعمل ضمنها البنك. كما قام البنك بإطلاق حملة توعية تتخطى حدود الخدمات والمنتجات المصرفية وهي حملة "تنمو معا" التي تمثل التزام البنك بدعم طموحات النمو لدى مساهميه وعملائه وموظفيه من خلال تقديم المزيد من الأفكار المبتكرة والأدوات والخبرات التي تساعدهم على المضي قدما لتحقيق المزيد من النمو في الحاضر وفي المستقبل.

المطلب الثاني: أهمية بنك أبو ظبي الأول

يعد بنك أبو ظبي الأول أحد أبرز البنوك الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يقع مقره الرئيسي في مجمع الأعمال بالقرب من منتزه خليفة، تتوزع شبكة فروعه في خمس قارات، حيث يوفر من خلال علاقاته الدولية وخبراته الواسعة وقوته المالية لدعم الشركات المحلية والإقليمية والدولية التي تسعى لإدارة عملها محليا وعالميا. يمتلك بنك أبو ضبي الأول أقوى التصنيفات المجمعة عالميا، حيث يصنف أكبر بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة بإجمالي الأصول 822 مليار درهم (224 مليار دولار أمريكي) أي بمعدل سنوي يزيد عن 10 %، وبحصة سوقية 166 مليار درهم (45 مليار دولار أمريكي) أي بمعدل سنوي يزيد عن 8 %، أما ودائع العملاء فقد بلغت 519 مليار درهم، في حين أن القروض والسلفيات بلغت 408 مليار درهم، كما حققت المجموعة من الإيرادات ب20.2 مليار درهم وصافي ربح ب12.5 مليار درهم في نهاية 2019. وقد حصل البنك على التصنيفات التالية:

- أقوى أمانا بحسب تصنيف مجلة جلوبال فاينانس للبنوك في دولة الإمارات المتحدة والشرق الأوسط.
- احتل المرتبة الأولى في دولة الإمارات العربية المتحدة والثانية في الشرق الأوسط حسب التصنيف العالمي the Bankersلأقوى 1000 بنك في العالم.

أصبح البنك يلعب دورا رئيسيا في دعم الطموح الاقتصادي لدولة الإمارات على الصعيد المحلي إضافة إلى دوره في توسيخ العلاقات والشركات المتنامية التي تربط الدولة بالاقتصاد العالمي. فضلا عن ذلك يحتل بنك أبو ظبي الأول مكانة رائدة وتنوع في الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء من الأفراد والشركات، ويواصل تعزيز وتسهيل التدفقات التجارية والاستثمارية على مستوى الدولة وخارجها من خلال شبكته الدولية التي تنتشر في خمس قارات إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الثالث: فروع وهيكل ملكية بنك أبو ظبي الأول

أدى اندماج الاثنين من أبرز البنوك في دول الإمارات العربية المتحدة إلى تشكيل مجموعة خدمات مصرفية رائدة للأفراد. سنتعرف في هذا المدخل على الشركات والفروع الدولية التابعة لبنك أبو ظبي الأول وكذلك نسبة المساهمة فيه.

أولا: فروع بنك أبو ظبي الأول

تتنوع شبكة بنك أبو ظبي الأول الدولية على القارات الخمس في العالم، حيث يوفر من خلال علاقاته الدولية وخبراته الواسعة وقوته المالية الدعم للشركات المحلية والإقليمية والدولية التي تسعى لإدارة أعمالها محليا وعالميا.

تضم البيانات المالية المرحلية الموجزة الموحدة التالية كلا من البيانات المالية للمجموعة وشركاتها التابعة المبينة على النحو التالي:

الجدول رقم(02): الشركات التابعة لبنك أبو ظبي الأول

الاسم القانوني	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية
بنك أبو ظبي الأول للولايات المتحدة الأمريكية "إن في"	كوراساو	الأعمال المصرفية	100 %
شركة أبوظبي الأول للأوراق المالية ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	الوساطة المالية	100 %
شركة أبوظبي الوطنية للتأجير ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	التأجير	100 %
شركة أبوظبي الوطنية للعقارات ش.م.خ	الإمارات العربية المتحدة	إدارة العقارات	100 %

بنك أبو ظبي الوطني الخاص (سويس) أس آية	سويسرا	الأعمال المصرفية	100 %
شركة أبو ظبي الوطنية للتمويل الإسلامي ش.م.خ	الإمارات العربية المتحدة	التمويل الإسلامي	100 %
أمبل ساينا القابضة المحدودة	هونغ غونغ	التأجير	100 %
أبو ظبي للوساطة المالية مصر	مصر	الوساطة المالية	96 %
بنك أبو ظبي الوطني ماليزيا بيرهاد	ماليزيا	الأعمال المصرفية	100 %
بنك أبو ظبي لخيار شراء الأسهم الموظفين المحدود "أس أي أس" ماجيلان	فرنسا	التأجير	100 %
صندوق بنك أبو ظبي العالمي للاستراتيجيات المتعددة	جزر الكيمان	إدارة الصناديق	100 %
بنك أبو ظبي الوطني المحدود	البرازيل	الخدمات المصرفية	100 %
نواه للخدمات الإدارية شركة الشخص الواحد ذ.ذ.م	الإمارات العربية المتحدة	استثمارات عقارية	100 %
شركة مسماك العقارية ذ.م.م (مسماك)	الإمارات العربية المتحدة	استثمارات عقارية	100 %
الشركة التجارية الدولية الأولى ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	استثمارات عقارية	100 %
إ ق جيبي صكوك كومباني ليمتد 1	جزر الكيمان	شركة ذات أهداف خاصة	100 %
إ ق جيبي صكوك كومباتي ليمتد 1	جزر الكيمان	شركة ذات أهداف خاصة	100 %
مصرف الخليج الأول الليبي	ليبيا	خدمات مصرفية	50 %
أصيل للتمويل ش.م.خ	الإمارات العربية المتحدة	تمويل إسلامي	100 %
دبي فيرستش. م.خ	الإمارات العربية المتحدة	بطاقات التمويل الائتماني	100 %
شركة أبوظبي الأول للعقارات ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	الإدارة والوساطة في الممتلكات العقارية	100 %
الخليج الأول لتقنيات المعلومات ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	خدمات تقنيات المعلومات	100 %

المصدر: التقرير السنوي لبنك أبو ظبي الأول 2021، ص18.

ثانيا: هيكل ملكية بنك أبو ظبي الأول

اعتبارا من 31 ديسمبر 2020، ثبتت أسهم رأس مال بنك أبو ظبي الأول عند 10.920.000.000 درهم إماراتي موزعة على 10.920.000.000 سهم، بقيمة اسمية قدرها درهم إماراتي واحد للسهم.

الجدول رقم(03): المساهمون الرئيسيون في بنك أبو ظبي الأول

الوحدة: ألف درهم

الاسم	عدد الأسهم	الأسهم %
شركة مبادلة الاستثمار		% 37
شركة مجلس أبو ظبي للاستثمار (ش.م.ع)	3.634.789.745	% 33.3
المعمورة دايفيرسيفا يدجلوبالهولدنغ	401.507.065	% 3.7

المصدر: التقرير المالي السنوي لسنة 2020.

وسنوضح في الشكلين المواليين نسبة المساهمة لبنك أبو ظبي الأول حسب الجنسية وحسب القطاع

- **نسبة المساهمة في بنك أبو ظبي الأول حسب الجنسية**

الشكل رقم(04): نسبة المساهمة في بنك أبو ظبي الأول حسب الجنسية

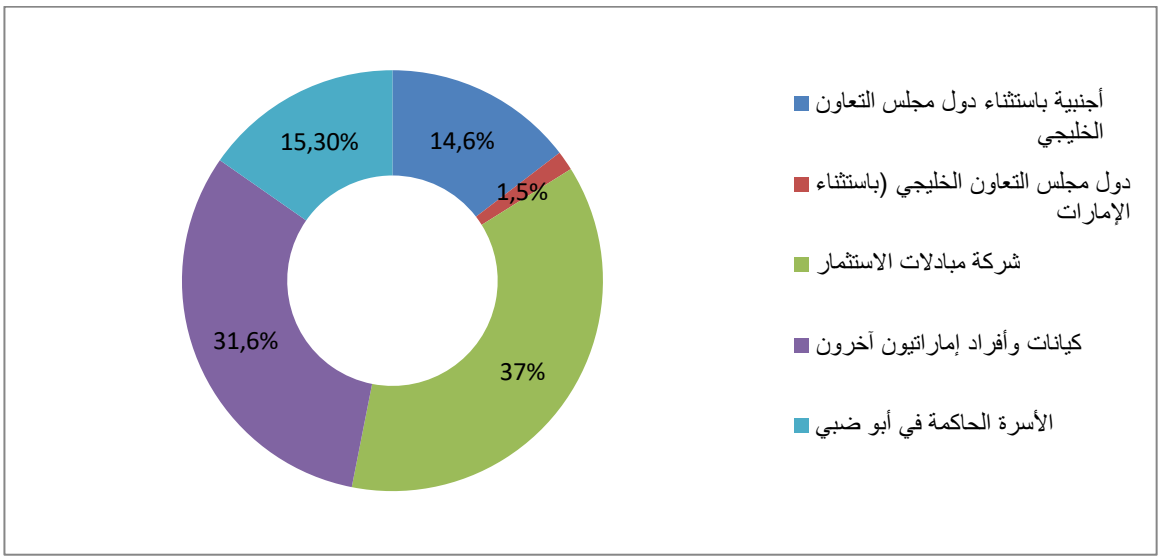

المصدر: التقرير المالي السنوي لسنة 2020.

من خلال الشكل(04) نلاحظ أن نسبة المساهمة حسب الجنسية في بنك أبو ظبي الأول متفاوتة، حيث أن أكبر مساهمة له كانت للإمارات العربية المتحدة بنسبة 83.9 % توزعت هذه الأخيرة بنسبة 37%، 31,6%، 15,3% لكل من شركة مبادلات الاستثمار، كيانات وأفراد إماراتيون آخرون والأسرة الحاكمة في أبو

ظبي على التوالي، تليها مساهمات أجنبية (باستثناء دول مجلسي التعاون الخليجي) بنسبة 14,6%، أما أقل مساهمة فكانت لدول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الإمارات) بنسبة 1,5%.

- **نسبة المساهمة في بنك أبو ظبي الأول حسب القطاع**

الشكل رقم (05): نسبة المساهمة في بنك أبو ظبي الأول حسب القطاع

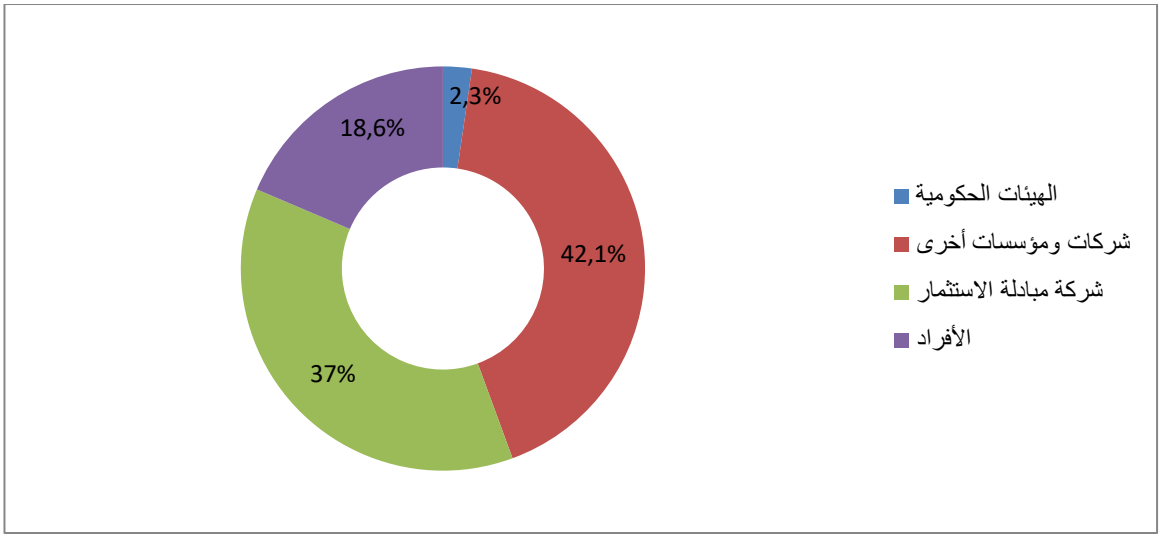

المصدر: التقرير المالي السنوي لسنة 2020.

أما بالنسبة للمساهمين حسب القطاع، نلاحظ من خلال الشكل رقم (05) أن أكبر مساهمة للبنك كانت للشركات والمؤسسات بنسبة 79.1 %، توزعت كالتالي شركة مبادلة للاستثمار بنسبة 45%، شركات ومؤسسات أخرى 51%، ومن تم تليها الأفراد بنسبة 3%، أما أدنى نسبة كانت للهيئات الحكومية وقدرت ب 1%.

المبحث الثاني: إدارة مخاطر الائتمان ببنك أبو ظبي الأول

سنتناول في هذا المبحث المخاطر الائتمانية التي تواجهه بنك أبو ظبي الأول وطرق مواجهتها وإدارتها.

المطلب الأول: المخاطر الائتمانية

يتعرض بنك أبو ظبي الأول كغيره من البنوك لعدة مخاطر في إطار أعماله اليومية العادية وأهم هذه المخاطر مخاطر الائتمان التي تنشأ من خلال عدم التزام العميل أو عدم تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية. حيث سنتناول في هذا المطلب جائحة كوفيد 19 وخسائر الائتمان المتوقعة، إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية بالبنك، وأيضا المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمشتقات المالية.

جائحة كوفيد 19 وخسائر الائتمان المتوقعة[1] :

في 11 مارس 2020 أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميا عن فيروس كورونا كوباء عالمي، نظرا لتفشي فيروس كورونا بشكل متسارع في جميع أنحاء العالم، واجهت مختلف الاقتصاديات والقطاعات واضطرابات شديدة وحالات عدم يقين جوهري في هذا السياق، اتخذت الحكومات والسلطات مجموعة من التدابير لاحتواء أو الحد من تفشي الفيروس.

في 27 مارس 2020 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية إرشادات توجيهية تنص على ضرورة تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وقياس خسائر الائتمان المتوقعة بالاستناد إلى معلومات معقولة وداعمة تكون متاحة للمنشأة دون تكلفة أو جهد زائد، عند تقييم الظروف المتوقعة، يتعين مراعاة أثار تفشي فيروس كورونا، لاسيما تدابير الدعم الهامة التي تتخذها الحكومة. من الصعب في الوقت الحالي استنباط أثار تفشي فيروس كورونا بشكل واضح وكذلك تدابير الدعم التي تتخذها الحكومة على أساس معقول وداعم تماشيا مع الجهات التنظيمية العالمية الأخرى. قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، في إطار خطة الدعم الاقتصادي الموجه، تقديم إعفاء مؤقت وتأجيل دفعات أصل الدين أو الفائدة / الربح على القروض القائمة لكافة شركات القطاع الخاص المتضررة، لاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة والعملاء من الأفراد بشروط محددة. بالإضافة إلى ذلك تهدف الخطة إلى تسهيل قدرة الإقراض والسيولة الإضافية للبنوك، من خلال تخفيف احتياطات رأس المال والسيولة.

إن العنصر الرئيسي في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتمثل في تقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان أم لا، وبالتالي ما إذا كان يتم تطبيق احتمالية التعثر عن السداد على مدى عمر الأداة أو على مدى 12 شهر. تمت مراعاة تدابير الدعم التي تتخذها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك خطة الدعم الاقتصادي الموجة الموضوعية من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ضمن هذا التقييم الذي يشمل معايير كمية ونوعية على حد السواء، وهي تخضع لأحكام الإدارة نظرا لسرعة تغير تبعات فيروس كورونا، تقوم المجموعة من كتب بمراقبة تأثير تفشي فيروس كورونا على محفظة البنك.

قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مؤخرا بإنهاء خطة الدعم الاقتصادي الموجه بنهاية 31 ديسمبر 2021، ولكنه قام بتمديد فترة الإعفاءات الممنوحة بموجب الخطة بشأن متطلبات رأس المال والسيولة والتمويل المستقر لجميع البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك من 31 ديسمبر 2021 إلى 30 جوان 2020 إلا أن البنك سيواصل على أساس انتقائي، دعمه للعملاء بتأجيلات تتوافق مع إجراءات الإعفاءات المعلن عنها مسبقا.

[1] بنك أبو ظبي الأول، **التقرير المالي السنوي 2021**، ص97.

بالإضافة إلى إدارة مخاطر الائتمان على النحو الوارد أعلاه، اتخذت المجموعة تدابير وقائية في أعقاب تفشي فيروس كورونا. تضمنت هذه التدابير تخفيض الاكتتاب بشكل كبير للشركات في القطاعات المتأثرة، تأجيل السداد على أساس كل حالة على حدة في القطاع الخاص وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يتماشى مع خطة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لتحقيق العبئ، اعتمادا على تقييم الائتمان ذي صلة.

لا يوجد حاليا أي إعفاء مؤجل بموجب خطة الدعم الاقتصادي الموجبة اعتبارا من ديسمبر 2021، ومع ذلك قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتمديد بالإعفاء الممنوح بموجب الخطة حيث يمكن للبنوك وشركات التمويل تقديم قروض رأس المال العامل جديدة أو قروض مرحلية جديدة أو أي تمويل آخر جديد لشركات القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار برنامج الاسترداد الخاص بخطة الدعم الاقتصادي الموجه وذلك تسهيلا على العملاء ومساعدتهم على التعافي من تأثرهم سلبا بتداعيات كوفيد-19 حتى جوان 2022 لا يوجد لدى المجموعة حاليا أي تعرضات جديدة ممنوحة بموجب برنامج التعافي في ظل خطة الدعم الاقتصادي الموجه كما في ديسمبر 2021.

على الرغم مما فرضه عامي 2020 و2021 من تحديات وظروف استثنائية، إلا أن بنك أبو ظبي الأول أظهر كعادته مرونة في الأداء وقوة في النتائج وقدرة على التكيف السريع من المتغيرات دعما لمساهميه وعملاءه وموظفيه والمجتمعات التي يدير أنشطته فيها، لتخطي هذه الأزمة غير المسبوقة لم يركز فقط على الاستجابة للتداعيات المباشرة التي فرضتها الجائحة، لكنه ثبت مركزه مناجل النجاح في المستقبل وأحرز تقدما هائلا في برنامجه الاستراتيجي، كما عجل خطوات التحول الرقمي لتحقيق أفضل قيمة للمساهمين والعملاء والموظفين على حد سواء.

ثانيا: إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية ببنك أبو ظبي الأول

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر تخلف العملاء عن الدفع، أي عجزهم عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين ويتولد عن هذا العجز خسارة مالية كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض من طرف المقابل. وتنشأ المخاطر الائتمانية بصورة رئيسية من القروض والسلف والمبالغ المستحقة عن البنوك والمؤسسات المالية واتفاقيات إعادة الشراء العكسي والاستثمارات في الدين لغير أغراض المتاجرة والأدوات المالية المشتقة، وبعض الموجودات الأخرى.

الجدول رقم (04): حجم التعرض للمخاطر الائتمانية ببنك أبوظبي الأول

الوحدة:ألف درهم

البنود / السنة	2019	2020	2021
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	167863667	226075792	257031822
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	1738525	19393786	36650351
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	17074471	27430792	19383306
اتفاقيات إعادة الشراء العكسي	24678789	44088756	46288005
قروض وسلف	421730328	403288746	428783318
استثمارات لغير أغراض المتاجرة	114582043	131519900	144472660
موجودات أخرى	19757099	15793773	18125809
الإجمالي	783071647	867591509	950735321
الالتزامات الطارئة	167922102	166752876	165236122
الارتباطات	39442026	74582341	510407472
إجمالي	207364128	241335217	216643594
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	990435775	1108926726	1167378915

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية (2019-2021).

يوضح الجدول رقم (04) أقصى تعرض لمخاطر الائتمان الخاصة بالبنود داخل الميزانية العمومية، وثم بيان إجمالي أقصى تعرض لمخاطر الائتمان. حيث نلاحظ أن القروض والسلف أكثر عرضة لمخاطر الائتمان مقارنة مع بنود الميزانية الأخرى، حيث بلغت 421730328000 درهم في 2019 ثم انخفضت إلى 403288746000 درهم لترتفع بشكل طفيف في 2021 إلى 428783318000 درهم أي بنسبة زيادة قدرها 0.16 %، كما نلاحظ أن المخاطر الائتمانية المتعلقة بالبنوك المركزية في ارتفاع مستمر حيث بلغت 167863667000 درهم في 2019 لتصل أقصاها في 2021 ب257031822000 درهم بمقدار زيادة 0.53 %، في حين أن الاستثمارات بالقيمة المعادلة من خلال الأرباح والخسائر فهي في ارتفاع مستمر حيث بلغت 17385250000 درهم في ف2019 لتصل أقصى قيمة لها في 2021 ب36650351000 درهم بمقدار زيادة 1.10 %، حيث المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية فقد بلغت 17074471000 درهم في 2019 ثم ارتفعت في 2020 لتبلغ 27430792000 درهم ثم تعود للانخفاض في 2021 ب19383306000 درهم بنسبة زيادة تبلغ 0.13 %، أما بالنسبة لاتفاقيات إعادة الشراء نلاحظ أنها ارتفعت بشكل كبير من 24678789000 درهم في 2019 إلى 46288005000 درهم في 2021 بنسبة زيادة بلغت

0.87 %، أما بالنسبة لمخاطر الائتمان المتعلقة بالاستثمارات الأخرى لغير أغراض المتاجرة فقد سجلت ارتفاع كبير هي الأخرى من 114582043000 درهم في 2019 إلى 144472660000 درهم في 2021 بنسبة زيادة قدرها 0.26 %، وفيما يتعلق بالموجودات الأخرى فالمخاطر قد سجلت انخفاضا من 19757099000 درهم في 2019 إلى 15793773000 درهم في 2020 لتعود 18125809000 درهم في 2021 بنسبة قدرها 0.14 %.

أما فيما يخص المخاطر الائتمانية المتعلقة بالالتزامات الطارئة فقد كانت في انخفاض مستمر حيث بلغت 167922102000 درهم في 2019 لتصل إلى 74582341000 درهم في 2020 لتسجل ارتفاعا في 2021 حيث بلغت قيمتها 510407472000 درهم.

ومما سبق يمكننا القول أن إجمالي المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها بنك أبو ضبي الأول في ارتفاع مستمر خلال الفترة من (2019-2021) حيث بلغت أعلى قيمة لها ب 1167378915000 درهم أي بنسبة زيادة قدرها 0.17 %.

الشكل رقم(06): حجم التعرض للمخاطر الائتمانية ببنك أبوظبي الأول للفترة (2019-2021).

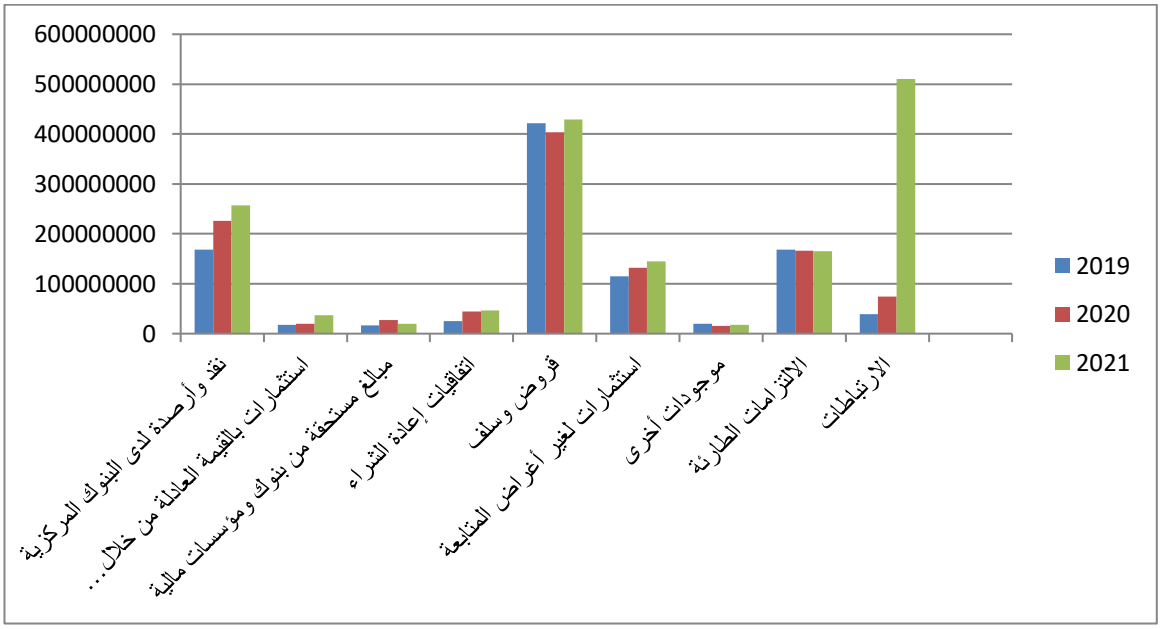

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية (2019-2020).

أما المخاطر الائتمانية لبنك أبو ظبي الأول حسب التركز الجغرافي لبنك أبو ظبي الأول يشار أعماله على مستوى الدولة وخارجها من خلال شبكته الدولية التي تنتشر في خمس قارات إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد يكون لها تأثير إيجابي من خلال خلق فرص الاستثمار وبالتالي تحقيق أرباح، أو سلبي في شكل تهديدات ومخاطر تنتج عنها خسائر.

الجدول رقم (05): تمركز المخاطر الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية

الوحدة: ألف درهم

السنة / المنطقة الجغرافية	2019	2020	2021
الإمارات العربية المتحدة	388103192	378927455	406907994
أوروبا	180093780	232550760	189742758
الدول العربية	95931732	110524317	142522698
الأمريكيتان	53450383	104322305	158787134
آسيا	55035323	52754993	61069580
دول أخرى	11386297	9136843	9681451
المجموع	784000707	888216273	968711615

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية (2019-2021).

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن تمركز المخاطر الائتمانية يختلف من منطقة إلى أخرى، كما نلاحظ أن المخاطر الائتمانية في ارتفاع مستمر طول الفترة الممتدة من (2019-2021) حيث بلغت 784000707000 درهم في سنة 2019 وارتفعت إلى 888216273000 درهم في 2020، لتصل إلى 968711615000 درهم سنة 2021 بنسبة زيادة تقدر ب 0.24 %، ويمكن ترجمة بيانات الجدول بالأعمدة البيانية كما هو موضح في الشكل الموالي

الشكل رقم (07): تمركز المخاطر الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية

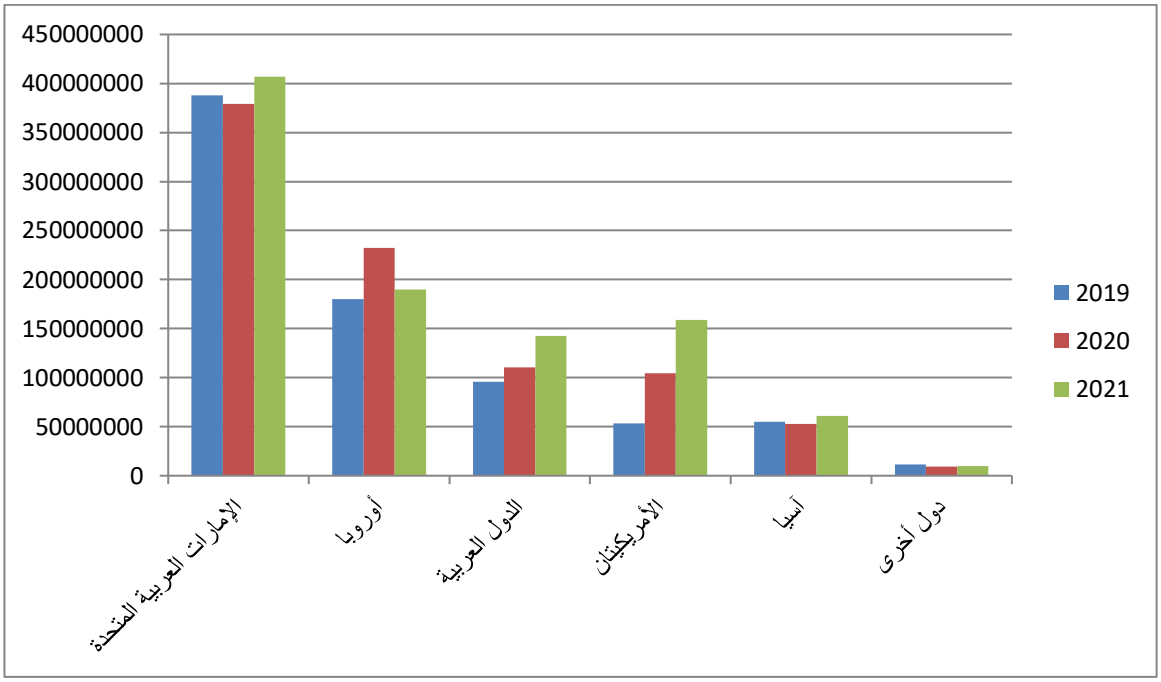

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (05).

كما يمكن تقسيم المخاطر الائتمانية حسب نوع الطرف الآخر الذي يقصد بها مخاطر عدم قدرة أو تخلف العميل عن تسديد التزاماته وهذا ما يسبب خسائر للبنك، والجدول الموالي يوضح تصنيف الاستثمارات وفقا للأطراف المقابلة.

الجدول رقم (06): تمركز المخاطر الائتمانية حسب نوع الطرف الآخر

الوحدة: ألف درهم

نوع الطرف / السنة	2019	2020	2021
القطاع الحكومي	7973070	11538832	28835932
المؤسسات الدولية	1851821	2062063	2065942
القطاع العام	1442491	524140	737753
القطاع المصرفي	6718571	5012599	4461755
القطاع الخاص	2113228	2128609	9470870
المجموع	**20099181**	**21266243**	**45572252**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية (2019-2021).

من خلال الجدول رقم(06) نلاحظ أن توزيع المخاطر الائتمانية تختلف من قطاع لآخر، كما نلاحظ أنها في ارتفاع مستمر خلال فترة (2019-2021)، حيث بلغت 20099181000 درهم في 2019 لترتفع ل 45572252000 درهم سنة 2021 درهم بنسبة زيادة قدرها 1.26 % وهذا ما يستلزم على البنك ضرورة التأكد عن الوضعية المالية للعملاء الذين يمنحهم القروض.

ونسب توزيع المخاطر الائتمانية حسب نوع الطرف الآخر للفترة (2019-2021) موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (08): نسب توزيع المخاطر الائتمانية حسب نوع الطرف الآخر.

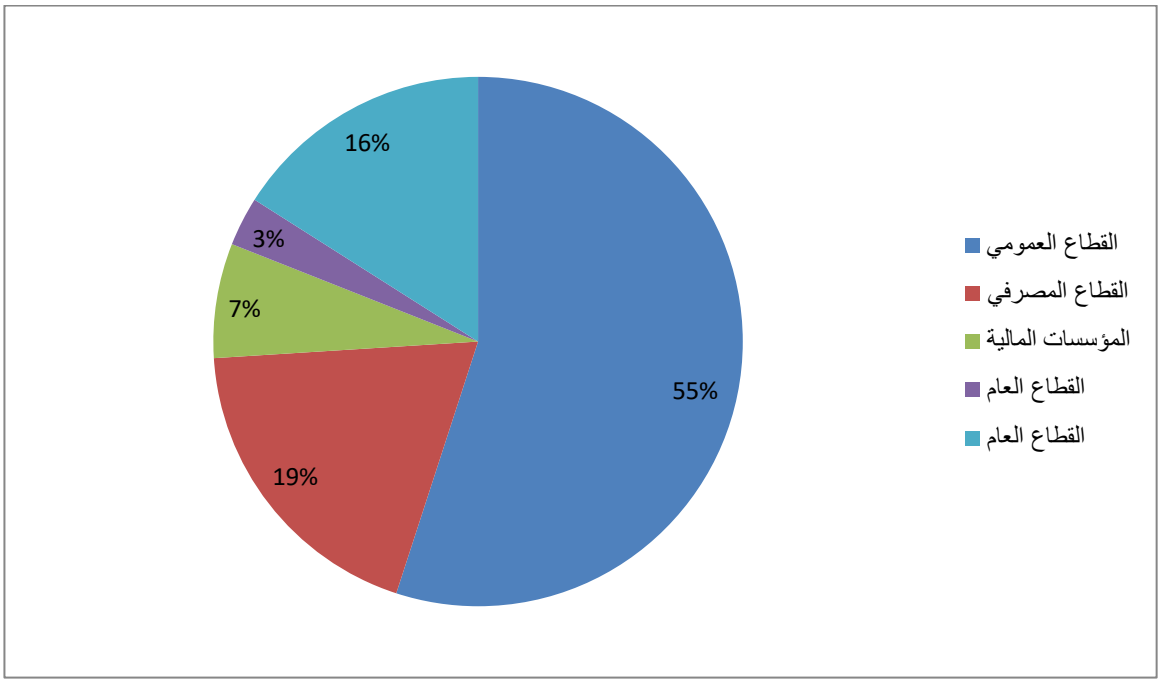

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (06).

من خلال الشكل رقم (08) نلاحظ أن التوزيع الأكبر للمخاطر الائتمانية كان في القطاع وهي بنسبة 55 % ثم القطاع المصرفي بنسبة 19 %، ومن ثم القطاع الخاص بنسبة 16 % ثم تليها المؤسسات الدولية والقطاع العام الذي حققتها أقل قيم قدرت ب7 % و3 % على التوالي.

أما بالنسبة للمخاطر الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي، فيعتبر بنك أبو ظبي الأول من رواد الصناعة المالية والمصرفية في الشرق الأوسط، كما يتميز مركزه المالي في السوق، وذلك من خلال ما يمتلكه أو يشارك به من مشروعات داخل الإمارات أو خارجها في مختلف الأنشطة الاقتصادية. لكن هذا لا يعني خلوه من المخاطر خاصة الائتمانية منها، وسنوضح من خلال الجدول الموالي توزيع المخاطر الائتمانية حسب نوع القطاع الاقتصادي في بنك أبو ظبي الأول في الفترة (2019-2020).

الجدول رقم (07): تمركز المخاطر الائتمانية حسب نوع القطاع الاقتصادي

الوحدة: ألف درهم

السنة / القطاع الاقتصادي	2019	2020	2021
الزراعة	667898	727782	1533714
الطاقة	35946386	39706125	37916788
التصنيع	23859479	21952423	23584325
إنشاءات	10212445	11151070	11992473
العقارات	81283262	88477802	93387686
التجارة	25288459	22435927	25374643
النقل والاتصالات	25534949	37845095	37330136
البنوك	24681349	8924677	11700842
مؤسسات مالية أخرى	33943336	39335644	40076241
الخدمات	21063392	20187687	26628229
قطاع حكومي	66387415	38889069	41254574
قروض شخصية وبطاقات الائتمان	53826058	51419609	52740445
قروض عقارية شخصية	18808371	22235836	25263222
قطاعات أخرى	227569	-	-
المجموع	**421730328**	**403288746**	**428783318**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية (2019-2020).

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن المخاطر الائتمانية كانت مرتفعة في 2019 و2021 والتي بلغت 421730328000 درهم و428783318000 درهم على التوالي مقارنة ب403288746000 درهم في 2020 بنسبة زيادة قدرها 0.02 %ويبين تنوع الأنشطة التي يمارسها بنك أبو ضبي الأول ارتفاع حجم القروض المخصص لها. كما نلاحظ أن المخاطر الائتمانية موزعة حسب الأنشطة الاقتصادية المذكورة بقيم متفاوتة. ويمكن أن نوضح نسبة التعرض في كل قطاع في الشكل الموالي:

الشكل رقم (09): نسب توزيع المخاطر الائتمانية حسب نوع القطاع

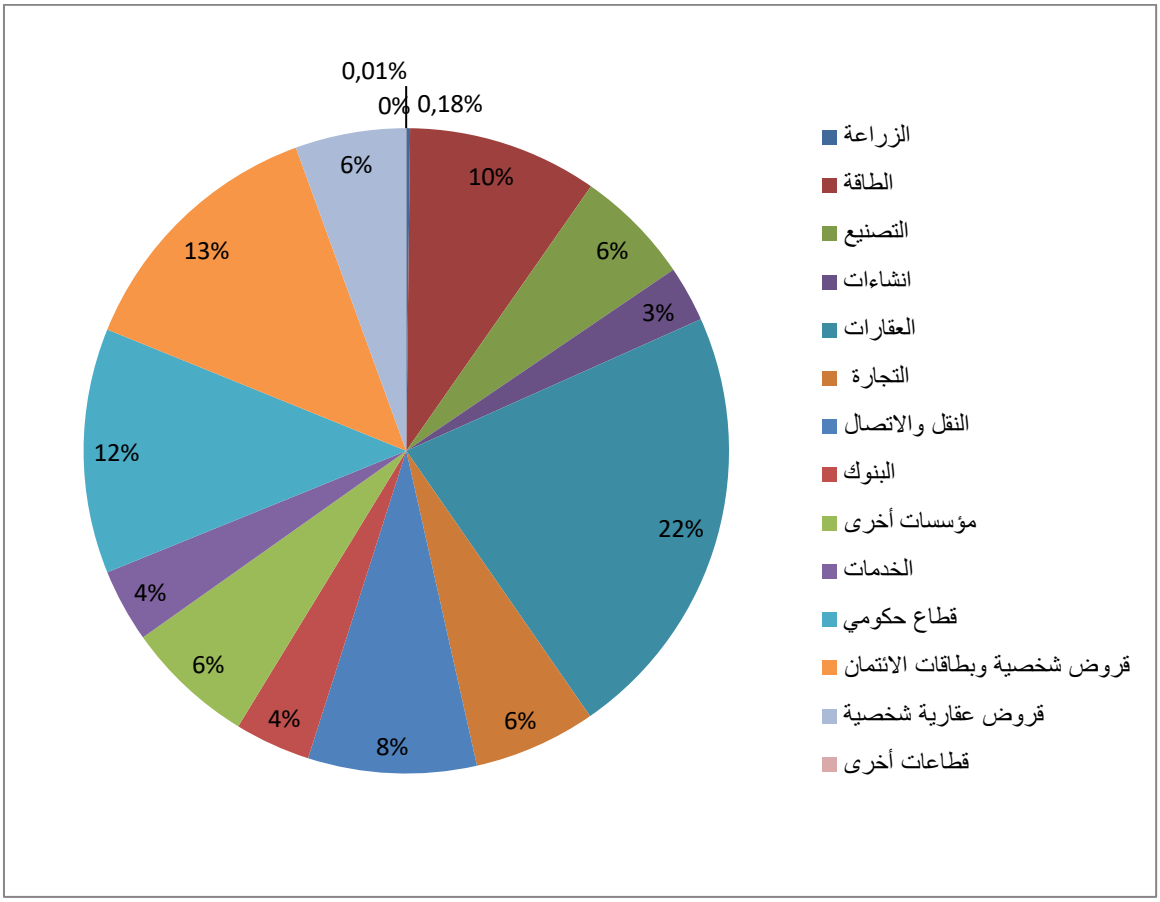

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (07).

نلاحظ من الشكل رقم (09) أن أعلى تركز للمخاطر الائتمانية حسب النشاط ببنك أبو ضبي الأول كان في العقارات بنسبة 20.98 %، وأدنى تركز كان في الإرشادات الأخرى بنسبة 2.66 %، بينما النشاطات الأخرى لم تتجاوز نسبتها 2 %.

ثالثا: المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمشتقات المالية

تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات المالية من احتمال إخلال الطرف الآخر المقابل بالتزاماته التعاقدية التي يقوم بها البنك غالبا مع مؤسسات مالية وبنوك أخرى، والجدول الموالي يوضح حجم المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمشتقات المالية.

الجدول رقم (08): المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمشتقات المالية.

الوحدة:ألف درهم

السنة	2019	2020	2021
المشتقات المالية	15917321	32558881	24273766

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية (2019-2021).

من خلال الجدول رقم(08) نلاحظ أن المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمشتقات المالية ارتفعت من 15917321000 درهم في 2019 إلى 32558881000 درهم في 2020 ثم تعود الانخفاض ل 24273766000 درهم في 2021 بنسبة زيادة قدرها 0.52 % ونسب المخاطرة يوضحها الشكل الموالي.

الشكل رقم (10): المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمشتقات المالية

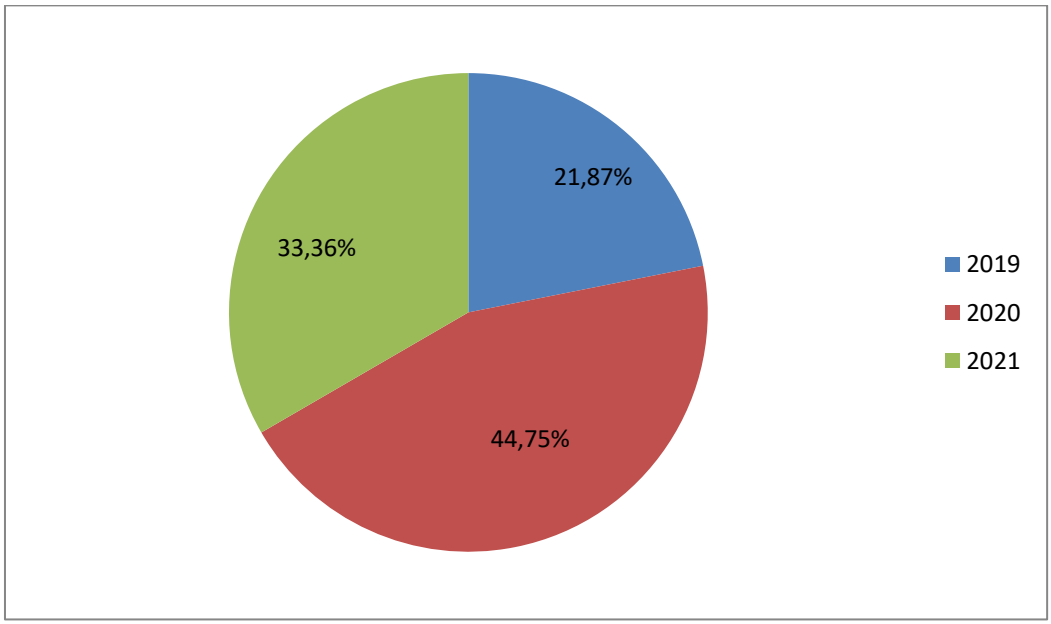

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08).

من خلال الشكل رقم (10) نلاحظ أن المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمشتقات المالية سجلت في 2020 ب44.75 % وأدنى قيمة نسبة في 2019 قدرت ب21.87 %.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية ببنك أبو ظبي

ابدأ عملية معالجة المخاطر الائتمانية مع ظهور أول حادث وهو "عدم التسديد" وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة

والتحضير لرد الفعل المناسب لها بغرض استرجاع مستحقاته، ومن خلال هذا المدخل سنتعرف على الأساليب التي يستخدمها بنك أبو ضبي الأول لإدارة مختلف المخاطر الائتمانية لتي يتعرض لها.

أولا: الإجراءات العامة للتخفيف من مخاطر الائتمان

كجزء من إطار متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان يتم إجراء متابعة منتظمة للمخاطر على مستوى كل من الأفراد والمحافظ بالإضافة إلى عدة معايير تشمل جودة الائتمان، ومستويات المخصصات، وجود التعرض عبرة عدة أبعاد، والأداء المالي والتشغيلي، والاستخدام الأمثل للمعلومات، والالتزام بالتعهدات المالية وغير المالية، والأداء الخاص بعمليات الاسترداد، وأداء نظام التصنيف، وغيرها. وتقوم مجموعة إدارة المخاطر ببنك أبو ظبي الأول بإتباع إجراءات عامة للتخفيف من مخاطر الائتمان نلخصها فيما يلي:

يتم تحديد وتقييم مخاطر الائتمان التي تواجهها المجموعة من خلال آلية شاملة تتضمن ثلاثة مستويات للدفاع. يقع مستوى الدفاع الأول على عاتق وحدات الأعمال التي تتولى مسؤولية الحفاظ على الجودة الائتمانية للموجودات بما يتماشى مع إستراتيجية الأعمال المعتمدة ومستوى تحمل مخاطر الائتمان. يتمثل المستوى الثاني للدفاع في وحدة الائتمان لدى المجموعة والتي تقوم بتقييم المخاطر على مستوى العميل والتسهيلات وضمان توثيق مستندات العميل والتسهيلات والضمانات لدى وحدة إدارة المخاطر لدى المجموعة بشكل دقيق بالتنسيق مع وحدة إدارة المخاطر لدى المجموعة التي تقوم بتقييم مخاطر الائتمان على أساس المحفظة وتطبيق سياسات إدارة مخاطر الائتمان وتحديث نماذج تصنيف مخاطر الائتمان. يقوم التدقيق الداخلي بدور المستوى الثالث للدفاع من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتحليلات الائتمانية، وأعمال إدارة المخاطر للتحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة من قبل المجموعة كما تقوم الوحدة بمراجعة وثائق السياسات بشكل منظم[1].

[1]- بنك أبو ظبي الأول، **التقرير السنوي لسنة 2021**، ص97.

الشكل رقم (11): آليات إدارة مخاطر الائتمان ببنك أبوظبي الأول.

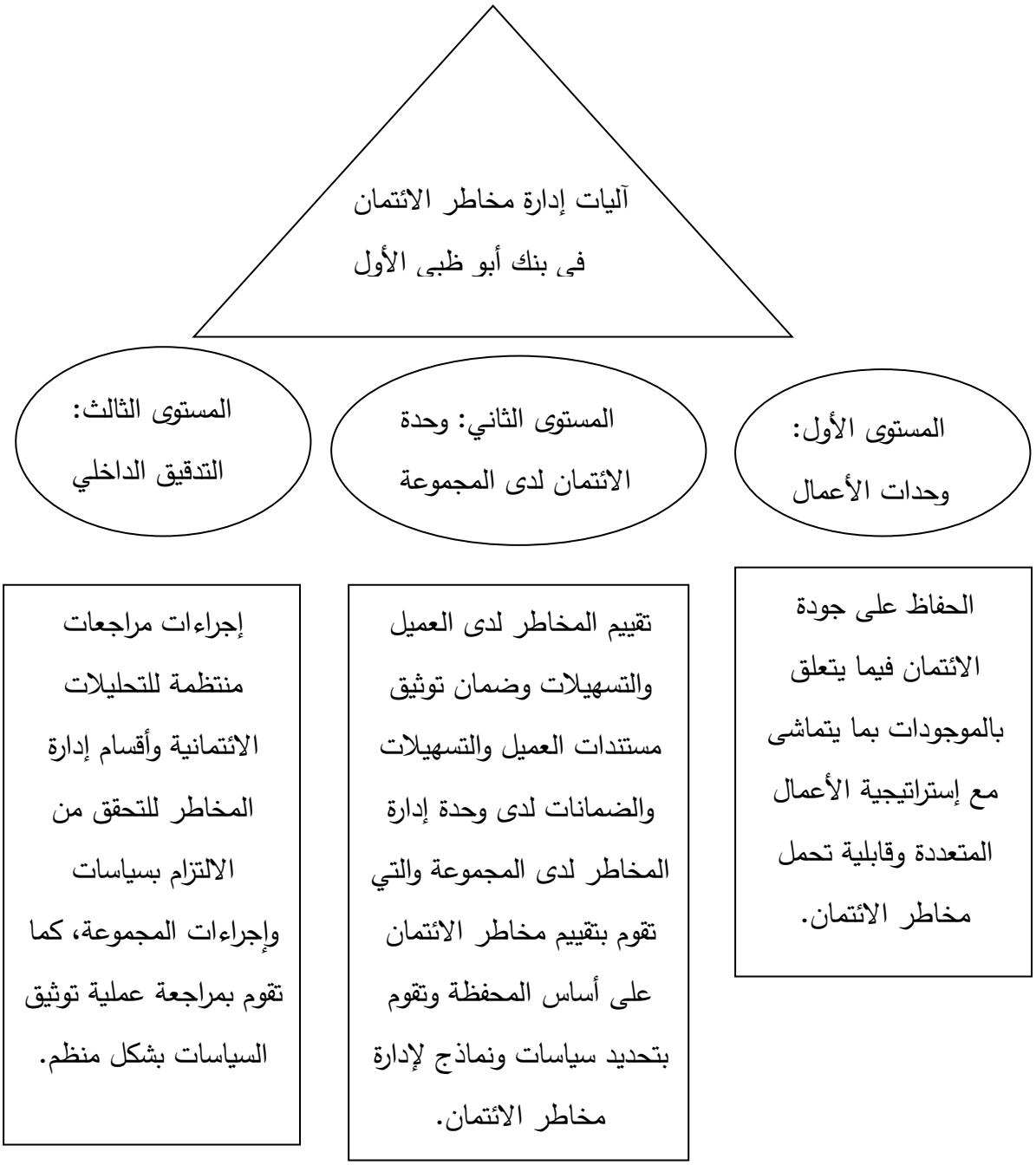

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك أبو ضبي الأول 2021، ص97.

ثانيا: آليات الهندسة المالية المستخدمة لإدارة المخاطر الائتمانية ببنك أبوظبي

يتعرض بنك أبو ضبي الأول لمخاطر ائتمانية كبيرة، وبالتالي يستخدم آليات مبتكرة للتحوط ضد مخاطر الائتمان وهي أدوات الهندسة المالية، من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى أهم أدوات الهندسة المالية التي سيستخدمها البنك للتحوط ضد مخاطر الائتمان والمتمثلة في الضمانات، المشتقات المالية.

1. الضمانات: يحتفظ البنك بضمانات للتخفيف من مخاطر الائتمان التي يتعرض لها، وفيما يلي تقدير لنسبة تغطية ضمانات القروض والسلفيات والتي تعرضت لانخفاض ائتماني.

الجدول رقم (09): نسب تغطية الضمانات للقروض والسلفيات التي تعرضت للانخفاض الائتماني.

الوحدة: ألف درهم

السنة / نسبة التغطية	2019	2020	2021
% 50-0	% 59.64	% 63.27	% 66.03
% 100-% 50	% 28.54	% 26.51	% 23.56
أكثر من 100 %	% 11.82	% 10.22	% 10.39
إجمالي القروض التي تتعرض لانخفاض ائتماني	**13529996**	**15845054**	**16969282**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداعلى التقارير المالية السنوية (2019-2021).

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (09) أن إجمالي القروض التي تعرضت لانخفاض ائتماني في تزايد مستمر، حيث بلغت أقصى قيمة في سنة 2021 ب16969282000 درهم، مقارنة بسنتي 2019-2020، حيث قدرت ب13529996000 درهم -15845054000 درهم على التوالي بنسبة زيادة قدرها 2.54 %، ويتم تغطية هذه المخاطر بالمنظمات، حيث سجلت النسبة من (0-50 %) أعلى قيمة قدرت ب66.03 %مقارنة بالنسب الأخرى خلال الفترة (2019-2021).

2. المشتقات المالية: قامت مجموعة إدارة المخاطر ببنك أبو ضبي الأول بوضع إطار للتخفيف من مخاطر الائتمان كوسيلة للحد منها عند التعرض للمخاطر الائتمانية، وفي سياق أعمالها الاعتيادية تقوم بإجراء معاملات متنوعة تتضمن أدوات مالية مشتقة، وتشمل هذه الأدوات المالية المشتقة العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود المقايضة وعقود الخيار، وحجم المشتقات المالية للتحوط من المخاطر الائتمانية سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): إجمالي المشتقات المالية للتحوط من مخاطر الائتمان ببنك أبو ظبي الأول.

الوحدة: ألفدرهم

السنة / المشتقات	2019	2020	2021
عقود المبادلات	1354394679	1457039482	1487616721
عقود آجلة وعقود مستقبلية	63092794	106439606	53971707
عقود الخيارات وعقود المقايضة	132010216	280868236	1381555808
إجمالي المشتقات	**1549497689**	**1844347324**	**2223144236**

المصدر :من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير المالية السنوية(2019-2021) .

توضح لنا من خلال الجدول رقم (10) ارتفاع في استخدام المشتقات الائتمانية ببنك أبو ضبي الأول حيث سجلت في 2019 ب1549497689000 درهم لترتفع إلى 1844347324000 درهم في 2020 لتبلغ أقصى قيمة لها 2223144236000 درهم في 2021 وهو ما يمثل نسبة زيادة قدرها 0.43 %، هذا يدل على زيادة الإقبال عليها للتحوط من مخاطر الائتمان، كما نلاحظ أن حجم المشتقات المالية للتحوط من المخاطر الائتمانية متفاوتة النسب وهذا ما سنوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (12): نسبة المشتقات المالية للتحوط من مخاطر الائتمان ببنك أبو ظبي.

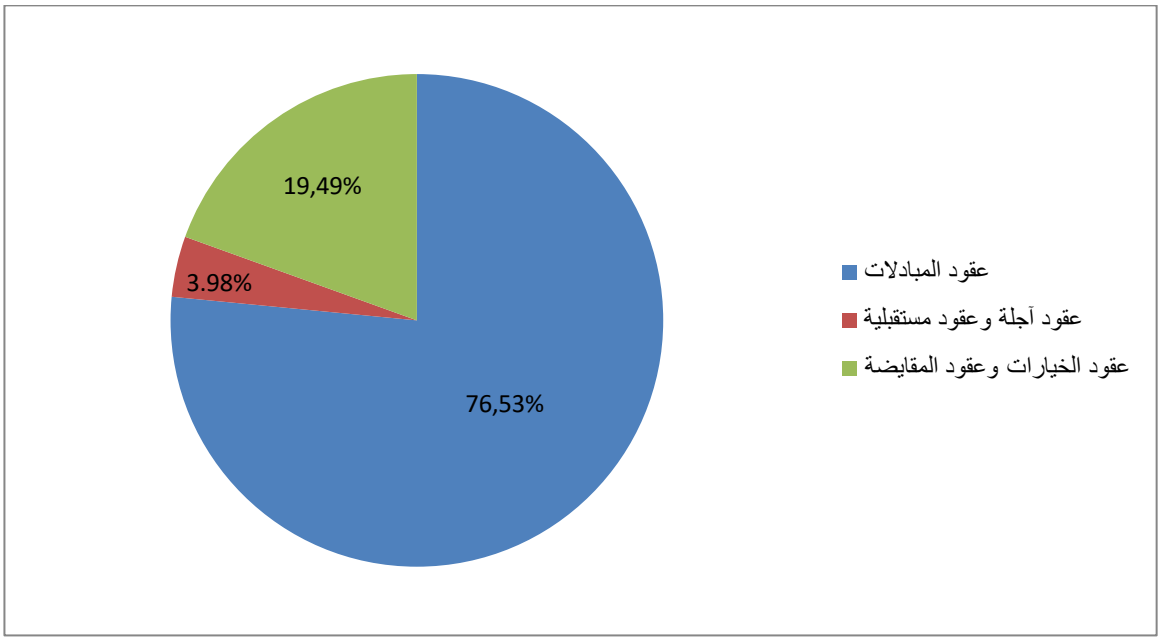

من خلال الشكل رقم (12) نلاحظ أن أعلى استخدام للمشتقات الائتمانية كان لعقود المبادلات بنسبة 76.53 %، لتليها عقود الخيارات وعقود المقايضة بنسبة 19.49 %، أما أدنى نسبة فكانت للعقود الآجلة والعقود المستقبلية بنسبة 3.98 %، وهذا يفسر استخدامها من قبل البنك للتحوط من المخاطر الائتمانية.

المبحث الثالث: إدارة مخاطر السيولة والسوق ببنك أبو ظبي الأول

يواجه بنك أبو ظبي الأول خلال أعماله الاعتيادية عدة مخاطر، من أبرز هذه المخاطر، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، وهذا نظرا لطبيعة نشاط البنك الذي يشمل بالدرجة الأولى في منح القروض.

المطلب الأول: إدارة مخاطر السيولة

يواجه بنك أبو ضبي الأول مخاطر السيولة التي تنتج عن عدم قدرة المجموعة بالوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها أو قدرتها على الوفاء بهذه الالتزامات ولكن بتكلفة مرتفعة.

تنشأ مخاطر السيولة عن التدفقات النقدية التي تنتج من الموجودات والمطلوبات بما في ذلك الأدوات المشتقة والالتزامات الأخرى غير المدرجة في الميزانية العمومية، والتي لا تتوافق من حيث العملة والحجم والفترة، يعمل البنك على ضمان الوفاء بكافة الالتزامات عند استحقاقها في ظل الظروف الاعتيادية والحرجة للأعمال دو تكبد تكاليف أعلى.

فيما يلي جدولينرقم (11) و(12) يوضحان عدم التوافق بين الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات دون الأخذ بعين الاعتبار المحتجزات السابقة لدى المجموعة.

الجدول رقم (11): استحقاق الموجودات ببنك أبوظبي الأول خلال الفترة (2019-2021).

الوحدة:ألف درهم

السنة / الموجودات	2019	2020	2021
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	169702008	227872592	258778449
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	20099181	21266243	45572252
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	17026502	27357639	19325594
اتفاقيات إعادة الشراء	24678375	44069241	46260645
أدوات مالية مشتقة	15918321	32558881	24273766
قروض وسلفيات	408903028	386643996	410154614

استثمارات لغير أغراض المتاجرة	114644422	131573762	145475390
استثمارات عقارية	7956854	7603230	6962576
موجودات غير ملموسة	4918986	4867126	5848574
ممتلكات ومعدات	19498087	19296864	19440403
موجودات أخرى	19923251	15950958	18361114
الإجمالي	**821968015**	**919060532**	**1000343377**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك أبو ظبي الأول (2019-2021).

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن حجم مخاطر السيولة في بنك أبو ضبي الأول في تزايد مستمر حيث كانت في 2019 حوالي 821968015 درهم، لتصل إلى1000343377000 درهم في 2021 بنسبة زيادة قدرت ب21.70 %، ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أن الموجودات المتعلقة بالقروض والسلفيات كانت أكثر عرضة لمخاطر السيولة مقارنة مع الموجودات الأخرى بالبنك، بنسبة قدرت ب43.98 %وهذا راجع لطبيعة عمل البنك الذي يعتمد بدرجة كبيرة على منح القروض وبالتالي كلما توسع في منح القروض كلما زادت نسبة مخاطر السيولة المتعلقة بها.

الجدول رقم (12): استحقاق المطلوبات ببنك أبوظبي الأول خلال الفترة (2019-2021).

الوحدة: ألف درهم

السنة / المطلوبات	2019	2020	2021
مبالغ مستحقة من البنوك والمؤسسات المالية	36007875	57632476	56980180
اتفاقيات إعادة الشراء	38861848	56005314	55074494
أوراق تجارية	21236955	31174128	39664252
حسابات العملاء وودائع أخرى	519161857	540882472	614459265
قروض لأجل	55851819	62437103	71643816
سندات ثانوية	381305	470805	448908
التزامات طارئة	167923102	166752876	165232122
المجموع	**839283761**	**915355154**	**1003503037**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك أبو ظبي الأول (2019-2021).

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن المطلوبات كانت في ارتفاع مستمر حيث قدرت ب839283761000 درهم سنة 2019 و1003503037000 درهم سنة 2021، ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أن حسابات العملاء وودائع أخرى كانت أكثر عرضة لمخاطر السيولة مقارنة مع المطلوبات الأخرى بنسبة قدرت ب60.71 %.

نسبة تغطية السيولة

تعد نسبة تغطية السيولة أحد الوسائل الهامة لقياس مدى كفاية السيولة بموجب النظام العالمية الحالية، وقد اعتاد بنك أبو ضبي الأول الالتزام باللوائح الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بإطار "بازل 3" لفترة زمنية طويلة، وبالتالي قام البنك بضخ استثمارات كبيرة لتطبيق إطار عمل يتضمن أنظمة وضوابط تضمن الامتثال لكافة الجوانب النوعية والكمية لمتطلبات السيولة وفقا لإطار "بازل 3"، علاوة على ذلك تضمن المجموعة التزامها في جميع الأحيان بلوائح السيولة الصادرة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن نسبة الموجودات السائلة المؤهلة.

تم تحديد حدود السيولة على مستوى المجموعة وتعميمها على جميع وحدات المؤسسة بما يضمن التزام المجموعة بدرجة تحمل مخاطر السيولة المحددة، وبالمثل، يتم وضع الحدود الدولية لضمان الالتزام بأي متطلبات تنظيمية محلية إضافية عند إدارة السيولة.

المطلب الثاني: إدارة مخاطر السوق ببنك أبو ظبي الأول

تتمثل مخاطر السوق في مخاطر حدوث تقلبات في إيرادات أو رأس مال المجموعة على أثر التغيرات في قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في عوامل السوق مثل أسعار الفائدة وهوامش الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسعار السوقية الأسهم والسلع.

تتمثل القيمة المعرضة للمخاطر للمحفظة التجارية في الخسائر المقدرة التي سوف تتعرض لها المحفظة على مدى فترة زمنية محددة نتيجة لتغيرات السوق السلبية وباحتمالية محددة والجدول الموالي يوضح القيمة المعرضة لمخاطر المحفظة التجارية لبنك أبو ضبي الأول خلال الفترة الممتدة (2019-2021).

الجدول رقم (13): القيمة المعرضة لمخاطر – المحفظة التجارية – لبنك أبو ظبي الأول خلال الفترة (2019–2021).

الوحدة: ألف درهم

السنة / المتغيرات	2019	2020	2021
معدل الفائدة	24863	40300	66738
الائتمان	9132	27531	49273
صرف العملات الأجنبية	6010	14040	25429
حقوق الملكية	683	1606	558
المجموع	**40688**	**83477**	**141998**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية (2019–2021).

نلاحظ من خلال الجدول (13) أن القيمة المعرضة للمخاطرة المحفظة التجارية لبنك أبو ظبي الأول مرتفعة بشكل مستمر خلال الفترة (2019–2021)، حيث بلغت 40688000 درهم سنة 2019 لترتفع ل141998000 درهم لسنة 2021 بنسبة زيادة قدرها 2.4 %، ونلاحظ أيضا معدلات الفائدة حظيت بالنسبة الأكبر من حيث المخاطر التي يتعرض لها البنك مقارنة بالمتغيرات الأخرى، حيث كانت تقدر ب2486300 درهم سنة 2019 لترتفع ل66738000 درهم بنسبة زيادة قدرها 1.68 % ونسب توزيع القيمة المعرضة للمخاطر ببنك أبو ضبي الأول خلال الفترة (2019–2021) موضحة في الشكل الموالي.

الشكل رقم (13): القيمة المعرضة للمخاطر –المحفظة التجارية–لبنك أبو ظبي الأول خلال (2019–2021).

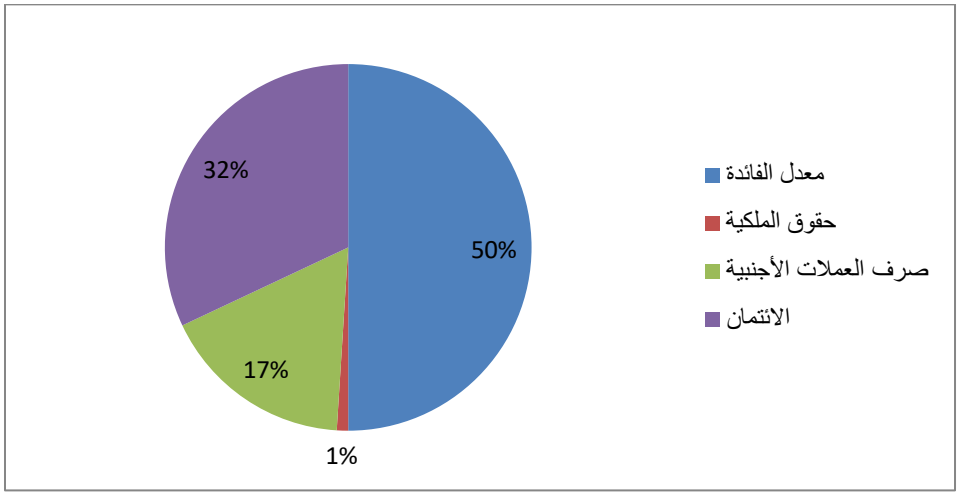

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (13).

من خلال الشكل رقم (13) نلاحظ أن التوزيع الأكبر للقيمة المعرضة للمخاطر كان في معدل الفائدة بنسبة 50 % ثم الائتمان بنسبة 32 %، ومن تم صرف العملات الأجنبية بنسبة 17 %، ثم تليها حقوق الملكية التي حققت أقل نسبة قدرت ب1 %.

أما بالنسبة للقيمة المعرضة للمخاطر –المحفظة البنكية– فهي تتمثل في تجميع الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات والأفراد، حيث تعد القيمة المعرضة للمخاطر هي الأداة التحليلية الرئيسية المستخدمة في قياس ومراقبة التعرض لمخاطر الاستثمار لدى المجموعة.

والجدول الموالي يوضح القيمة المعرضة للمخاطر –المحفظة البنكية– لبنك أبو ظبي الأول خلال الفترة (2019–2021).

الجدول رقم (14): القيمة المعرضة للمخاطر –المحفظة البنكية– لبنك أبو ظبي الأول خلال الفترة (2019–2021).

الوحدة:ألف درهم

السنة / المتغيرات	2019	2020	2021
معدل الفائدة	26499	31676	123169
الائتمان	180860	451288	543064
صرف العملات الأجنبية	15548	16670	7944
حقوق الملكية	6901	15472	20331
المجموع	**229808**	**515106**	**694508**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية (2019–2021).

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن القيمة المعرضة لمخاطر المحفظة البنكية لبنك أبو ظبي الأول في ارتفاع مستمر خلال الفترة (2019–2021) حيث كانت تقدر ب229808000 درهم سنة 2019 لترتفع إلى 694508000 درهم سنة 2021 بنسبة زيادة قدرت ب2.02 %، كما نلاحظ أيضا أن الائتمان حظي بالنسب الأكبر من حيث المخاطر التي يتعرض لها البنك مقارنة بالمتغيرات الأخرى، حيث كانت تقدر ب180860000 درهم سنة 2019 لترتفع ل543064000 درهم سنة 2021 بنسبة زيادة قدرها 2 %.

ونسب توزيع القيمة المعرضة للمخاطر المحفظة البنكية ببنك أبو ظبي الأول خلال الفترة (2019–2021) موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (14): القيمة المعرضة لمخاطر – المحفظة البنكية– لبنك أبو ظبي الأول خلال الفترة (2019–2021).

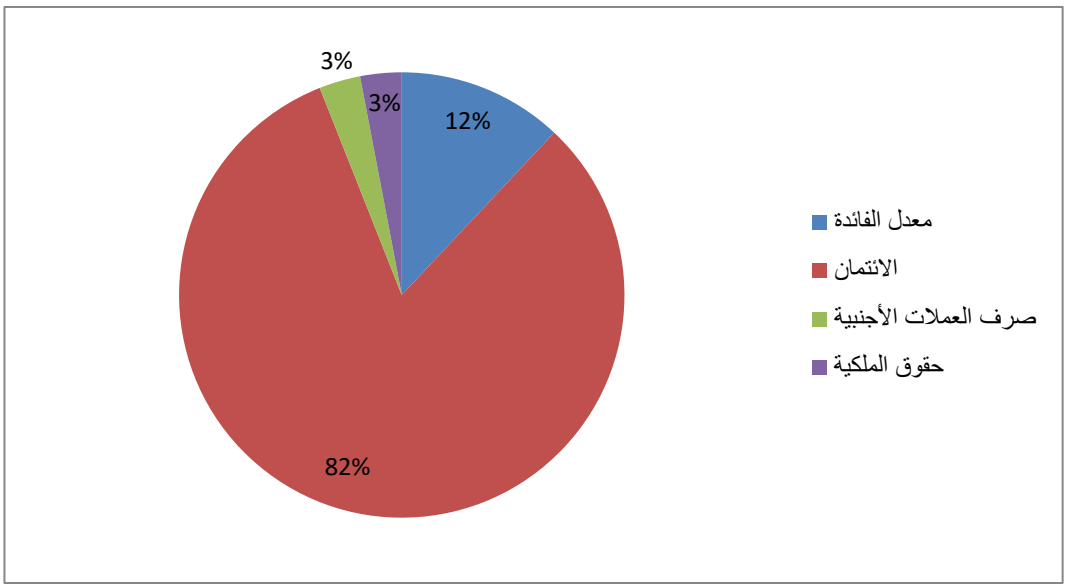

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14).

ومن خلال الشكل رقم (14) نلاحظ أن التوزيع الأكبر للقيمة المعرضة للمخاطر كان في الائتمان بنسبة 82 % ثم في معدل الفائدة بنسبة 12%، ثم تليها كل من صرف العملات الأجنبية وحقوق الملكية بنسب متساوية قدرت ب3 %.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل أن ببنك أبو ظبي الأول أكبر بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة يتمتع بمكانة رائدة وتنوع في الخدمات البنكية المقدمة للعملاء من الأفراد والشركات، وهذا ما جعله عرضة لحجم كبير من المخاطر المالية، ولقد تبين لنا من خلال دراستنا أن البنك قام بوضع مجموعة من الإجراءات للتخفيف من حدة هذه المخاطر باستخدام منتجات الهندسة المالية (المشتقات المالية،الضمانات...) في إيجاد حلول مبتكرة لمشاكل التمويل.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع استخدام منتجات الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية توصلنا إلى أن الهندسة المالية لها دور كبير في إدارة المخاطر المالية، وهذا لدورها الكبير في الحد من المخاطر المالية وإدارتها في المؤسسات المالية. حيث أن استخدام منتجات الهندسة المالية خاصة من قبل المؤسسات المالية والمصرفية ذو فائدة كبيرة لاسيما وأنها تدعم وتعزز المنتجات التي تقدمها وتسهم بشكل كبير وفعال في تنويع أكثر لمحافظها الاستثمارية وتزيد من عوائدها، وفضلا عن دورها في ابتكار طرائق جديدة لقياس تحسين إدارة مخاطرها وحمايتها من المخاطر الكبيرة التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة التقلبات المستمرة في بورصات السلع والأوراق المالية.

ولإبراز استخدام منتجات الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية، قمنا بإجراء دراسة على بنك أبو ظبي الأول الذي يعد من رواد الصناعة المالية، باعتباره أكبر بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهذا لما يوفره البنك من خدمات ومنتجات لعملائه وموظفيه بما في ذلك منتجات الهندسة المالية، وقد توصلنا من خلال دراستنا إلى بنك أبو ظبي الأول يتعرض لحجم كبير من المخاطر المالية وبالخصوص المخاطر الائتمانية.و لإدارة هذه المخاطر يعتمد بنك أبو ظبي الأول على الأساليب والأدوات التي جاءت بها الهندسة المالية مثل: الضمانات والمشتقات المالية.

أولا: نتائج الدراسة

من خلال دراستنا للموضوع تم التوصل إلى مجموعة من النتائج سنحاول عرضها في مايلي :

– أهم ما تولد عن الهندسة المالية هي المشتقات المالية ،من خلال عمليات المضاربة على أسعار الأصول المالية لتحقيق عوائد من فروق الأسعار ، إضافة إلى إمكانية استغلال فرص المراجحة التي تعيد الأسعار إلى حالة التوازن.

– يتعرض بنك أبو ظبي الأول إلى العديد من المخاطر المالية أهمها مخاطر الائتمان، وذلك نتيجة لعمليات الإقراض والتسهيلات الواسعة التي ترافق أنشطته المختلفة عبر فروعه الدولية الواسعة، لمختلف عملائه وزبائنه.

– إدارة المخاطر المالية هي عملية نظامية تعمل على تحديد وتقييم الخسائر المالية الناتجة عن تحقيق الأخطاء التي تصيب المؤسسات والأفراد.

ثانيا: الاقتراحات

من خلال ما توصلنا إليه حول هذه الدراسة قمنا بوضع الاقتراحات والتوصيات التالية:

– عقد المزيد من الندوات والملتقيات في مختلف جوانب تطوير الهندسة المالية كون الموضوع مزال خصبا للدراسة.

– ضرورة وضع أسس لمنتجات الهندسة المالية لإدارة المخاطر وتبيان حدودها حتى يتسنى للمؤسسات المالية الاستفادة من منتجاتها وأدواتها.

– ضرورة توجيه البحث إلى تطوير المنتجات المالية لتحوط وإدارة المخاطر المالية كما يلزم الأمر، وأن تتم العملية بصورة مبدعة ومبتكرة وليس مجرد خطوات روتينية.

– يتطلب من بنك أبو ظبي الأول اتخاذ الحيطة والحذر للنشاط المضارب في الأدوات المالية المشتقة بهدف تجنب المخاطر المتزايدة والناتجة عنها.

ثانيا: آفاق الدراسة

من خلال الخوض في هذه الدراسة قد تبين لنا أن موضوع الهندسة المالية لازال واسعاً، نظرا لاتساع دائرة البحث فيه خاصة إن الابتكارات المالية في تطور مستمر. ولقد توصلنا إلى أن هذا الموضوع يضم جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث تستحق التوسع فيها نقترحها كما يلي:

–دور الابتكار والإبداع لمالي لمعالجة المواقف الصعبة التي تمر بها المؤسسة ؛

– دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية ؛

– دراسة مقارنة بين منتجات الهندسة المالية المعاصرة ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر المالية.

قائمة المراجع

الكتب

1-السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة 1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

2-جليل كاظم العارضي، علي عبودي نعمة الجبوري، الهندسة المالية وأدواتها المشتقة(مفاهيم نظرية وتطبيقية)، الطبعة1، دار المنهجية للنشر، عمان، الأردن، 2016.

3-حاكم الربحي وآخرون، المشتقات المالية(عقود المستقبليات، الخيارات، المبادلات)، الطبعة1، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001.

4-دريد كامل ال شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

5-سامي إبراهيم السويلم، صناعة الهندسة المالية(نظرات في المنهج الاسلامي)، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار والسعودية،2000.

6-سامي بن إبراهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، الطبعة1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية،2007.

7-سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها(دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية)، الطبعة1، دار النشر للجامعات، مصر، 2005.

8-سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة1، دار الراية، عمان، الأردن،2009.

9-سيد طه، عمليات بورصة الأوراق المالية الفورية والآجلة من الوجهة القانونية، الطبعة1، دار الناظرة العربية، مصر، 2001.

10-شقيري نوري موسى، ادارة المشتقات المالية(الهندسة المالية)، دار المسيرة، عمان، الأردن،2015.

11-طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر(أفراد، شركات، بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.

12-طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.

13-طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005.

14-عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة وعملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

15-فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب العالمية، الاسكندرية، مصر،1999.

16-محسن أحمد الخضيري، كيف تتعلم البورصة في 24ساعة، غيتراك للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، مصر،1999.

17-محمد صالح الحناوي، طارق مصطفى الشهاوي، مبادئ وأساسيات الاستثمار، دار التعليم الجامعي للنشروالتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2013.

18-محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويلية، الدار الجامعية والإسكندرية، مصر، 1998.

19-محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي (دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته)، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، 2002.

20-محمد محمود عبد ربه، طريقك إلى البورصة: مخاطر الاعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييمك للاستثمارات في سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1999.

21- محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الطبعة5، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

22-مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب ، القاهرة، مصر، 2001.

23-مصطفى يوسف كافي، بورصة الأوراق المالية، الطبعة1، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا،2009.

24-منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر(الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات)، الجزء2، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،2003.

25-منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، الجزء1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1996.

26-منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية، الطبعة1، منشأة المعارف،2006.

27-منير إبراهيم هندي، إدارة المخاطر (عقود الخيارات)، الجزء3، الطبعة1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،2007.

28-منير إبراهيم هندي، إدارة المنشات المالية، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1994.

29-هاشم فوزي العابدي، جليل كاظم العارضي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على إستراتيجية الخيارات المالية،الطبعة1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

المجلات العلمية

1- بلعزوز بن علي،استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد7، 2009-2010.

2-همت محمد عصام الدين السويفي ، مشكلات ومخاطر المشتقات المالية وعوامل الحد منها ، مجلة البحوث المالي والتجارية ،جامعة بورسعيد، المجلد22،العدد31،مصر،2001.

الرسائل الجامعية

1-أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.

2-إخلاص باقر، هاشم النجار، الهندسة المالية الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2019-2020.

3-ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الهندسة المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص أسواق مالية وبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، 2014-2015.

4-سميرة محسن، المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.

5-طلال مزيد العرادة، مخاطر استخدام المشتقات المالية على أداء الشركات المساهمة في سوق الكويت للأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط،2013-2014.

6- عمر قيرة، الهندسة المالية وإدارة مخاطر تمييع رأس المال في المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة شركات مؤشر CAC40- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، 2017-2018.

7-قحارية سيف الدين، إدارة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسييرّ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2012-2013.

8-محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014-2015.

9-محمد علي محمد علي، إدارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية(مدخل لتغطية القيم)، رسالة مقدمة للحصول على الدكتوراه في الفلسفة في إدارة الأعمال، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر، 2005-2006.

10-نسيمة بروال، إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية مالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2010-2011.

3-الملتقيات و المؤتمرات

محمد عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية وإضراب النظام المالي العالمي، مؤتمر كلية العلوم الإدارية الرابع، مؤتمر الكويت، 15-16 ديسمبر 2010.

4-المواقع الالكترونية

1-https://www.mafahem.com//.

2-https://ar.m.wikipedia.org//.

3-https://04academy.com//.

4-http://www.bankfab.com//.

5-http://www.meemapps.com//.

6-https://www.mubasher.info//.

الملاحق

الملحق رقم01

هيكل الملكية كما في نهاية ديسمبر 2020[4]

عتباراً من 31 ديسمبر 2020، ثبتت قيمة أسهم رأسمال بنك أبوظبي الأول عند 10,920,000,000 درهم إماراتي، موزعة على 10,920,000,000 سهم، قيمة اسمية قدرها درهم إماراتي واحد للسهم.

لمساهمون الرئيسيون[5]

الاسم	عدد الأسهم	الأسهم (%)[4]
شركة مبادلة للاستثمار[6]		**%37.0**
• شركة مجلس أبوظبي للاستثمار (ش.م.ع)	3,634,789,745	%33.3
• المعمورة دايفيرسيفايد جلوبال هولدنغ[6]	401,507,065	%3.7

نسبة المساهمة في بنك أبوظبي الأول حسب الجنسية [4]

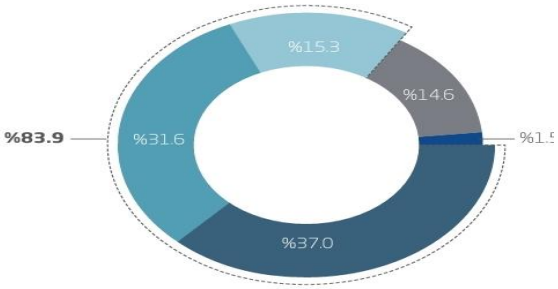

- **الإمارات العربية المتحدة**
  - شركة مبادلة للاستثمار
  - الأسرة الحاكمة في أبوظبي[7]
  - كيانات وأفراد إماراتيون آخرون
- **دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الإمارات)**
- **أجنبية (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي)**

نسبة المساهمة في بنك أبوظبي الأول حسب القطاع [4]

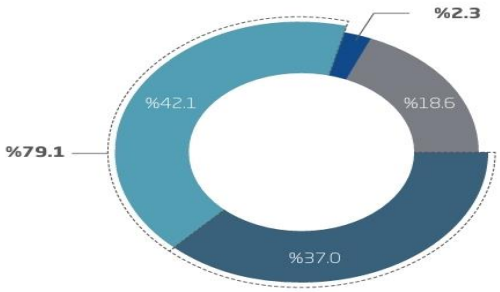

- **الشركات والمؤسسات**
  - شركة مبادلة للاستثمار
  - شركات ومؤسسات أخرى
- **الهيئات الحكومية**
- **الأفراد**

بناءً على عدد الأسهم الحالية (المُصدرة مطروحاً منها أسهم الخزينة 8,981,260)
المساهمون الرئيسيون هم المساهمون الذين يملكون 5% أو أكثر من رأس المال المُصدر (وفق تعريف سوق أبوظبي للأوراق المالية)
ما تملكه شركة مبادلة للاستثمار، من خلال الشركات التابعة المملوكة لها بالكامل: شركة مجلس أبوظبي للاستثمار (ش.م.ع)، وشركة المعمورة دايفيرسيفايد جلوبال هولدنغ ش.م.ع المعروفة سابقاً باسم شركة مبادلة للتنمية ش.م.ع). شركة مبادلة للاستثمار هي واحدة من الشركات الاستثمارية الاستراتيجية المملوكة بالكامل لإمارة أبوظبي.
أفراد / شركات مملوكة للأسرة الحاكمة في أبوظبي. يملك كل مستثمر (شخص طبيعي أو معنوي) داخل هذه المجموعة أقل من 5% من أسهم الشركة، ويتمتع بحرية شراء أسهم بنك بوظبي الأول أو بيعها.

الملحق رقم 02

First Abu Dhabi Bank

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة *(تابع)*

٤٥ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(أ) مخاطر الائتمان *(تابع)*

أقصى تعرض لمخاطر الائتمان بدون مراعاة أي ضمانات أو أدوات أخرى لتخفيف مخاطر الائتمان

يوضح الجدول أدناه أقصى تعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود داخل الميزانية العمومية، بما فيها المشتقات. تم بيان إجمالي أقصى تعرض، قبل بيان أثر التخفيف من خلال استخدام ترتيبات التسوية والضمانات الرئيسية:

	إيضاح	إجمالي أقصى تعرض للمخاطر ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف درهم	إجمالي أقصى تعرض للمخاطر ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف درهم
أرصدة لدى البنوك المركزية	٤	٢٥٧,٠٣١,٨٢٢	٢٢٦,٠٧٥,٧٩٢
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٥	٣٦,٦٥٠,٣٥١	١٩,٣٩٣,٧٨٦
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٦	١٩,٣٨٣,٣٠٦	٢٧,٤٣٠,٧٩٢
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	٧	٤٦,٢٨٨,٠٠٥	٤٤,٠٨٨,٧٥٦
قروض وسُلف وتمويل إسلامي	٨	٤٢٨,٧٨٣,٣١٨	٤٠٣,٢٨٨,٧٤٦
استثمارات لغير أغراض المتاجرة	٩	١٤٤,٤٧٢,٦٦٠	١٣٠,٩٦٢,٣٩٢
موجودات أخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً		١٨,١٢٥,٨٥٩	١٥,٧٩٣,٧٣٧
الإجمالي		٩٥٠,٧٣٥,٣٢١	٨٦٧,٠٣٤,٠٠١
مشتقات محتفظ بها للمتاجرة	٣٨	٢٢,٣٠٥,٩٧٦	٢٩,٨١٤,٤٤٠
مشتقات محتفظ بها للتحوط	٣٨	١,٩٦٧,٧٩٠	٢,٧٤٤,٤٤١
الإجمالي		٢٤,٢٧٣,٧٦٦	٣٢,٥٥٨,٨٨١
الالتزامات الطارئة	٣٧	١٦٥,٢٣٦,١٢٢	١٦٦,٧٥٢,٨٧٦
الارتباطات	٣٧	٥١,٤٠٧,٤٧٢	٧٤,٥٨٢,٣٤١
الإجمالي		٢١٦,٦٤٣,٥٩٤	٢٤١,٣٣٥,٢١٧
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان		١,١٩١,٦٥٢,٦٨١	١,١٤٠,٩٢٨,٠٩٩

حيثما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان، ولكنها لا تمثل أقصى تعرض للمخاطر التي قد تنشأ مستقبلاً نتيجة للتغير في القيم.

الملحق رقم03

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة *(تابع)*

٤٥ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(أ) مخاطر الائتمان *(تابع)*

التركيز بحسب المنطقة الجغرافية:

	الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	أوروبا ألف درهم	الدول العربية ألف درهم	الأمريكتان ألف درهم	آسيا ألف درهم	أخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٤١,٩٦٠,١٥٩	٧٦,٥٠٠,١٦٤	٢٣,٠٨٠,١٩٢	١١٧,٣٠٧,٩٩٩	٨٦,٤٦٥	-	٢٥٨,٩٣٤,٩٧٩
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١٦,٩٨٩,٦١٣	٣,٠٦١,٢٠٠	١٦,٢٢٠,٩٢٤	٢,٤٦٧,١٦٦	٦,١٢٠,٢١٥	٧١٣,١٣٤	٤٥,٥٧٢,٢٥٢
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٣٦٠,١٦٤	١٥,٥٩٥,٦٨٦	١,٩٧٣,٦٦٨	٥٥٠,٦٧٨	٧٢٤,٩٩٥	١٧٨,١١٥	١٩,٣٨٣,٣٠٦
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	٢,٥٧١,٤٣٦	١١,٧٧٢,٤٨١	٢١,٧٩٢,٤٠٣	٤٨,٣٥٠	٦,٩٠٦,١١٥	٣,١٩٧,٢٢٠	٤٦,٢٨٨,٠٠٥
أدوات مالية مشتقة	٣,٤٣٩,٤٦٨	١٧,٨٠٦,٥٥٨	١,٧٦٤,١٧٠	١٥٩,٥٠٧	٩٣٢,٩١٢	١٧١,١٥١	٢٤,٢٧٣,٧٦٦
قروض وسُلف وتمويل إسلامي	٢٩٨,٨٨١,١٣٢	٤٠,٩٦٢,٩٨١	٤٧,١٠١,٢٥٠	٢٠,٢٠٨,٢١٩	١٨,٢٣٨,٨٢٩	٣,٣٩٠,٩٠٧	٤٢٨,٧٨٣,٣١٨
استثمارات لغير أغراض المتاجرة	٤٢,٧٠٦,٠٢٢	٢٤,٠٤٣,٦٨٨	٣٠,٥٩٠,٠٩١	١٨,٠٤٥,٢١٥	٢٨,٠٦٠,٠٤٩	٢,٠٣٠,٩٢٤	١٤٥,٤٧٥,٩٨٩
	٤٠٦,٩٠٧,٩٩٤	١٨٩,٧٤٢,٧٥٨	١٤٢,٥٢٢,٦٩٨	١٥٨,٧٨٧,١٣٤	٦١,٠٦٩,٥٨٠	٩,٦٨١,٤٥١	٩٦٨,٧١١,٦١٥
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٥١,٠٨٣,٣١٣	٩٨,٢٥٣,٣٥٩	١٢,٩١٢,٨٨٢	٦٥,٦٤٥,٠١٧	١٠٥,٦٨٥	٨,٨٩٢	٢٢٨,٠٠٩,١٤٨
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٢,٠٤٦,٣٥٢	٤,٣٣٩,٠٦٨	٥,٦١٢,٥٦٣	١,٨٨٩,٩٤٤	٦,٤٩٩,٦٤٢	٨٧٨,٦٧٤	٢١,٢٦٦,٢٤٣
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	١٧٣,٧٠٩	٢٤,٧٢٦,٤٢٠	١,٣٥٦,٠٥٦	٧٨٩,٧٩٨	٢٣٥,٩٩٣	١٤٨,٨١٦	٢٧,٤٣٠,٧٩٢
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	٢,٣٥٥,٦٥٢	١٣,٨٢٢,٥٨٢	٢٢,٨٩٣,٨٧٥	٩٦٠,٤٩٤	٣,٨٥٤,١٣٩	٢٠٢,٠١٤	٤٤,٠٨٨,٧٥٦
أدوات مالية مشتقة	٥,٩٢٩,٨٢٣	١٩,٦٧٨,٨٩٥	٣,٦٦٩,٩٢٤	٣١١,٩٩٧	٢,٥١٥,٧٢٢	٤٥٢,٥٢٠	٣٢,٥٥٨,٨٨١
قروض وسُلف وتمويل إسلامي	٢٧٦,٣٤٩,٢٥٣	٤٥,١٦٣,٥١٧	٣٨,٠٣٩,٦٩٠	١٩,٩٨٢,٨٨٠	١٨,٨٧٤,٤٨٣	٤,٨٧٨,٩٢٣	٤٠٣,٢٨٨,٧٤٦
استثمارات لغير أغراض المتاجرة	٤٠,٩٨٩,٣٥٣	٢٦,٥٦٦,٩١٩	٢٦,٠٣٩,٣٢٧	١٤,٧٤٢,١٧٥	٢٠,٦٦٩,٣٢٩	٢,٥٦٧,٠٠٤	١٣١,٥٧٤,١٠٧
	٣٧٨,٩٢٧,٤٥٥	٢٣٢,٥٥٠,٧٦٠	١١٠,٥٢٤,٣١٧	١٠٤,٣٢٢,٣٠٥	٥٢,٧٥٤,٩٩٣	٩,١٣٦,٨٤٣	٨٨٨,٢١٦,٦٧٣

يتم قياس التركز حسب المنطقة للاستثمارات وفقاً لموقع الجهة المصدرة للأوراق المالية، في حين يقاس التركز بحسب المنطقة الجغرافية للبنود الأخرى بناء على موطن المقترض. يتم عرض المبالغ أعلاه على أساس الإجمالي ولم يتم تعديلها بالمخصصات أو الفوائد المعلقة، إن وجدت. يتم بيان التركز من حيث المنطقة الجغرافية للالتزامات غير المسحوبة في الإيضاح رقم ٣٧ من هذه البيانات المالية الموحدة.

الملحق رقم 04

بنك أبوظبي الأول
FAB
First Abu Dhabi Bank

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة *(تابع)*

٤٥ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(أ) مخاطر الائتمان *(تابع)*

تصنيف الاستثمارات وفقاً للأطراف المقابلة:

	استثمارات لغير أغراض المتاجرة		استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف درهم
القطاع الحكومي	٩٣,٩٥٤,٣٩٠	٦٨,٠٠١,٢٥٢	٢٨,٨٣٥,٩٣٢	١١,٥٣٨,٨٣٢
المؤسسات الدولية	٦٣٤,١٣٦	٨٧٩,٧٧٤	٢,٠٦٥,٩٤٢	٢,٠٦٢,٠٦٣
القطاع العام	١٥,٣٣٧,٤٥٣	٢٤,٣٣٠,٧٥٨	٧٣٧,٧٥٣	٥٢٤,١٤٠
القطاع المصرفي	٢٨,٠٦٢,٤٩٢	٣١,٦٢١,٣٨٧	٤,٤٦١,٧٥٥	٥,٠١٢,٥٩٩
قطاع الشركات / القطاع الخاص	٧,٤٨٧,٥١٨	٦,٧٤٠,٩٣٦	٩,٤٧٠,٨٧٠	٢,١٢٨,٦٠٩
	١٤٥,٤٧٥,٩٨٩	١٣١,٥٧٤,١٠٧	٤٥,٥٧٢,٢٥٢	٢١,٢٦٦,٢٤٣
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة (خسائر الائتمان المتوقعة) من الأوراق المالية بالتكلفة المطفأة	(٥٩٩)	(٣٤٥)	-	-
	١٤٥,٤٧٥,٣٩٠	١٣١,٥٧٣,٧٦٢	٤٥,٥٧٢,٢٥٢	٢١,٢٦٦,٢٤٣

الملحق رقم 05

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة *(تابع)*

٤٥ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(أ) مخاطر الائتمان *(تابع)*

تراقب المجموعة تركيزات مخاطر الائتمان على مستوى القطاع الاقتصادي والطرف المقابل والمنطقة الجغرافية. فيما يلي تحليل تركزات مخاطر الائتمان في تاريخ التقرير:

التركزات بحسب القطاع الاقتصادي

	القروض والسلف والتمويل الإسلامي		الاستثمارات		اتفاقيات إعادة شراء عكسي		التزامات قروض غير مسحوبة	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف درهم
الزراعة	١,٥٣٣,٧١٤	٧٢٧,٧٨٢	-	-	-	-	٦٣	-
الطاقة	٣٧,٩١٦,٧٨٨	٣٩,٧٠٦,١٢٥	٧,٦٩٦,٨٢٢	١٣,٢٥٢,٠٥٣	-	-	١٧,٩٠٥,٢٨١	١٥,٠٨٤,٤٤١
التصنيع	٢٣,٥٨٤,٣٢٥	٢١,٩٥٢,٤٢٣	١,٠٦٦,٧٢٢	١,٢٨١,٠٩٢	-	-	٣,٢١٦,٥٦٥	٤,١٢٦,٧٠٨
الإنشاءات	١١,٩٩٢,٤٧٣	١١,١٥١,٠٧٠	٣٧٦,١٢٠	٤٦٣,٦٥٧	-	-	١,٤١٥,٢٩٢	٩٥٢,٨٤٢
العقارات	٩٣,٣٨٧,٦٨٦	٨٨,٤٧٧,٨٠٢	١,٥٧٦,٧٤٢	١,٦١٠,٠٧٢	-	-	٧,٢٢٤,٣١٦	٨,٣٨٦,٥٨٨
التجارة	٢٥,٣٧٤,٦٤٣	٢٢,٤٣٥,٩٢٧	١٢٠,٦٨١	١٣٢,٧٣١	-	-	١,٢٢٩,١٨٤	١,٩١٩,٤١٠
النقل والاتصالات	٣٧,٣٣٠,١٣٦	٣٧,٨٤٥,٠٩٥	٤,٥١٤,١٠٧	٥,٦٠٦,٠٥٠	-	-	٤,٧٠٦,٣٧٥	١,٨٥٣,٣٤٨
البنوك	١١,٧٠٠,٨٤٢	٨,٩٢٤,٦٧٧	٣٢,٥٢٤,٢٤٧	٣٦,٦٣٣,٩٨٦	٣٧,٦٧٨,٢٩١	٣٦,٥٦٩,٩٥٠	-	٩١,٨٢٥
المؤسسات المالية الأخرى	٤٠,٠٧٦,٢٤١	٣٩,٣٣٥,٦٤٤	١١,٤١٨,٠٩١	١١,٣٤٣,١٢٨	٢,٩٧٠,٥٣٦	٤,٦٢٥,٦٣٩	٨,٣٩٦,١٢٩	٨,٣٩١,٣١٣
الخدمات	٢٦,٦٢٨,٢٢٩	٢٠,١٨٧,٦٨٧	٦,٢٦٤,٣٠٩	٣٥,٦٦٠	-	-	٢,٨٥٦,٤٠٥	٣,٧٥٥,٨٣٦
القطاع الحكومي	٤١,٢٥٤,٥٧٤	٣٨,٨٨٩,٠٦٩	١٢٥,٤٩٠,٤٠٠	٨٢,٤٨١,٩٢١	٥,٦٣٩,١٧٨	٢,٨٩٣,١٦٧	٤,٣٩١,٣٦٢	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
شخصية - قروض وبطاقات ائتمان	٥٢,٧٤٠,٤٤٥	٥١,٤١٩,٦٠٩	-	-	-	-	٦٦,٥٠٠	٦,٨٧٨
شخصية – رهن تجاري	٢٥,٢٦٣,٢٢٢	٢٢,٢٣٥,٨٣٦	-	-	-	-	-	١٣,١٥٢
	٤٢٨,٧٨٣,٣١٨	٤٠٣,٢٨٨,٧٤٦	١٩١,٠٤٨,٢٤١	١٥٢,٨٤٠,٣٥٠	٤٦,٢٨٨,٠٠٥	٤٤,٠٨٨,٧٥٦	٥١,٤٠٧,٤٧٢	٧٤,٥٨٢,٣٤١

يتم عرض المبالغ أعلاه على أساس الإجمالي ولم يتم تعديلها بناء على المخصصات أو الفوائد المعلقة، إن وجدت.
يتم إدراج أدوات حقوق الملكية ضمن الاستثمارات حيث أن مخاطر الائتمان لا تنطبق عليها.

الملحق رقم 06:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة *(تابع)*

٤٥ إدارة المخاطر المالية *(تابع)*

(ب) مخاطر السيولة *(تابع)*

فيما يلي فترات استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

	الإجمالي ألف درهم	حتى ٣ أشهر ألف درهم	٣ أشهر إلى سنة واحدة ألف درهم	١ إلى ٣ سنوات ألف درهم	٣ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	فترة استحقاق غير محددة ألف درهم
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢٥٨,٧٧٨,٤٤٩	٢٥٥,٥٥٦,٠١٧	٣,٢٢٢,٤٣٢	-	-	-	-
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٤٥,٥٧٢,٢٥٢	١٧,٨٧٢,٤٧٢	١٦,٦٤٤,٤٩٣	٧٠٨,٤١٨	٥٦٩,٦٧٠	٨٥٥,٢٩٨	٨,٩٢١,٩٠١
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	١٩,٣٢٥,٥٩٤	١٩,٣٢٥,٥٩٤	-	-	-	-	-
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	٤٦,٢٦٠,٦٤٥	٢٦,٧٦٧,٤١٩	١٢,٣٩١,٨٤٦	٧,١٠١,٣٨٠	-	-	-
أدوات مالية مشتقة [١]	٢٤,٢٧٣,٧٦٦	٢,٧٧١,٢٣٥	٢,١٨٩,٩٧٦	٤,٦٣٦,٩٧٧	٤,٣١١,٤٧٣	١٠,٣٦٤,١٠٥	-
قروض وسلف وتمويل إسلامي	٤١٠,١٥٤,٦١٤	٨٢,٥١٩,٢٥٣	٦٨,٧٥٧,٧٢٣	٩٨,٨٨٥,٤٦٥	٦٩,٢٠٨,٩٦٦	٩٠,٧٨٣,٢٠٧	-
استثمارات لغير أغراض المتاجرة	١٤٥,٤٧٥,٣٩٠	٢٥,١٤٧,٢١٥	١٤,٣٩٨,٧٧٧	٣٢,٠٠٤,٥٣٢	٢٧,٤٠٥,٧٩٣	٤٥,٥١٥,٧٤٤	١,٠٠٣,٣٢٩
استثمارات عقارية	٦,٩٦٢,٥٧٦	-	-	-	-	-	٦,٩٦٢,٥٧٦
ممتلكات ومعدات	٥,٧٤٨,٥٧٤	-	-	-	-	-	٥,٧٤٨,٥٧٤
الموجودات غير الملموسة	١٩,٤٤٠,٤٠٣	-	-	-	-	-	١٩,٤٤٠,٤٠٣
موجودات أخرى	١٨,٣٥١,١١٤	١٣,٧٦٣,٣٣٩	٤,٥٨٧,٧٧٥	-	-	-	-
	١,٠٠٠,٣٤٣,٣٧٧	٤٤٣,٧٢٢,٥٤٤	١٢٢,١٩٣,٠٢٢	١٤٣,٣٣٦,٧٧٢	١٠١,٤٩٥,٩٠٢	١٤٧,٥١٨,٣٥٤	٤٢,٠٧٦,٧٨٣
المطلوبات وحقوق الملكية							
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية	٥٦,٩٨٥,١٨٠	٥٢,٢٠٥,٨٦٦	٤,٧٧٢,٩٢٣	٦,٣٩١	-	-	-
اتفاقيات إعادة الشراء	٥٥,٠٧٤,٤٩٤	٤٦,٣١٧,٨٩٨	٢٨٤,٧٢٨	٨,٤٧١,٨٦٨	-	-	-
أوراق تجارية	٣٩,٦٦٤,٢٥٢	٢١,٤٧٩,٠٢٦	١٨,١٨٥,٢٢٦	-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة [١]	٢٨,٣٩٥,٠٨٥	١,٦٩١,٥٦٠	١,٧١٠,٣٢٠	٤,٦٩٦,٢٧٥	٥,١٧١,٠١٧	١٥,١٢٥,٩١٣	-
حسابات العملاء وودائع أخرى	٦١٤,٤٥٩,٢٦٥	٥٣١,٥١٠,٥٩٦	٧٣,١٢٩,٣٠٩	٨,٤٧٢,٤٦٤	٩٠٩,٧٣٦	٤٣٧,١٦٠	-
قروض لأجل	٧١,٦٤٣,٨١٦	٧,٩١٩,٦٢٨	٥,٧١٣,٩٢٩	٢٥,٢٠١,٤١٦	٢٤,١٣١,٠٥٩	٨,٦٧٧,٧٨٤	-
سندات ثانوية	٤٤٨,٩٠٨	-	-	-	-	٤٤٨,٩٠٨	-
مطلوبات أخرى	٢٠,٨٤٢,٨٠٤	١٥,٦٣٢,١٠٣	٥,٢١٠,٧٠١	-	-	-	-
حقوق الملكية	١١٢,٨٢٩,٥٧٣	-	-	-	-	-	١١٢,٨٢٩,٥٧٣
	١,٠٠٠,٣٤٣,٣٧٧	٦٧٦,٧٥٦,٦٧٧	١٠٩,٠٠٧,١٣٦	٤٦,٨٤٨,٤١٤	٣٠,٢١١,٨١٢	٢٤,٦٨٩,٧٦٥	١١٢,٨٢٩,٥٧٣
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	٥١,٤٠٧,٤٧٢	١٠,٩٣٧,٣١٠	٣٨,١٧٦,٠٩٥	٢,١٠١,٤٣٤	٥٩,٤١٥	١٣٣,٢١٨	-
التزامات طارئة تجارية	١٦٥,٢٣٦,١٢٢	٨١,٢٨١,٠٣٥	٣٣,١٨٥,٥٣٦	١٧,٩٣٥,١٦٣	١٦,٥٨٦,٩٠٦	١٦,٢٤٧,٤٨٢	-

[١] *لدى المجموعة خيار تسيل الأدوات المشتقة في أي وقت.*

الملحق 07

القيمة المعرضة للمخاطر – المحفظة التجارية	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف درهم كما في	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف درهم متوسط	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف درهم أقصى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف درهم أدنى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف درهم كما في
الكل	٧١,٧٩٣	٦٧,٥٤٠	١٠٢,٤٢٥	٥٠,٧٩٧	٦٧,٤١٧
معدل الفائدة	٦٦,٧٣٨	٦٠,٦٨٢	٩٣,٦١٠	٣٩,٦٦٦	٤٠,٣٠٠
الائتمان	٤٩,٢٧٣	٣٧,٧٥٩	١٠٠,٥٦٧	٢١,٤٥٥	٢٧,٥٣١
صرف العملات الأجنبية	٢٥,٤٢٩	١٩,٥١٧	٢٧,٥٣٠	١١,٣٥٧	١٤,٠٤٥
حقوق الملكية	٥٥٨	١,٥٨٩	٥,٦٩٩	٢٦٨	١,٦٠٦
السلع	١٣	١,٠١٠	٧,٤٠٥	١٣	٢٠٤
امتيازات التنويع	(٧٠,٢١٨)	(٥٣,٠١٧)	(١٣٢,٣٨٦)	(٢١,٩٦٢)	(١٦,٢٦٩)

الملحق08

القيمة المعرضة للمخاطر – المحفظة المصرفية	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف درهم كما في	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف درهم متوسط	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف درهم أقصى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف درهم أدنى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف درهم كما في
الكل	٥٢١,٧٨٣	٥١٧,١٨١	٦٠٧,١٨٠	٤٣٠,٦٥٠	٤٨٣,٠٦٤
معدل الفائدة	١٢٣,١٦٩	٧٤,٢٨٢	١٣٠,٨٩٩	٢٦,٣٢٥	٣١,٦٧٦
الائتمان	٥٤٣,٠٦٤	٤٨٥,٥٢١	٥٤٩,٢٨٩	٤٢٩,٨٣٥	٤٥١,٢٨٨
صرف العملات الأجنبية	٧,٩٤٤	٨,٩٢١	١٦,٦٧٥	٧,٣٢٦	١٦,٦٧٥
حقوق الملكية	٢٠,٣٣١	١٧,٩٢٣	٢٠,٧٠٤	١٥,٤٧٢	١٥,٤٧٢
امتيازات التنويع	(١٧٢,٧٢٥)	(٦٩,٤٦٦)	(١١٠,٣٨٧)	(٤٨,٣٠٨)	(٣٢,٠٤٧)

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بحث استخدام منتجات الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية، حيث تم مناقشة إشكالية كيفية تساهم منتجات الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية ببنك أبو ظبي الأول.

ولقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالهندسة المالية والمخاطر المالية والعلاقة بينهما، كما استندنا على أداة دراسة حالة من خلال تحليل البيانات المالية والتقارير المالية السنوية المتاحة عن بنك أبو ظبي الأول خلال الفترة الممتدة 2019–2020.

توصلت الدراسة إلى أن منتجات الهندسة المالية تستخدم في إدارة المخاطر المالية ،وبنك أبو ظبي الأول يستخدم منتجات الهندسة المالية في أدارة المخاطر المالية على مستواه باستعمال المشتقات المالية.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية، المخاطر المالية، إدارة المخاطر المالية، بنك أبو ظبي الأول، المشتقات المالية.

Summary:

This study aimed to examine the use of financial engineering products in managing financial risks, as the problematic of how financial engineering products contribute to financial risk management at First Abu Dhabi bank was discussed.

This study relied on the descriptive approach by presenting the basic concepts related to financial engineering and financial risks and the relationship between them.

We also relied on a case study tool by analyzing the financial statement and annual financial reports available on First Abu Dhabi Bank during the extended period 2019-2021.

The study found that the products of financial engineering is used to manage financial risks, and First Abu Dhabi bank uses financial engineering products to manage financial risks at its level using financial derivatives.

Keyword: financial engineering, financial risks, financial risk management First Abu Dhabi Bank, financial derivatives.